



الاتحاد الأوروبي

بعثة مراقبة الانتخابات في السودان

الانتخابات التشريعية والتنفيذية في السودان 2010

التقرير النهائي



السودان

التقرير النهائي

الانتخابات التشريعية والتنفيذية

15-11 أبريل 2010

الإتحاد الأوروبي

بعثة مراقبة الانتخابات

تم عمل هذا التقرير بواسطة بعثة الإتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات في السودان وتقدم نتائجها عن مراقبة الانتخابات التشريعية والتنفيذية التي عقدت من 15-11 أبريل 2010. هذه الآراء لم تتبناها المفوضية الأوروبية بأي طريقة ولا يعتد بها كبيان من المفوضية الأوروبية. المفوضية الأوروبية لا تضمن دقة البيانات في هذا التقرير ولا تتحمل مسؤولية أي استخدام للتقرير.

المحتويات

5	ملخص تنفيذي	I
8	مقدمة	II
8	خلفية سياسية	III
8	السياق السياسي	
10	نظام الحكومة	
10	جنوب السودان	
10	دارفور والمناطق الشرقية في السودان	
11	فاعلين سياسيين رئيسيين	
11	الانتخابات الرئاسية الوطنية	
12	انتخابات الرئاسة في جنوب السودان	
13	قضايا قانونية	IV
13	الإطار الدستوري والقانوني	
13	المعايير العالمية والإقليمية	
14	البيئة القانونية	
14	قانون الانتخابات الوطنية والقوانين الأخرى ذات الصلة	
15	النظم الانتخابية	
16	تخطيط الحدود	
16	الإطار القانوني للإعلام	
17	إدارة الانتخابات	V
17	بنية وتكوين المفوضية القومية للانتخابات	
17	صناعة السياسة وسياسة الاتصال	
18	تسجيل الناخبين وقوائم الناخبين	
18	تسجيل الأشخاص المشردين داخليا واللاجئين	
19	قوائم الناخبين	
19	التحضير للانتخابات	
20	تعقيد بطاقات الاقتراع	
21	تسجيل الأحزاب والمرشحين	VI
21	الأحزاب السياسية	
21	تسجيل وترشيح المرشحين	
22	الانسحاب المتأخر للمرشحين	
22	الحملة الانتخابية	VII
22	نظرة عامة على الحملة	
23	تمويل الحملات	
23	الاعتقالات والاحتجازات	
24	الإعلام	VIII
24	البيئة الإعلامية	
25	المفوضية القومية للانتخابات والإعلام	
26	نتائج المراقبة الإعلامية	
27	توقيف النشاط واللهجة	
27	مشاركة المرأة	IX
28	المرأة كمرشحة	
28	المرأة في إدارة الانتخابات	
28	مشاركة المجتمع المدني	X
28	التثقيف الأهلي، معلومات الناخب ودور المجتمع المدني	
28	المراقبة المحلية للانتخابات	

29	المراقبة الدولية للانتخابات	
29	الشكاوى والطعون	.XI
30	فترة ما قبل الانتخابات	
30	الاعتراضات في أيام التصويت	
30	المخالفات الانتخابية	
31	الطعون للمحاكم العليا	
32	الشكاوى للمفوضية الوطنية للانتخابات	
32	أيام الانتخابات	.XII
32	الافتتاح والتصويت	
34	فرز الأصوات	
35	تجميع النتائج	
36	التهديد والمضايقة	
37	النتائج	.XIII
37	إعلان إعادة الانتخابات	
37	النتائج الأولية الرئاسية والانتخابات الأخرى	
38	التوصيات	.XIV
38	الإطار القانوني للانتخابات	
38	تسجيل الناخبين	
38	إدارة الانتخابات	
40	الشفافية	
40	الاقتراع والنتائج	
41	تدخل قوات الأمن	
41	إجراءات الشكاوى والطعون	
42	تقوية حرية الإعلام	
42	مشاركة المرأة	
43	المراقبة الانتخابية	

I. الملخص التنفيذي

1. بناء على دعوة حكومة جمهورية السودان والمفوضية القومية للانتخابات فإن بعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات كانت موجودة في السودان من 27 فبراير إلى 18 مايو 2010 من أجل الانتخابات التشريعية والتنفيذية التي عقدت من 11 إلى 15 أبريل. البعثة تكونت من 147 مراقب معتمد من 25 دولة عضو في الاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى سويسرا، النرويج، وكندا. انضم إلى البعثة في أيام الانتخابات بعثة من أعضاء البرلمان الأوروبي برئاسة السيدة أنا جومز. البعثة كانت برئاسة عضو البرلمان الأوروبي السيدة فيرونيك دي كايزر. عملت البعثة وفقا لإعلان المبادئ الخاصة بمراقبة الانتخابات الدولية.
2. هذه الانتخابات في السودان تعتبر خطوة مهمة في إتفاقية السلام الشامل والتي أنهت عقودا من الحرب الأهلية. هذه خامس انتخابات تنافسية تعددية منذ الإستقلال في 1956 والأولى منذ 24 سنة. وعد الشعب السوداني منذ فترة بهذه الانتخابات وتأخرت منذ يوليو 2009. المجتمع الدولي ساند الانتخابات كجزء من التزامه باتفاقية السلام الشامل وكخطوة مهمة قبل تنظيم الاستفتاء في الجنوب. أقيمت الانتخابات في جو عام سلمي وسط بيئة محكومة أمنيا بطريقة جيدة ولكنها شهدت عددا من حالات التهديد والمضايقة.
3. طلب من شعب السودان انتخاب رئيس جمهورية السودان، رئيس حكومة جنوب السودان، محافظي 25 ولاية، أعضاء البرلمان التشريعي الوطني، أعضاء البرلمان التشريعي لجنوب السودان، وأعضاء البرلمانات التشريعية للدولة. هذه الانتخابات الستة أقيمت في وقت واحد باستخدام نظام مشترك للانتخابات في الانتخابات التشريعية.
4. نتج عن ذلك 12 بطاقة إقتراع للناخبين في الجنوب و 8 بطاقات إقتراع للناخبين في الشمال، و إجمالي 1,268 بطاقة إقتراع مختلفة. أضف إلى ذلك 72 حزب سياسي و 16,000 مرشح تم تسجيلهم. نظرا للجدل الدائر حول الترشيحات الداخلية، خاصة في اختيار مرشحي الحاكم، فإن الكثير من الأعضاء رفيعي المستوى في الحزب اختاروا دخول الانتخابات كمستقلين.
5. الإطار القانوني عموما يوفر أساسا جيدا للقيام بالانتخابات وفقا للمعايير الدولية. فهو يشمل جميع حقوق الإنسان الأساسية ذات الصلة بالانتخابات، بما في ذلك حرية التعبير والمشاركة، حماية الحرية الشخصية، وحق التصويت والمشاركة في الانتخابات. لكن القوانين الوطنية والجنائية بعيدة عن هذه المعايير لدرجة أن حقوق التعبير عن الرأي والقيام بحملات انتخابية لم تحترم.
6. على الرغم من أن العديد من الحملات الانتخابية أقيمت بدون تعقيدات، فإن الطبيعة العامة للحملات كانت مقيدة وضعا في الاعتبار الإطار السياسي المعسكر وعدم تساوي المصادر بالنسبة للمعارضة. استحوذ الحزبان الحاكمان على الحملات الانتخابية. في الشمال كانت المنافسة محدودة نتيجة للإنسحاب المتأخر لمعظم أحزاب المعارضة من الانتخابات الرئاسية مما قلص توقعات الناخبين. في الجنوب كانت المنافسة أكبر ولكن الجو المصاحب للانتخابات والذي كان أقل تحكما نتج عنه المزيد من الارتباك، الشجارات والتخويف.
7. المسؤولون الانتخابيون لم يكن لديهم طريقة للوصول لقوانين وتعليمات المفوضية القومية للانتخابات لأن المفوضية القومية للانتخابات فشلت في نشر وإعلان هذه القوانين والتعليمات في ذلك الوقت. إضافة إلى ذلك، فإن التغييرات الأخيرة في قوانين المفوضية القومية للانتخابات أخلت بالمعايير الوطنية والدولية لحماية شفافية العملية الانتخابية. طرق المفوضية لإقامة حوار مع الأحزاب السياسية والمرشحين كانت متحيزة. كانت هنالك إدعاءات مكررة من أحزاب المعارضة عن تحيز المفوضية القومية للانتخابات.

8. المفوضية لم تنشر القائمة النهائية لمراكز الاقتراع، وبالتالي حرمت الناخبين والمراقبين من المعلومات الكاملة والموثوقة عن أماكن الاقتراع. العدد الفعلي لمراكز الاقتراع المفتوحة يبقى غير محدد.
9. يهني الشعب السوداني للصبر والتحمل الذي أظهره يوم الانتخابات على رغم التحديات التي واجهها. ظهر ذلك في إجمالي المشاركة الانتخابية التي وصلت إلى 62%. كانت إدارة الانتخابات مرضية في 70% من الحالات التي تمت مراقبتها. كان الاضطراب ملحوظا في الثلث الباقي من ال 30%. امتد التصويت لثلاث أيام إضافية بسبب القصور، سوء الطباعة، والتوصيل غير اللائق لأوراق الاقتراع والمواد الأخرى المستخدمة في الانتخابات إلى بعض الأماكن في البلاد وخاصة جنوب السودان. بالتالي، تم إلغاء التصويت في 33 دائرة تمثل 20% من الناخبين وإعادة الانتخابات في 5 و 6 يونيو لهذه الدوائر. القرار بطباعة أوراق الاقتراع الرئاسية باللغة العربية كان يعني أنه سيكون هناك احتياج أكبر للمساعدة في عملية الاقتراع، خاصة في الجنوب، بالمقارنة مع إذا ما طبعت أوراق الاقتراع باللغة العربية والانجليزية.
10. أقيم سجل الناخبين بعد تدريب على التسجيل في 2009 وتسجيل 16,336,153 ناخب. انتقد عدد من الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني بشدة عملية التسجيل مما أضعف أكثر الثقة العامة في مصداقيتها. النشر المتأخر لقوائم الناخبين وغياب الدقة خلال أيام الاقتراع كانت مبررا لهذه المخاوف. حوالي 10% من الناخبين الذين تم مراقبتهم منعوا من الاقتراع لأن أسمائهم لم تكن موجودة في كشوف الناخبين.
11. التشريعات الأمنية التي تجرم بعض المنشورات الإعلامية الناقدة قوضت القوانين السودانية التي تحمي حرية التعبير. غياب قانون الإذاعة الإعلامية هدد التطور المطلوب للإعلام المرئي والصوتي. الصناعة الإعلامية في تطور ولكن نقد الحكومة في الصحافة يحكمه تحكم عالي في سوق الإعلانات وصعوبة الوصول لمنشآت الطباعة إضافة إلى الضرائب المرتفعة.
12. التغطية الإعلامية للحملات الانتخابية كانت غير متوازنة لصالح الحزبين الحاكمين. ولكن ميكانيكية الإعلام المشترك وفرت بعض الإمكانية الإعلامية للأحزاب التي تستطيع إنتاج الكليبات المرئية والصوتية.
13. 51% من جمهور الناخبين كان من النساء، واللاتي مثلن أكثر من 50% من الناخبين المسجلين في 15 ولاية و 54% من الناخبين في جنوب السودان. حصة المرأة في جميع المقاعد التشريعية 25% مما يعني أن المرأة ستحصل على 112 مقعد على الأقل من إجمالي 450 مقعد في البرلمان التشريعي الوطني، و 48 مقعد من ال 170 مقعد في البرلمان التشريعي لجنوب السودان. على الأقل 12 امرأة سوف يشغلن 48 مقعد في البرلمان التشريعي للدولة. ولكن النساء كانوا قلة ضمن مرشحي قوائم الأحزاب وفي الدوائر الجغرافية: 4% في الجنوب و 7% في الشمال. كانت هناك مرشحة واحدة للرئاسة الوطنية، فاطمة عبد المحمود، وعدد قليل من النسوة المعروفين في التنافس على المقاعد الحاكمة.
14. كانت هناك مشاركة عالية من المجتمع المدني من خلال الاشتراك في حملات الوعي العام، الالتزام كوكلاء للأحزاب أو المرشحين، ومراقبين محليين. كانت هناك مساندة كبيرة في تثقيف الناخبين من قبل مجموعة من منظمات المجتمع المدني. الشفافية في العملية الانتخابية تطورت بسبب المشاركة المذهلة لوكلاء المرشحين. مجموعة واسعة من الشبكات المدنية بذلت ما بوسعها لضمان تواجد ملموس للمراقبين المحليين خلال عملية الاقتراع وفرز الأصوات. عدد كبير من المراقبين الدوليين جاءوا من 18 دولة وهيئة تشمل الاتحاد الأوروبي، مركز كارتر، الاتحاد الإفريقي، وجامعة الدول العربية.
15. بدء الفرز بطريقة مرضية على الرغم من العدد الكبير من الأصوات الذي كان يجب فرزها (بضع آلاف في كل مركز). ولكن العملية تدهورت نظرا لسوء تحديد صحة الأصوات، عدم اكتمال التسوية،

والحسابات الخاطئة على نماذج نتائج الانتخابات. كان هنالك قليل من التوافق مع فرضية إعلان أرقام النتائج في المراكز الانتخابية. هذه الأرقام غير الكاملة لم يمكن إدخالها في نظام الكمبيوتر والذي بالتالي تجاهلته المفوضية القومية للانتخابات لصالح التجميع اليدوي. عدم الشفافية هذا يعني أن كثير من الإجراءات الوقائية التي أدخلت على النظام تم تجاهلها، تأخرت العملية بأكملها وأصبحت غير ذات ثقة وأصبح لا يمكن تعقب النتائج.

16. الإعلان عن نتائج مبدئية مبنية على التجميع اليدوي غير الشفاف تأخرت حتى الإعلان المترادف للنتائج المبدئية للانتخابات الرئاسية يوم 26 أبريل. مرشح حزب المؤتمر الوطني، عمر البشير، حصل على 68.2% من الأصوات ومرشح الحركة الشعبية لتحرير السودان، سيلفا كير، حصل على 92.9% من الأصوات. نتائج الانتخابات الأخرى، المجلس الوطني و البرلمانات التشريعية، والولايات ظهر بها تصويت غالب للأحزاب الحاكمة: حزب المؤتمر الوطني في الشمال والحركة الشعبية لتحرير السودان في الجنوب، مع وجود والي مستقل واحد في الاستوائية الغربية ونسبة قليلة لأحزاب المعارضة في البرلمانات.

17. أعلنت مجموعة كبيرة من الأحزاب السياسية الشمالية والجنوبية رفضها للنتائج حتى قبل إعلانها بكثير وذلك بناء على تقييمهم للانتخابات بأنها مزورة وخاطئة.

18. بالنسبة للشكاوى، كان هنالك عدم وضوح، وتفاصيل غير وافية في القانون أو التعليمات ولم يكن هنالك عملية رسمية لإيصال الشكاوى للمفوضية القومية للانتخابات. عدم الوضوح مجتمعاً مع الارتباك الحاصل بالنسبة لدور المحاكم في الطعون الرسمية، وأدوار المحاكم المختصة والمدعين بالنسبة للاعتداءات الانتخابية، أدت إلى تضاد الإصلاحات الممكنة ونتج عنها فشل في إحترام معالجات فاعلة.

19. العملية الانتخابية لم تكتمل بعد. ستقام الانتخابات في ولايتين، سوف يكون هنالك إعادة انتخابات يوم 5 و 6 يونيو في 33 دائرة بالإضافة إلى 7 دوائر إضافية نتيجة وفاة أحد المرشحين.

20. هذه العملية الانتخابية كانت معقدة جداً في التصميم والتخطيط واللوجيستيات. وبالتالي فقد عانت من الارتباك في تحضيرها وعقدها. أضف إلى ذلك أن النقص في الإطار القانوني والانتخابي في بيئة الحملة أدى إلى قصور العملية عموماً في عدد من المعايير الدولية لانتخابات ديمقراطية حقيقية. هذا القصور يشمل عدم وجود حق اقتراع كلي ومتساوي، حرية التعبير، وحق في معالجات حقيقية. كان هنالك أيضاً عدم شفافية في الإدارة الانتخابية وتوصيل النتائج.

21. تشوهت الانتخابات بسبب حالات من العنف المقلق في الجنوب ونتائج لا يمكن تعقبها والتي هددت مصداقيتها. الانتصارات الرئاسية أعلنت بناءً على أقل من 50% من النتائج، كما أن النتائج لكل مركز اقتراع على حده لم تعلن حتى الآن. تم تجاهل الاحتياطات المقصود منها ضمان نزاهة العملية الانتخابية. على الرغم من ذلك، فإن هذه الانتخابات تمثل خطوة مهمة إلى الأمام في الحياة السياسية في السودان لأنها أقيمت وفقاً لاتفاقية السلام الشامل.

22. التوصيات بالتفصيل موجودة في نهاية هذا التقرير، بما في ذلك النقاط التالية والتي هي أهم وأكثر إلحاحاً في إطار الاستفتاء القادم:

- i. جهاز إدارة الانتخابات يجب أن يضمن تسجيل شامل وشفاف ودقيق للناخبين.
- ii. إدارة الانتخابات يجب أن تعمل بأسلوب شفاف وبالتشاور.
- iii. أن لا تكون الطريقة المستخدمة في تعريف هوية الناخبين عرضة لإنحياز محتمل من قبل اللجان الشعبية.
- iv. إدارة الانتخابات يجب أن تقوم بعملية تجميع الأصوات بصورة تمكنها من التأكد بأن نتائج مراكز الاقتراع يمكن تعقبها، قابلة للكشف ومنشورة بسهولة على الانترنت.

- v. يجب أن يكون هنالك وضوح أكثر لعمليات الشكاوى والطعون حتى يضمن الناخب الوصول لمعالجات قانونية.
- vi. المخالفات الجنائية المتعلقة بنشر المعلومات يجب أن يكون الدفاع عنها بناء على الصالح العام أو التعبير عن الرأي.

II. مقدمة

انتخابات 11 إلى 15 إبريل في السودان كانت أول انتخابات تعددية منذ 24 سنة وتمثل عنصر مهم في بند المشاركة في السلطة والمنصوص عليها في اتفاقية السلام الشامل التي وقع عليها في يناير 2005 حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان¹. أقام الاتحاد الأوروبي بعثة مراقبة الانتخابات بعد تلقيه دعوة من حكومة الوحدة الوطنية في السودان. البعثة مستقلة عن دول الاتحاد الأوروبي، البرلمان الأوروبي والمفوضية الأوروبية في نتائجها واستنتاجاتها. انتدابها كان للحصول على تقييم شامل للعملية الانتخابية وفقاً للمبادئ الدولية للانتخابات الديمقراطية وقوانين السودان. رئيسة المراقبين فيرونيك دي كايزر، عضو بلجيكي في البرلمان الأوروبي.

البعثة انتدبت في 24 فبراير. كان مقرها في العاصمة الخرطوم وكان لديها مكتب فرعي في جوبا جنوب السودان. البعثة وظفت مراقبين في 25 ولاية في البلاد، ولكن سحبتهم من دارفور نظراً لعدم قدرتهم على المراقبة وفقاً لطريقة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات وأيضاً لأسباب أمنية.

البعثة كانت أكبر بعثة دولية لمراقبة الانتخابات في السودان، وكانت تشمل 147 مراقب من 25 دولة عضو في الاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى النرويج، سويسرا و كندا. أنضم إلى البعثة وفد مكون من سبعة أعضاء من البرلمان الأوروبي، بقيادة أنا جومز. ولأن المراقبة امتدت طوال الخمس أيام الانتخابية فإن المراقبين الأوروبيين زاروا 2,291 مركز اقتراع، تمثل 13.6% من إجمالي 16,787² في كل السودان، أو 16.12% من 14,211 في الـ 22 ولاية تمت المراقبة فيها. البعثة راقبت خلال عمليات فتح الانتخابات، الاقتراع والإغلاق. البعثة أبقت مراقبين حول البلاد للفرز والتجميع والتي استغرقت وقتاً أكثر من المتوقع. البعثة أصدرت بياناً بنتائج الأولية يوم 17 أبريل. البعثة أغلقت أعمالها في السودان يوم 18 مايو 2010.

تود البعثة أن تعرب عن تقديرها للتعاون والمساعدة التي تلقتها خلال عملها من وزارة الخارجية والمفوضية القومية للانتخابات والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني وبعثة الأمم المتحدة في السودان والعمليات المشتركة للإتحاد الإفريقي والأمم المتحدة في دارفور وفد الإتحاد الأوروبي في الخرطوم وممثلي دول الإتحاد الأوروبي والسفارات الأخرى وأجهزة المساعدة التقنية الدولية³.

III. الخلفية السياسية

السياق السياسي

التطورات السياسية في السودان منذ أن أعلن استقلاله في 1956 كانت من خلال الانقلابات السياسية، الصراعات الأهلية الممتدة، والحكومات الديمقراطية قصيرة العمر والتي تكونت بعد الانتخابات التعددية في 1958، 1965، 1968 و1986. بقاء تركيز الموارد المالية ومصادر القوة في مجموعة قليلة من المراكز المدنية، داخل وحول الخرطوم، والتمهيش للمناطق الأخرى، كان سبباً جذرياً للصراعات في جنوب السودان،

¹ الانتخابات كانت خامس انتخابات تعددية بعد تلك التي أقيمت في 1958، 7/1956، 1968 و1986.

² الرقم تم إعلانه من قبل المفوضية القومية للانتخابات في 10 أبريل.

³ قسم المساعدة الانتخابية في اليوناميس، المؤسسة الدولية لتنظيم الانتخابات، برنامج الأمم المتحدة للتنمية "مشروع المساعدة للعمليات الانتخابية والديمقراطية" والمساعدة التقنية من الإتحاد الأوروبي للمفوضية الوطنية للانتخابات.

إقليم دارفور، وشرق السودان على مر العقود الماضية. البلد مقسم دينياً، إثنياً، قبلياً ومعاشياً⁴، مما شكل أيضاً أنماطاً للصراع.

اتفاقية السلام الشامل التي تم التوقيع عليها في العام 2005 بعد مفاوضات طويلة أنهت الصراع الشمالي الجنوبي الذي امتد من 1956 إلى 1972 ومن 1983 إلى 2005. الاتفاقية أيضاً أتت بالحركة الشعبية لتحرير السودان كشريك في السلطة مع حكومة الشمال التي يقودها حزب المؤتمر الوطني، والتي وصلت بدورها إلى السلطة عبر إنقلاب عسكري في 1989. الفترة ما بعد 1989 شهدت منع الأحزاب السياسية والإعلام الحر، وأسلمة المجتمع المدني والبنية الاجتماعية. العديد من القيادات السياسية والنشطاء ومدافعوا حقوق الإنسان عملوا في سرية أو من المنفى في الدول المجاورة. الجو السياسي في شمال السودان ما زال عالي القطبية وما زال يشهد عدم ثقة نتيجة عقد كامل من قمع التعددية السياسية، فقدان الشفافية وعدم محاسبة المسؤولين، هذا بالإضافة إلى الجهاز الأمني الصلب.

اتفاقية السلام الشامل حددت فترة انتقالية مدتها ستة سنوات بدأت في 9 يوليو 2005. يؤسس الحزبان في هذه الفترة حكومة وحدة وطنية جديدة كما يحصل الناس في جنوب السودان على حكم ذاتي إقليمي من خلال تأسيس حكومة جنوب السودان. طالبت الاتفاقية أيضاً بمشاركة الثروة، ووقف لإطلاق النار وانسحاب للقوات.

الأحكام الرئيسية ركزت على ثلاث محاور: السودان الوطني، جنوب السودان، وثلاث مناطق انتقالية. اتفاقية السلام الشامل شملت برنامجاً للتحويل السياسي في السودان مثل مراجعة الدستور، دستور جديد انتقالي، مفوضية وطنية للأراضي، وتفويض السلطات لحكومات الـ 25 ولاية. جزء من هذا التحويل ينص على عقد انتخابات عامة على جميع المستويات (رئاسة السودان ورئاسة جنوب السودان، ولاية الولايات، ومجلس السودان الوطني، وبرلمان جنوب السودان والولايات) قبل نهاية العام الرابع من الفترة الانتقالية. هذه الحكومات المنتخبة سوف تراقب تنفيذ حقوق جنوب السودان المنصوصة في اتفاقية السلام الشامل في الحصول على استفتاء لتقرير المصير في مدة لا تتجاوز 11 يناير 2011. بالتالي تم تفسير اتفاقية السلام الشامل على أنها وسيلة لإعادة تأسيس الحقوق السياسية والمدنية حول السودان والسماح بالعمل للأحزاب الشمالية التي منعت منذ التسعينات من العمل بحرية.

البند المتعلقة بالمناطق الانتقالية الثلاث تعترف بالاهتمام اللازم لحدود الصراع. البنود تشمل سحب القوات، ترسيم حدود منطقة أبيي، تكوين إدارة خاصة من حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان وتنظيم استفتاء متزامن مع استفتاء جنوب السودان. يقرر سكان أبيي في هذا الاستفتاء ما إذا كانوا سيحتفظون بالوضع الخاص في شمال السودان أم سيكونون جزء من ولاية واراب الجنوبية. أقيمت ترتيبات مشاركة السلطة في ولايات جنوب كردفان والنيل الأزرق وذلك من خلال حكومة مشتركة بتوالي الولاية في الولايات بما يعترف بتواجد للموقعين على الاتفاقية في هذه المناطق. اتفاقية السلام الشامل تشترط أيضاً قيام المشورة الشعبية على البنية الحكومية المستقبلية للولايتين بعد الانتخابات الوطنية والمحلية ولكن لم تحدد شكل هذه المشورة.

شهد تطبيق اتفاقية السلام الشامل تأخراً وعدم ثقة بين الحزبين، وتجلّى ذلك في انسحاب مؤقت للحركة الشعبية لتحرير السودان من حكومة الوحدة الوطنية في أكتوبر 2007. التوتر في المناطق الانتقالية الثلاث جنوب كردفان، النيل الأزرق وولاية أبيي الغنية بالنفط كان عالياً مع تأخر تطبيق بنود الاتفاقية. وأيضاً ارتفعت مخاوف من انهيار اتفاقية السلام الشامل مع بداية الحرب بين القوات المسلحة السودانية وجيش الحركة الشعبية لتحرير السودان في نوفمبر 2006 (مالاكال)، مايو 2008 (أبيي) وفبراير 2009 (مالاكال). بالرغم من قمة التوتر، نجح الحزبان في إبقاء العملية السياسية وتجنبوا الرجوع إلى الصراع.

التحضير للانتخابات عكس خلفية التطبيق المعقد للاتفاقية، وعدم الثقة من قبل الأحزاب السياسية الشمالية، والتي أحست بالتهميش من الاتفاقية. أضف إلى ذلك أن المفاوضات التحضيرية للانتخابات كانت نتيجة لتسويات بين عنصرى الاتفاقية. لم تعكس المفاوضات أي محاولات لاستخدام العملية كوسيلة للمصالحة الوطنية والشاملة وبالتالي خلق ملكية أوسع للعملية. عكس هذا جزئياً حقيقة أن قضايا الانتخابات غالباً ما كانت موصولة بنقاشات عن استفتاء جنوب السودان لتحديد المصير. نظراً للمفاوضات الطويلة، فقدت مبكراً نقاط ضرورية في

⁴ ينقسم السودان دينياً إلى 70% مسلمين، 25% روحانيين، و5% مسيحيين، إثنيا السودان مقسم إلى عرب وإفريقيين. معاشياً، غالباً ما يقسم الباحثون السودان ما بين مجموعات الرحل وغير الرحل.

التحضير للانتخابات. وعندما أعلن عن القيام بالانتخابات بعد 10 أشهر من الموعد المتوقع تسائل العديد من الأحزاب السياسية عما إذا كانت ستعقد بالأساس.

الأحزاب السياسية الشمالية، مسنودة من الحركة الشعبية لتحرير السودان، عبرت عن قلقها في جميع مراحل العملية الانتخابية. النقد شمل القانون الوطني للانتخابات، تعيين المفوضية القومية للانتخابات، الإصلاحات المتوقعة للقوانين، تعداد 2008، عملية تخطيط الدوائر، عملية تسجيل الناخبين، الوصول المتكافئ للإعلام والتمويل العام. هذه الأحزاب تسائلت عن سببية العملية السياسية عموماً للانتخابات الديمقراطية في شمال السودان. كان ذلك ظاهراً بوضوح في المظاهرات أمام البرلمان الوطني في الخرطوم وفي مدن شمالية أخرى يوم 7 ديسمبر 2009⁵. أضف إلى ذلك أن العديد من الأحزاب المعارضة الأصغر إعتزضت على النظام الانتخابي المقترح بما أنه منحاز للأحزاب الكبرى ولا يقدم مكاناً لتمثيل نوعية المجتمع والثقافة السودانية. بالتالي فإن النظام الانتخابي والعملية التابعة له لم يمثل روح اتفاقية السلام الشامل لخلق بنية حكومية شاملة.

نظام الحكومة

تمنح البنية الحكومية الجديدة المذكورة في دستور الحكومة الوطنية الانتقالية ودستور حكومة جنوب السودان مستوى عالي من الحكم الذاتي لجنوب السودان، رئيس متوازي، ونائب رئيس ثاني وثالث على المستوى الوطني. بعض السلطات متاحة للرئيس الفردي والبعض الآخر للرئاسة الثلاثية. في جنوب السودان الرئاسة مكونة من رئيس ونائب رئيس. الرئيس الوطني ورئيس جنوب السودان ينتخب لمدة 5 سنوات، تجدد لمرة واحدة. جميع مستويات الحكومة تعترف لفصل السلطات إلى تشريعية وتنفيذية وقضائية.

السلطات التشريعية المختلفة، على المستوى الوطني تتكون من البرلمان الوطني ومجلس الولايات، يتم تعيين اثنين من كل ولاية بواسطة برلمان الولاية، وعلى المستوى الإقليمي فإن سلطات برلمان جنوب السودان محدودة. الدستور الانتقاليان يتعاملان مع السودان كدولة فيدرالية ذات سلطات تنفيذية في أيدي المحافظين المنتخبين وبرلمانات الولايات في كل من الـ 25 ولاية. الحكومة الإقليمية لجنوب السودان تؤدي دور الصلة بين حكومة الوحدة الوطنية والعشر ولايات في جنوب السودان. وبما أن اقتصاد الدولة يعتمد على تحويلات حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان فإن هنالك مستوى عالي من الاستقلالية⁶.

جنوب السودان

بعد التوقيع على اتفاقية السلام الشامل واجهت الحركة الشعبية لتحرير السودان مهمة ضخمة لتأسيس حكومة إقليمية لجنوب السودان وبناء مؤسسات الدولة. جميع المؤشرات كانت تدل على أن التعافي من أحد أطول الحروب الأهلية الإفريقية وتوفير إيرادات السلام للشعب السوداني الفقير والمتأثر بالحرب في إقليم يعاني من الفيضانات المتكررة وليس لديه بنية تحتية يعتبر مشروع طويل المدى. توغلات جيش الرب، الصراعات الإثنية، سوء الحكم المحلي، وسوء الإدارة المالية أثرت على الاستقرار وجهود التعافي، وهكذا أيضاً كانت التحديات المرافقة لتحويل حركة متمردة مسلحة إلى قوة سياسية مسؤولة ملتزمة بالقيم الديمقراطية.

دارفور والمناطق الشرقية في السودان

محاولات تسوية الصراع في منطقة غرب دارفور، والذي زاد في 2003، والصراع القائم في المنطقة الشرقية، شنت الانتباه عن تطبيق البنود الأساسية لاتفاقية السلام الشامل. وبينما احتفلت الكثير من المناطق في السودان بالاتفاقية التي حوت عدة إصلاحات وطنية، أحست المجموعات الدارفورية والشرقية ان اهتماماتهم تم تجاهلها. تم التوقيع على اتفاقيات مختلفة لدارفور (مايو 2006) وللمنطقة الشرقية (أكتوبر 2006) نتيجة للضغط الدولي والداخلي. وبينما احتوت الاتفاقية على جوانب مشاركة السلطة بما في ذلك إشارة إلى الانتخابات العامة، فإن الاتفاقيات لم تعتبر بعيدة المدى كما الحال مع اتفاقية السلام الشامل. اتفاقية سلام دارفور تم التوقيع عليها من

⁵ تم اعتقال ومضايقة العديد من القيادات السياسية بما في ذلك سكرتير عام الحركة الشعبية لتحرير السودان.

⁶ تقرير الصرف العام للسودان، التقرير رقم 41840، البنك الدولي 2007

قبل حركة متمردة واحدة وهي جيش تحرير السودان بقيادة مني مناوي. ولم يتوصل لتسوية شاملة حتى الآن على الرغم من جولات المفاوضات الأخرى. تطالب الحركات المتمردة في دارفور بتأجيل الانتخابات نظرا لغياب التسوية السياسية ونظرا لغياب بيئة باعثة على عقد الانتخابات. الرأي السائد هو ان نواحي اتفاقيات السلام في دارفور والشرق المتعلقة بالأسباب الجذرية للصراع لم تطبق بعد.

فاعلين سياسيين رئيسيين

لدى السودان تقاليد سياسية قديمة وكثيرا من الأحزاب السياسية المنافسة في انتخابات 2010 موجودة منذ الاستقلال أو حتى قبل ذلك. الأحزاب السياسية السودانية تكونت حول القيادات القبلية، الاجتماعية، الدينية أو العسكرية والذين لديهم دوائر إقليمية قوية. بعد الانقلاب العسكري في 1989 بقيادة الحاكم الحالي لحزب المؤتمر الوطني عمر البشير، تم منع الأحزاب السياسية والاتحادات التجارية والجراند ومنظمات المجتمع المدني من العمل. تم القبض على ومضايقة القيادات المعارضة. اجتمعت كثير من الأحزاب تحت شعار التحالف الوطني الديمقراطي الذي تأسس وعمل بواسطة القيادات المنفية في إريتريا. في 1999 تم السماح للأحزاب السياسية بالعمل، ولكن العديد من أعضائها واجهوا قيود مستمرة على الحريات السياسية. يعمل بالسودان العديد من المجموعات والميليشيات المسلحة ذات الروابط السياسية أو القبلية.

اتفاقيات مشاركة السلطة في اتفاقية السلام الشامل سمحت للسلطات التشريعية في الحكومة المحلية وحكومة الجنوب بمجموعة أكبر من الأحزاب السياسية. خلافا للموقعين الإثنيين، فقد تم تمثيل 9 أحزاب سياسية شمالية و 5 أحزاب سياسية جنوبية في البرلمان الوطني⁷. اتفاقيات مشاركة السلطة في اتفاقية سلام شرق السودان واتفاقية سلام دارفور منحت الموقعين مقاعد في البرلمان الوطني، مناصب عليا في حكومة الوحدة الوطنية ومقاعد في حكومات الولايات⁸.

كان هنالك بعض الأمل أن تسترجع انتخابات 2010 الحريات السياسية الرئيسية وتقلل من عدم الثقة بين الأحزاب المعارضة التقليدية والحزبين الحاكمين، حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان، ولكن ذلك فشل لأن الإصلاحات القانونية المطلوبة جاءت متأخرة في العملية. في سبتمبر 2009 اجتمعت أحزاب المعارضة والحركة الشعبية لتحرير السودان في جوبا لتحديد شروطهم للمشاركة في العملية الانتخابية، ونتج عن ذلك توقيع إعلان تحالف جوبا بواسطة 36 حزب سياسي. على الرغم من كونه منتدى للاستراتيجية المشتركة، فإن التحالف لم ينجح في تقديم مرشحين تنفيذيين مشتركين.

بما أن جميع الانتخابات عقدت في نفس الوقت، حظت الانتخابات الرئاسية بالاهتمام الأكبر. الانتخابات الرئاسية الوطنية تنافس فيها 12 قيادي من الأحزاب السياسية، سياسيون ربيعوا المستوى ومرشحون مستقلون. أما المرشحين الإثنيين في الانتخابات الرئاسية في جنوب السودان كانوا قيادات حزبية سياسية.

الانتخابات الرئاسية الوطنية

الرئيس عمر البشير قاد السودان منذ توليه السلطة في انقلاب عسكري في 1989 وتم ترشيحه كمرشح رئاسي لحزب المؤتمر الوطني بدون أي معارضة. الرئيس البشير أتى إلى السياسة من رحم مهنة عسكرية وقاد السودان في فترة عصبية من الصراع الداخلي والأزمات الاقتصادية والآن ينظر إليه كإسلامي معتدل. منذ أن بدأ السودان في تصدير النفط في 1989، نما الاقتصاد بمستويات مبهرة ولكن الاستثمارات لصالح الطبقات الفقيرة

⁷ الأحزاب الشمالية الأخرى الممثلة في البرلمان الوطني بعد اتفاقية السلام الشامل هي: التحالف الديمقراطي الوطني، الحزب الاتحادي الديمقراطي، حزب الأمة للإصلاح والتغيير، حزب الأمة الوطني، القيادة التجمعية للأمة، أنصار السنة، الإخوان المسلمون، حزب الأمة والمؤتمر الوطني. الأحزاب الجنوبية الأخرى هي اتحاد الأحزاب الإفريقية في السودان، جبهة السودان المتحد الديمقراطي، الجبهة الديمقراطية المتحدة، الاتحاد الوطني الإفريقي السوداني، ومنتدى جنوب السودان الديمقراطي. في البرلمان التشريعي لجنوب السودان، اتحاد الأحزاب الإفريقية في السودان-1، اتحاد الأحزاب الإفريقية في السودان -2، جبهة السودان المتحد الديمقراطي، الجبهة الديمقراطية المتحدة، الاتحاد الوطني الإفريقي السوداني، والمنتدى الديمقراطي لجنوب السودان كانوا ممثلين مع الحركة الشعبية لتحرير السودان وحزب المؤتمر الوطني.

⁸ تم تعيين مني مناوي قائد حركة تحرير السودان في دارفور كمساعد رفيع المستوى للرئيس السوداني في أغسطس 2006 كما تولى ثلاثة قياديين في الجبهة السرقية مناصب وزارية واستشارية للرئيس في حكومة الوحدة الوطنية في أغسطس 2007.

بقيت في مستوى متدنٍ. في مارس 2009 أصدرت المحكمة الجنائية الدولية مذكرة اعتقال ضد الرئيس البشير متهمته إياه في جرائم حرب ارتكبت في دارفور.

كانت هنالك تكهنات فيما إذا كانت الحركة الشعبية ستقدم مرشح رئاسي، ولكن ترشيح نائب السكرتير العام للقطاع الشمالي للحركة **ياسر عرمان** أرسل إشارات تنافسية. عرمان شمالي نشط في السياسة كطالب قانون قبل الالتحاق بالحركة الشعبية في منتصف الثمانينات. كان عرمان حليف قريب للقيادي السابق للحركة قرنق وقاد مجموعة الحركة الشعبية في البرلمان الوطني. رأس بناء تحالف الحركة مع أحزاب المعارضة الشمالية وقام بحملة استراتيجية نشطة في الشمال.

قائد حزب الأمة القومي ومرشحه للرئاسة **صادق المهدي** هو أيضا قائد لطائفة الأنصار الدينية. تم تعيينه رئيسا للوزراء في السودان عام 1967 وكان عمره 30 عاما وقتها. وخدم لفترة تالية بعد انتخابات ناجحه في 1986. خرج المهدي من منصبه في الانقلاب العسكري في 1989 ووضع قيد الإقامة الجبرية. تخرج المهدي من جامعة أوكسفورد وكان نشطا في التحالف الوطني الديمقراطي. انقسم حزب الأمة إلى عدة فصائل نتيجة للخلافات الداخلية. وبينما شارك في يوليو 2008 خلف الرئيس البشير خلال تحقيقات المحكمة الجنائية الدولية، إلى أنه غير موقفه بعد ذلك.

مرشح حزب المؤتمر الشعبي **عبدالله دينج نبال** جنوبي مسلم وخدم طويلا في حزب المؤتمر الشعبي بقيادة الترابي الذي انقسم من حزب المؤتمر الوطني في 1999 و هو أستاذ ومحاضر جامعي وخدم كوزير لشؤون الدينية، ووزير للسلام وإعادة التأهيل و والي لولاية النيل الأبيض قبل أن يفصل نتيجة الخلاف بين الترابي والبشير في 1999.

مرشح الحزب السوداني الشيوعي **محمد إبراهيم نقد** دخل السياسة كطالب وأكمل دراسة الاقتصاد في تشيكوسلوفاكيا. عاش نقد كمؤلف وسياسي في الحزب الشيوعي فترات صعبة و تم تعيينه خلالها قائدا للحزب خلفا للقيادة السابقة التي أعتيلت في 1971. كما اختبأ لمدة 14 عام. في 2009 تم إعادة إنتخابه سكرتيرا عاما.

حاتم السر علي هو مرشح الحزب الديمقراطي الاتحادي الأصل وهو أيضا محامي. عين والياً لولاية النيل الأبيض في الأشهر الأخيرة من حكومة 1986-1989 وأزيح بمجرد حدوث الانقلاب. أصبح حاتم مستشارا مقربا من رئيس الحزب الاتحادي الديمقراطي السيد محمد عثمان الميرغني والذي يقود طائفة الختمية الدينية. دخل المنفى في أوائل 1990 ورأس تحرير جريدة الإتحادي من مصر من 1992 إلى 2000.

انتخابات 2010 شهدت أول مرشحة في انتخابات رئاسية في السياسة السودانية وهي **فاطمة عبد المحمود**. دخلت فاطمة الانتخابات مرشحة من حزب الوحدة الديمقراطي الإشتراكي السوداني. تخرجت فاطمة من كلية الصيدلة ولديها مهنة سياسية طويلة منها توليها وزيرة الدولة للصحة ووزيرة فدرالية للرعاية الاجتماعية أثناء نظام النميري من 1969 إلى 1985، تولت مناصب أخرى قيادية للمرأة وحصدت جوائز دولية لعملها.

انتخابات الرئاسة في جنوب السودان

صاحب منصب نائب أول رئيس الجمهورية ورئيس جنوب السودان سيلفا كبير ميارديت عين قائدا للحركة الشعبية لتحرير السودان في 2005 مباشرة بعد وفاة الرئيس الاسبق جون قرنق وكان مرشح الحركة للانتخابات الرئاسية. كما هو الحال مع البشير، دخل كبير السياسة من مهنة عسكرية ناجحة. يعتبر كبير لكثير من السودانيين في الجنوب الشخصية التي قادت مفاوضات اتفاقية السلام الشامل وأدار الطريق خلال أزمة الموازنة في 2009، ولكنه كان أقل إصرارا على تطوير حكم القانون والمبادئ الديمقراطية. كبير من الدنكا وهو مسيحي متدين.

في يونيو 2009 أسس لام أكول، والذي خدم كوزير خارجية في حكومة الوحدة الوطنية، حزبه الخاص الحركة الشعبية لتحرير السودان - التغيير الديمقراطي. أكول أكاديمي من قبيلة الشلوك. ساند الجيش الشعبي لتحرير السودان من الخرطوم في الثمانينات ولكن خلافات مع قرنق جعلته هو ورياك مشار ينقسموا من الجيش في 1991. الفصيلان اتحدا قبل مفاوضات اتفاقية السلام الشامل. حزبه السياسي يتبنى أجندة ضد الفساد، مع تنمية الفقراء وهو ناقد للحركة الشعبية. اتهم أكول بأنه أقرب إلى المؤتمر الوطني منه إلى الحركة الشعبية.

IV. قضايا قانونية

الإطار الدستوري والقانوني

الأساس الدستوري والسياسي لبنية الحكومة في السودان هو اتفاقية السلام الشامل والدستور الوطني الانتقالي والدستور الانتقالي لجنوب السودان الذي وضعته الاتفاقية. هذه الاتفاقيات والساتير تتضمن جميع حقوق الإنسان الأساسية التي لها علاقة بالانتخابات في وثيقة حقوق تشمل حرية التعبير والمشاركة وحماية الحقوق الشخصية والحق في الانتخاب والمشاركة في الانتخابات. حجر الأساس للحقوق الانتخابية هو المادة 41 من الدستور الانتقالي الوطني والتي تقدم الحق العالمي للاقتراع وحقوق الناخبين⁹.

تنص اتفاقية السلام الشامل أن الانتخابات ستعقد في نهاية العام الثالث من الفترة الانتقالية¹⁰. الدستور الانتقالي الوطني يترجم ذلك على أنه ليس قبل نهاية العام الرابع¹¹. كان ذلك يوليو 2009 ولكن المفوضية القومية أجلت الانتخابات حتى أبريل 2010. المنافسة الانتخابية التالية المقترحة ضمن اتفاقية السلام الشامل هو الاستفتاء على تقرير المصير لجنوب السودان والذي يجب أن يعقد في خلال ستة شهور من انتهاء الفترة الانتقالية، أي 8 يناير 2011.

أحزاب اتفاقية السلام الشامل أعلنت قبل الانتخابات أن 40 مقعدا إضافيا في البرلمان الوطني محددة لجنوب السودان، كما أعلنت عن مقاعد إضافية لجنوب كردفان وأبيي سيتم الترشيح لها بعد اجتماع البرلمان الجديد. هذا هو تطبيق السياق الانتخابي للتعامل مع صعوبات تطبيق اتفاقية السلام الشامل. هذه الخطة لمقاعد بدون انتخاب بدون أساس قانوني تهدد الأساس الدستوري للانتخابات نفسها وتخلق اضطراب في العلاقة بين الدوائر الشعبية والقوائم. انها تتدخل في جودة الاقتراع، والتساوي بين المرشحين، والطابع التنافسي للانتخابات.

الأساس الدستوري للانتخابات تم تهديده من خلال التعامل في سياق الانتخابات مع مشاكل اتفاقية السلام الشامل بالتفاوض بين الحزبين الرئيسيين. استخدم هذا المدخل مع البنية الأساسية للانتخابات: الخطط ل40 مقعد إضافي لجنوب السودان ومقاعد إضافية لجنوب كردفان و أبيي في البرلمان الوطني فرضت على الإطار الدستوري والقانوني، وذلك بعد الإتفاق بين الحزبين الحاكمين، وبدون حكم من المحكمة الدستورية وهذه هو ما حصل في حالة ولاية الجزيرة. هذا الوضع خلق ارتباك في العلاقة بين الشعب والدوائر الانتخابية والقوائم وهددت جودة الاقتراع بين المرشحين وأيضا الطابع التنافسي للانتخابات.

المعايير العالمية والإقليمية

السودان وقع على الميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية وهو المرجع الأساسي للحقوق القانونية الدولية¹² بالنسبة للانتخابات، كما وقع على الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب¹³. هذه موجودة في القانون المحلي في المادة 27 من الدستور الانتقالي الوطني. المعايير الإقليمية الإفريقية أيضا مشمولة في إعلان الاتحاد الإفريقي لمبادئ إدارة الانتخابات الديمقراطية في إفريقيا¹⁴ والتي تعرف الحقوق في الدعاية وحق الطعن لدى جهة قضائية. السودان وقع أيضا¹⁵ بروتوكول الميثاق الإفريقي عن حقوق الإنسان والشعوب لحقوق المرأة في إفريقيا.

⁹ المادة 30 من الدستور الانتقالي لجنوب السودان يعكس نفس الحقوق.

¹⁰ المادة 1-3 من بروتوكول تقاسم السلطة.

¹¹ المادة 216 من الدستور الانتقالي الوطني.

¹² في المادة 25 من الميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية.

¹³ انظر الملحق.

¹⁴ تم تبنيه في دربن، جنوب إفريقيا في 8 يوليو 2002 بواسطة منظمة الاتحاد الإفريقي؟ديسيمبر 1 (XXXVIII) انظر الملحق.

¹⁵ 30 يونيو 2008.

البيئة القانونية

كان يجب أن تعدل القوانين خلال الفترة الانتقالية لاتفاقية السلام الشامل لتتوافق مع ميثاق الحقوق في الدستور الانتقالي الوطني والالتزامات الدولية. ولكن بعض القوانين في الشمال والمتعلقة بالبيئة القانونية في وقت الانتخابات تبقى غير متوافقة مع العادات الدستورية والدولية. القانون الجنائي يستخدم جريمة "نشر أخبار خاطئة"¹⁶ ضد الصحفيين والمحررين في حالات التعليقات السياسية والتي يجب تغطيتها دفاعاً عن الصالح العام واحتراماً لحقوق التعبير. ينص القانون الجنائي¹⁷ على سلطات واسعة للولاة وسلطات الولاية للتحكم في الاجتماعات والمظاهرات¹⁸. أضيف إلى ذلك أن أجزاء من القوانين التالية لاتفاقية السلام الشامل مثل قانون النشر والطباعة 2009¹⁹ وقانون الخدمة الوطنية الأمنية 2010²⁰ تقيد حرية الدعاية.

القانون الأخير استخدم بواسطة الخدمات الأمنية يوم 15 مايو لسجن الشخصية السياسية الكبيرة زعيم حزب المؤتمر الشعبي الترابي وإحضاره إلى المكتب السياسي الخاص بالخدمة الأمنية لأنه أدلى بتصريحات أثناء الانتخابات. يسمح هذا القانون باحتجاز المشتبه فيهم لمدة 30 يوماً بدون تهمة أو تدخل قضائي. في نفس الوقت قامت السلطات الأمنية بالاستحواد على و غلق جريدة رأي الشعب.

قانون تنظيم العمل الإنساني الطوعي 2005²¹ يطبق أسلوب حكم قاسي على منظمات المجتمع المدني وذلك يشمل أجهزة الرقابة المحلية.

بالإضافة إلى ذلك فإن تقييدات أخرى على حرية التنقل والارتباط والتعبير موجودة ومنصوص عليها في ولايات دارفور الثلاث في قانون الطوارئ وحماية الأمن العام 1997²². بالإجمال، فإن مشاكل هذه القوانين تعني أن البيئة في السودان لا تبعث على ممارسة هذه الحقوق²³ الضرورية للدعاية الحرة والتعبير عن الآراء السياسية.

قانون الانتخابات الوطنية والقوانين الأخرى ذات الصلة

بنود قانون الانتخابات الوطنية متوافقة مع المعايير الدولية لعقد الانتخابات الديمقراطية. المفوضية القومية للانتخابات والتي يقيمها القانون لها استقلالية قانونية وسلطات واسعة جداً لتسجيل الناخبين، تحديد الدوائر، ترشيح المرشحين وتوقيت وأداء الانتخابات. الناخبين يجب أن يكونوا مواطنين سودانيين، عاقلين، وموجودين في سجلات الانتخابات.

القانون يقدس مبدأ المساواة في التعامل بين المرشحين²⁴، حرية تعبير²⁵ كاملة وغير مقيدة للمرشحين والأحزاب وتحريم سوء استغلال موارد الدولة²⁶. إعلان النتائج النهائية للانتخابات يجب أن يكون في خلال 30 يوماً من تاريخ نهاية الإقتراع²⁷. أضيف إلى ذلك أن قانون الانتخابات الوطني ينص على الشفافية أثناء الإقتراع، الفرز، وجدولة النتائج النهائية والتي يجب أن تعلن في مراكز الإقتراع.

¹⁶ 1991، القسم 66. القانون الجنائي 2008 في جنوب السودان به قانون في القسم 289 ينص على أن الأخبار الإعلامية في الصالح العام.
¹⁷ 1991، القسم 127 يعطي هذه السلطة وتم تعديله في 2009 ليستلزم التشاور مع القضاة أو النواب. قانون 2008 في جنوب السودان به سلطات مشابهة في الفصل XII.

¹⁸ اعترفت المفوضية القومية للانتخابات بهذه المشكلة في ردها المنشور يوم 17 مارس على مذكرة الأحزاب السياسية.
¹⁹ هذا القانون ينص على محكمة خاصة لتناول الإدعاءات ضد الإعلام المكتوب ويوجد مكتب مدعي خاص لذلك. هذا القانون لا يطبق في جنوب السودان.

²⁰ القسم 50 من النسخة العربية الرسمية تنص على أن الخدمات الأمنية لها سلطات الشرطة الواسعة وتشمل القدرة على الاعتقال لمدة 30 يوماً بدون تدخل قضائي. النسخة الرسمية الإنجليزية لا تنص على ذلك. هذا القانون يطبق حول السودان.

²¹ يرمز إليه بقانون المنظمات الأهلية. لا يطبق في جنوب السودان حيث يطبق نظام تسجيل مشابه على أساس إداري.

²² حالة الطوارئ مطبقة من 2003 وتعطي السلطات قدرات واسعة جداً.

²³ تعليق عام 25، الفقرات 12 و 25، المواد 9 و 10 و 11 من المفوضية الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب. انظر الملحق.

²⁴ القسم 65(1).

²⁵ يخضع لبنود أي قانون آخر "65(2)

²⁶ القسم 69، مثل هذا الاستخدام السيئ يعتبر سلوك انتخابي غير قانوني تحت القسم 96.

²⁷ القسم 82(2) من القانون الوطني للانتخابات.

ولكن القانون الوطني للانتخابات قانون إداري يترك أماكن كثيرة لتملئ بالقوانين المنظمة. عملية التنظيم هذه لم تعقد بشكل صحيح. بعض القضايا لم تنظم بالأساس، وقضايا أخرى تم تنظيمها متأخراً جداً²⁸. القانون استخدم مجموعة من الآليات التي ليس لها وجه قانوني محدد. وبينما قدمت المفوضية إرشادات واسعة للسلوك الإعلامي ومنشور عن النشاطات الدعائية، فإنها لم تتوسع في أشياء مهمة مثل معالجة الشكاوى والطعون وجمع النتائج. بعض أفعال المفوضية مثل منشور النشاطات الدعائية، وتنظيم تسجيل الناخبين من أعضاء القوات المسلحة²⁹، وقرار عقد الانتخابات لأكثر من يوم واحد³⁰ قد تعتبر تجاوزاً لسلطات هذه الهيئة.

الدستور الانتقالي الوطني والدستور الانتخابي لجنوب السودان يضمن³¹ حق تشكيل والانضمام للأحزاب، بما في ذلك أن لا حزب سياسي يمكن أن يتناقض مع اتفاقية السلام الشامل أو المفوضية القومية للانتخابات في بيانها الرسمي، وأن مثل هذا التناقض يمكن أن ينتج عنه أمر منع من المحكمة الدستورية³².

تسجيل الأحزاب السياسية والنشاطات ينظمه قانون الأحزاب السياسية والذي دخل التطبيق في 2007 والذي أسس مجلس علاقات الأحزاب السياسية. الاعتراف القانوني بالأحزاب السياسية تم تقويته بحكم المحكمة الدستورية³³ من قبله بذلك على إرشادات من حكومة جنوب السودان لمسؤولي الدولة بعدم الاعتراف بالحزب المنشق أي الحركة الشعبية لتحرير السودان - التغيير الديمقراطي.

النظم الانتخابية

انتخابات رئيس السودان ورئيس جنوب السودان تعقد بنظام الأغلبية المطلقة. يجب على المرشح أن يحصل على 50% من الأصوات زائد واحد ليفوز. إذا لم يحصل مرشح على هذه النسبة تعقد جولة أخرى للانتخابات بين أعلى إثنين من المرشحين حصلوا على أصوات. جميع محافظي الولايات الـ 25، والـ 60% من المجلس الوطني وبرلمان جنوب السودان والولايات السودانية يتم انتخابهم بالأغلبية البسيطة في دوائر واحدة. تترجم هذه بالأرقام إلى 270 عضو من البرلمان الوطني من 450، 102 عضو من 170 في برلمان جنوب السودان و 749 من 1,242 عدد أعضاء المجالس التشريعية في الولايات. الـ 40% الباقية من أعضاء المجلس الوطني وبرلمان جنوب السودان وبرلمان الولايات عبارة عن المنتخبين من القوائم المغلقة للأحزاب وقوائم المرأة باستخدام التمثيل النسبي وهامش 4%. النظام النسبي يشمل بندين مميزين، وهم، قائمة حزبية مغلقة محجوزة للمرأة والتي تحظى بـ 25% من جميع المقاعد المنتخبة، وقائمة حزبية عامة مغلقة لـ 15% من جميع المقاعد المختارة بالانتخاب.

ينقسم السودان إلى 270 دائرة لانتخابات المجلس الوطني و 749 دائرة جغرافية/ولاية لمجالس الولاية التشريعية. في جنوب السودان هناك 57 دائرة برلمانية. 102 دائرة برلمانية لبرلمان جنوب السودان و 290 دائرة جغرافية في الولايات. ونتيجة لتعدد الانتخابات التي تعقد في نفس الوقت في جميع هذه الدوائر تم تحضير 1268 ورقة اقتراع. الناخبون في الشمال أدلوا بـ 8 أصوات بينما الناخبون في الجنوب أدلوا بـ 12 صوت. هذا يعني أن مركز انتخابي في جنوب السودان به 1,000 ناخب كان عليه التعامل مع عدد 12,000 صوت لا يمكن التحكم بهم بينما كان على مركز انتخابي في الشمال به 1,000 ناخب أن يتعامل مع تعداد 9,600 صوت.

تخطيط الحدود

قامت المفوضية القومية للانتخابات بتخطيط الدوائر الجغرافية بناء على نتائج التعداد السكاني في 2008 وأعلنت تكوين الدوائر الجغرافية في 3 أغسطس 2009. دار جدل كبير حول بيانات التعداد السكاني

²⁸ مثل قرار المفوضية القومية للانتخابات قبل الانتخابات مباشرة بالنسبة لسقف المصاريف الدعائية.

²⁹ قوانين 24 أكتوبر 2009 سمحت بالتسجيل في مكان الانتخاب بدلاً من مكان الإقامة.

³⁰ القسم 174(1) من القانون الوطني للانتخاب ينص على أن الانتخابات ستعقد في يوم واحد إلا إذا كان هناك سبب ضروري للتمديد. عندما تم تحديد الإطار الزمني يوم 23 يناير لم تبدي المفوضية الأسباب الضرورية وراء ثلاث أيام للانتخابات.

³¹ المادة 40(2) من الدستور الانتقالي للشمال والمادة 29(2) من الدستور الانتقالي لجنوب السودان ينصوا على "أنه سيتم تنظيمها بالقانون كما هو ضروري للمجتمع الديمقراطي".

³² المادة 40(3) من الدستور الانتقالي للشمال.

³³ CC/DD/172/2009 في 17 يناير 2010 بحكم واحد مخالف.

واعترض عليه من قبل كثير من السياسيين الذين جادلوا بأن نتائج التعداد تم تحريفها لزيادة أعداد الناس في الشمال وبالتالي زيادة أعداد الدوائر الانتخابية في البرلمان الوطني في الشمال. رداً على هذا الجدل تم الوصول إلى اتفاقيات سياسية قبل انتخابات أبريل لتحديد 40 مقعد إضافي لجنوب السودان ومقاعد إضافية لجنوب كردفان وأبشي في المجلس الوطني.³⁴

القانون الوطني للانتخابات أسس الطريقة التي ينقسم بها الشعب على عدد المقاعد في البرلمان الوطني (270) حتى يكون لدينا حصة أو إيراد وطني. الكثافة السكانية في كل ولاية قسمت بالإيراد حتى يتم تحديد عدد المقاعد. الحصة السكانية المصممة للحصول على التمثيل التشريعي المتكافئ تم تجاوزه باستمرار، هذا خرق واضح في مبدأ المساواة في الاقتراع.³⁵

عند تحديد الحدود الأولية أقيم 885 اعتراض، قبل منها 400 ورفض منها 485. في ولاية النيل على سبيل المثال، تم تسليم 25 اعتراضاً للجنة العليا للولايات من ثلاثة أحزاب، قبل منها 16³⁶. تم تسليم 58 طعن أمام المحكمة الوطنية العليا قبل منها خمسة، إثنان لهم علاقة بالمجلس الوطني و3 لدوائر برلمان الولايات. إدعاءات الغش لصالح حزب المؤتمر الوطني تساوت مع أحزاب سياسية أخرى في عدد من الولايات منها الخرطوم، كسلا، والولاية الشمالية. في ولاية الجزيرة طالب حكم محكمة إعادة ترسيم للدائرة وذلك رفع عدد الدوائر من 48 إلى 84³⁷. أخيراً، اتفاق سياسي بين الحزبين الموقعين على اتفاقية السلام الشامل نتج عنه إعادة التعداد السكاني في جنوب كردفان وتطلب ذلك تأخير في انتخاب المقاعد الحاكمة وتأخير الانتخابات التشريعية في الولاية³⁸.

الإطار القانوني للإعلام

كلتا الدساتير الانتقالية³⁹، القسم الإعلامي من القانون الوطني للانتخابات، تنظيمات المفوضية القومية للانتخابات وميثاق العمل يضمن حرية التعبير وقدم بنود كافية للفترة الانتخابية. البنود المخصصة للحصول المتكافئ على الخدمات الإعلامية، المساواة في التعامل وقوانين الحملات الإعلامية محددة في القسم 66 من القانون الوطني للانتخابات. وهو فعلاً تطور لصناعة الصحافة المكتوبة بالمقارنة مع التشريع السابق للعام 2009 لقانون الصحافة: تمت إزالة الرقابة قبل الطباعة، وإيقاف الصحف يكون لمدة محددة. ولكن القانون الوطني للانتخابات وقانون الصحافة يرمز إلى مادة أمن الدولة (65.3) قالقانون الوطني للانتخابات و24 و26 قانون الصحافة و المطبوعات) وبالتالي تبدأ تطبيق القسم 66 من مواد القانون الجنائي على نشر الأخبار غير الصحيحة.

يوجد فراغ تشريعي في الجنوب. القانون الإعلامي والمتكون من "الحق في الحصول على المعلومات" و "مجلس إذاعة جنوب السودان" و "السلطة الإعلامية المستقلة" تم تسليمه إلى البرلمان في سبتمبر 2009 وفي انتظار الموافقة النهائية. التنظيم الإعلامي حالياً يعتمد على بنود الدستور الانتقالي لجنوب السودان والارشادات العامة من وزارة الإعلام والإذاعة لحكومة جنوب السودان. أضف إلى ذلك، تم تنظيم الإعلام خلال الفترة الانتخابية من خلال ميثاق العمل للإعلام المهني ومنشور النشاطات الدعائية، والصادرة عن المفوضية القومية للانتخابات.

³⁴إنظر قسم الخلفية السياسية من هذا التقرير.

³⁵الميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية، المادة 25، تعليق عام مجلس حقوق الإنسان رقم 25، فقرة 21. في جونجلي بعض الدوائر كانت الكثافة السكانية فيها 32% أقل من المعدل بينما في البعض الآخر كانت الكثافة السكانية 52% أعلى من المعدل المحدد حول الجمهورية.

³⁶تسعة من هذه الاعتراضات أقيمت من حزب الوحدة الديمقراطي، أربعة من الحزب الوحدة الوطني وثلاثة من حزب المؤتمر الوطني

³⁷لمزيد من التفاصيل، إنظر قسم "قضايا قانونية" من هذا التقرير.

³⁸لمزيد من التفاصيل إنظر القسم "خلفية سياسية" من هذا التقرير.

³⁹المادة 39 من الدستور الانتقالي للشمال يضمن حرية التعبير والدستور الانتقالي للجنوب أيضاً يضمن حرية التعبير في المادة 28 ويؤكد ضرورة حمايتها لي المادة 34.

V. إدارة الانتخابات

بنية وتكوين المفوضية القومية للانتخابات

تأسست المفوضية في 25 نوفمبر 2008 تبعا للاتفاقية الوطنية للانتخابات وذلك لإجراء الانتخابات. تتكون المفوضية من تسعة مفوضين يتم اختيارهم وتعيينهم بواسطة رئيس الجمهورية وبموافقة النائب الأول للرئيس وموافقة ثلثي أعضاء البرلمان الوطني. المفوضين، إثنين منهم دائمين، يتم تعيينهم لفترة ستة سنوات. وفقا للقانون، فإن المفوضية مستقلة ماليا وإداريا وتقنيا ويجب أن تؤدي واجباتها باستقلالية، بشفافية وبلا تحيز أو تدخل.

اللجنة العليا لجنوب السودان في جوبا واللجان العليا في الـ 25 ولاية تعمل تحت المفوضية. المفوضية تعين مسؤولي الانتخابات في جميع جنوب السودان وفي كل ولاية ومسؤولي الدوائر الانتخابية في كل دائرة جغرافية أو ولاية لتنظيم وتسجيل الناخبين والانتخابات وفرز الأصوات.

صناعة السياسة وسياسة الاتصال

على الرغم من أن المفوضية تأسست في نوفمبر 2008 فإن كثير من السياسيين عبروا عن مجموعة واسعة من المخاوف لعدم استعدادها لانتخابات أبريل 2010. أخبر عن المفوضية أن بها نقص عمالة، غير رغبة في قبول النصيحة الخارجية الكبيرة ومتأخرة جدا في التبني الرسمي للقرارات المهمة الإجرائية والعملية. تعقيد الترتيبات الضرورية لعقد نظام الانتخابات، بـ 8 أو 12 ورقة اقتراع في الأجزاء المختلفة من البلاد، والوصول إلى الإطار الزمني للانتخابات مثل تحد جاد للمفوضية القومية للانتخابات.

إجمالا كان هنالك نقص جاد في الوصول إلى المفوضية والقوانين، نظرا لفشلها في نشرها وتوصيلها في الوقت المناسب للمستفيدين من الانتخابات. كانت هذه هي الحالة مع النشر المتأخر لقوائم المراكز الانتخابية، قوائم الناخبين، والقرار المتأخر بالنسبة للتمويل العام المحدد للأحزاب، أضف إلى ذلك التغييرات المتأخرة في قوانين المفوضية مثل الإرشادات المكتوبة خلال عملية التجميع بوقف النظام المحاسبي لإدارة المعلومات والتركيز على الجدولة اليدوية لنتائج مراكز الاقتراع، والذي هو قصور في المعايير الوطنية والدولية لحماية شفافية العملية⁴⁰.

ميكانيكية المفوضية للحزب السياسي وحوار المرشح لم تكن كاملة التأسيس ولم يحافظ عليها. كان لهذا دور في الإدعاءات المتكررة ضد المفوضية من الأحزاب المعارضة بالتحيز.

تسجيل الناخبين وقوائم الناخبين

الدستور الانتقالي لشمال السودان يحدد حق المواطنين في التصويت. القانون الوطني للانتخابات ينظم هذا الحق، يجب أن يكون الشخص مواطنا سودانيا، يبلغ من العمر على الأقل 18 عاما، عاقل ومسجل في سجل الانتخابات. متطلبات القانون الوطني⁴¹ للدخول في سجل الانتخاب يشمل الإقامة في الدائرة الجغرافية لفترة لا تقل عن 3 شهور قبل إغلاق السجل وامتلاك مستند تعريف شخصي أو شهادة موثقة من اللجنة الشعبية المحلية أو السلطة التقليدية.

أقيم تسجيل الناخبين بين 1 نوفمبر و7 ديسمبر 2009 ليشمل 16,336,153 مواطن سوداني، منهم 11,655,513 في الولايات الشمالية و4,680,640 في الولايات الجنوبية. هذا يساوي 79% من النسبة الانتخابية المقدرة المؤهلة للمشاركة في الانتخابات وذلك بالرجوع إلى التعداد السكاني لـ 2008. هذا الرقم المجمع يغطي اختلاف إحصائي في الجنوب حيث 108% من الناخبين مسجلين والشمال حيث 71% من النسبة

⁴⁰تعريف الأداء الأمثل أو الجيد يمكن الحصول عليه مثلا في "إرشادات الإطار القانوني للانتخابات في منظمة الامن والتعاون الأوروبي" والتي تنص على أن "الإطار القانوني يجب تكوينه ليكون جاهزا للوصول إليه من العامة، شفاف، ويخاطب جميع مكونات النظام الانتخابي الضروري للانتخابات الديمقراطية".

⁴¹القسم 22(2)

المقدرة مسجلة، بالإضافة إلى ذلك، أكثر من 100,000 سوداني مسجلين في الخارج في سفارات في السعودية (67,754)، في ليبيا (9,490) وفي الإمارات العربية المتحدة (8,484)⁴². وفقا للمفوضية فإن تسجيل المرأة زاد عن 50% مما ساعد في الاستجابة للالتزامات الدولية والوطنية⁴³ بالنسبة لمشاركة المرأة. المجموعات الدولية والمحلية لمراقبة الانتخابات والأحزاب السياسية أبلغت عن مشاكل جادة في إجراء التسجيل، بما في ذلك منع التسجيل والذي هو ممنوع قانونا.

مخاوف أخرى لدى المستفيدين من العملية الانتخابية تجلت في السلوك الحزبي للجان الشعبية⁴⁴ والسلطات التقليدية المسؤولة عن توفير شهادات التعريف لمن ليس لديهم بطاقات هوية. الكثير من التعريفات عكست ولاء لحزب أو كانت متوفرة بأحجام كبيرة للسماح بأعداد كبيرة من التسجيلات بطريقة تسهل تزوير التعريفات. أضف إلى ذلك أماكن تسجيل الشرطة والجيش للتصويت لأنه يمكن استخدامهم لترجيح نتائج الاقتراع في بعض الدوائر⁴⁵.

إقامة السجل الانتخابي الوطني أصبح عرضة للعديد من ادعاءات سوء الإدارة وتعدد ومنع التسجيل للأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني. قدم حوالي 1,300 اعتراض⁴⁶ وعدد قليل من الإصلاحات تبع ذلك. في غياب نشاط مراجعة حول البلاد ونشر القائمة النهائية للناخبين تم تحدي شمولية ودقة قوائم الناخبين المستخدمة خلال أيام الاقتراع وذلك من قبل الأحزاب السياسية والمجتمع المدني. وفقا لمراقبة البعثة الأوروبية فإن حوالي 10% من الناخبين رفضت أصواتهم لأن أسمائهم لم تكن موجودة في قوائم الناخبين وبالتالي حرموا من الحق في الاقتراع.

تسجيل المشردين داخليا وللاجئين

لم يؤسس القانون الوطني للانتخابات أي ترتيبات خاصة لتسجيل الناخبين أو لتصويت المشردين داخليا على الرغم من وجود 5 ملايين منهم في البلاد والتزام السودان بالمعايير الدولية بخصوص حقهم في التصويت⁴⁷. كان هنالك مخاطر من عدم شمولهم في الاقتراع في غياب مثل هذه الترتيبات الخاصة. كانت هنالك مخاوف شبيهة متعلقة بال 420,000 سوداني لاجئ في البلدان المجاورة. وبينما ينص القانون الوطني للانتخابات على التسجيل خارج البلاد إلا أنه لا يخاطب حقوق التصويت للاجئين ممن ليست لديهم جوازات سفر أو إقامات في البلدان المضيفة.

قوائم الناخبين

إجراء تسجيل الناخبين بدأ بالتسجيل اليدوي للمعلومات الخاصة في كتاب التسجيل. أرسلت نسخ من صفحات كتاب التسجيل إلى مركز معلومات مركزي حيث أدخلت البيانات في قاعدة بيانات وقوائم الناخبين النهائية للاستخدام في يوم الانتخابات وذلك من خلال طباعتها من قاعدة البيانات. كانت تتوفر نسخ مطبوعة من قوائم الناخبين المبدئية خلال مرحلة العرض والاعتراض من 10 ديسمبر 2009 إلى 10 يناير 2010 ولكن هذه القوائم الأولية لم تكن على الحاسوب بالنسبة لبعض الولايات قبل 10 ديسمبر نتيجة قلة أجهزة تكنولوجيا المعلومات وقلة الوقت المتاح في الإطار الزمني المحدد. نتيجة لذلك أمكن للناخبين إبداء اعتراضهم بناء على كتب التسجيل اليدوي. أضف إلى ذلك أن نقص معلومات تحديد المواطنين في سجل الناخبين على الكمبيوتر لم تسمح بأي مقارنة للكشف على الأصوات أو التسجيلات المكررة. على الرغم من أن القانون الوطني للانتخابات ينص على الانتهاء من قوائم الناخبين قبل الانتخابات بثلاثة أشهر، إلا أن القائمة النهائية لم تجهز أو تنشر كما هو

⁴²رجاء الرجوع إلى الجدول الملحق لارقام التسجيل الرسمية المقدمة من المفوضية القومية للانتخابات.

⁴³الدستور الشمالي الانتقالي مادة 32 (1) و(42): الأمم المتحدة الميثاق الدولي لحقوق المدنية والسياسية، مادة 3. بروتوكول الاتحاد الإفريقي للمفوضية الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، مادة 2. لمزيد من التفاصيل انظر القسم المتعلق بـ "مشاركة المرأة" في هذا التقرير.

⁴⁴الجان الشعبية تمثل الإدارة المحلية في الصمالم. أعضائها غالبا ما كانوا موجودين خارج مراكز التسجيل ومراكز الانتخابات لتوفير إثبات الشخصية للناخبين غير ذوي بطاقات الهوية المصورة.

⁴⁵أعضاء الشرطة والجيش كانت لديهم الفرصة للتسجيل في أماكنهم أو في بيوتهم وفقا منشور من المفوضية الوطنية يوم 24 أكتوبر 2009.

⁴⁶مؤتمر صحفي للمفوضية يوم 10 أبريل.

⁴⁷مبادئ الأمم المتحدة الإرشادية للمشردين داخليا، المبدأ 4.

منصوص عليه. وبالتالي كان هنالك فشل في الدخول في مراقبة جيدة لسجل الناخبين. ومع ذلك فوفقا للمفوضية الوطنية فإن حوالي 1,300 أعتراض تم تسجيله وعدد قليل من الإصلاحات أقيم.

وبالتالي، وكما ظهر بوضوح في أيام الانتخابات، فإن السجل الوطني الانتخابي وقوائم الناخبين المبنية عليه والتي تم تحضيرها على مستوى الولايات لكل مركز انتخابي لم تكن دقيقة و شاملة للجميع⁴⁸.

التحضير للاقتراع

عدد مراكز الاقتراع ومراكز الانتخاب في هذه الانتخابات بقي غير محدد حتى بعد إعلان النتائج الأولية. على الرغم من النصيحة التقنية المقدمة للمفوضية بالنسبة للأداء الجيد من خلال تحديد 600 ناخب مسجل ومؤهل لأحد مراكز الاقتراع، وعلى الرغم من التقديرات الأولية لـ 21,200 مركز اقتراع حول البلاد⁴⁹، فإن آخر رقم قدمته المفوضية يوم 10 أبريل قبل يوم واحد من بداية الاقتراع ذكر 16,787 مركز اقتراع⁵⁰.

باستدكار أن 15,828 مركز تسجيل ناخبين استخدم لتسهيل إدخال الناخبين، فإن عدد (10,230) مركز اقتراع و(16,787) مركز إقتراع لا تتناسب مع الأماكن لتسجيل الناخبين. هذا مثل تحد ملحوظ لتوفير معلومات دقيقة ومؤثرة للمجتمع الانتخابي عن الأماكن المحدد للإدلاء بأصواتهم.

العدد الأقل من مراكز الإقتراع أدى إلى حوالي 1,189 ناخب يذهب إلى مركز اقتراع في الشمال و977 ناخب لكل مركز اقتراع في الجنوب. الرقم بعيد عن المعيار الدولي لأفضل الممارسات والذي ينص على حوالي 700 ناخب لكل مركز إقتراع⁵¹.

وفقا لقرار مجلس الأمن 1590 لسنة 2005 فإن الأمم المتحدة انتدبت لمساعدة وارشاد أحزاب اتفاقية السلام الشامل في عقد الانتخابات. بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام في السودان تعاونت مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتقديم المساندة التقنية لعملية الانتخابات، البنية التحتية واللوجيستيات ومعلومات الناخبين والثقافة المدنية⁵². بينما حافظت المفوضية وحكومة الوحدة الوطنية على السلطات السيادية في جميع أمور السياسة المتعلقة بهذه الانتخابات، فإن معظم التجهيزات قامت بها بعثة الأمم المتحدة.

بعثة الأمم المتحدة قادت برنامج الأمم المتحدة للمساعدة الانتخابية في السودان والذي تكون من نصائح سياسية ومساندة تقنية للمفوضية القومية للانتخابات. في هذا الإطار شاركت بعثة الأمم المتحدة في رئاسة لجننتين انتخابيتين مع المفوضية القومية، واحدة عن المحاور السياسية والأخرى عن المحاور التقنية للانتخابات. بالإضافة لذلك، فإن اليوناميد لعبت دورا في مساعدة بعثة الأمم المتحدة ومساندة العملية الانتخابية من خلال المساندة اللوجيستية، تدريب الشرطة والمعلومات العامة.

مساندة المجتمع الدولي في الانتخابات كانت من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "مشروع المساعدة للانتخابات والعمليات الديمقراطية" والذي قدم المساعدة التقنية للمفوضية والتنسيق لمساعدات المانحين الدوليين. مساعدة البرنامج الإنمائي كانت من خلال "سلة تمويل" قيمتها 83.5 مليون دولار أمريكي. الاتحاد الأوروبي أكبر المانحين قدم 12.5 مليون دولار أمريكي للسلة.

أخيرا، هيئة المعونة الأمريكية قدمت 95 مليون دولار أمريكي لمساعدة انتخابات 2010 وأيضا لمساعدة استفتاء 2011 وعملية مشاورات السياسية. تمويلهم جاء من خلال تطبيق الشركاء مثل المؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية والتي تلقت 25 مليون دولار أمريكي لمساندة المفوضية الوطنية ولشراء المواد الضرورية للانتخابات وخاصة المعدات الانتخابية. المعهد الديمقراطي تلقى تمويلا لمساندة الثقافة المدنية وحملات معلومات الناخبين

⁴⁸يرجى الذهاب إلى قسم "الاقتراع" و"العد والنتائج" في هذا التقرير بالنسبة لتأثيرات مثل هذا النقص.

⁴⁹إعداد مراكز الاقتراع كما هي مخطط لها من المفوضية قلت تدريجيا في الأسابيع السابقة لفترة الاقتراع الرئيسية من 17,914 (09.03.2010) إلى 16,525 (20.03.2010) إلى 16,505 (23.03.2010) ثم زادت إلى 16,775 (04.04.2010). الرقم الأخير استعملته اليوناميد واليوناميس وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتخطيط لتوصيل المساعدات للمفوضية لتوفير الشاحنات والناقلات الجوية لمواد الانتخابات للجنة العليا ومراكز الاقتراع في الأماكن النائية الأماكن التي يصعب الوصول إليها.

⁵⁰منها 10,751 في الشمال و6,036 في الجنوب. جميع الأرقام المشار إليها مقدمة من المفوضية خلال الأسابيع إلى البعثة الأوروبية.

⁵¹مثال على محطة اقتراع بأعداد كبيرة شمال كردفان كردفان والتي كان بها حوالي 1,189.39 ناخب في محطة واحدة داخل الولاية. بينما في الجنوب كان هنالك 977.46 ناخب في محطة الاقتراع الواحدة في ولاية البحيرات.

⁵²للشرح التفصيلي عن الثقافة الأهلية ومعلومات الناخبين برجاء مراجعة قسم الثقافة المدنية، معلومات الناخبين واشترك المجتمع المدني و الإعلام الثقافة المدنية للمفوضية الوطنية للانتخابات في هذا التقرير.

وأيضاً المراقبة المحلية للانتخابات من خلال منظمات المجتمع المدني المحلية والوطنية. المعهد الجمهوري ساعد في تدريب الأحزاب السياسية بالتركيز على مراقبي الأحزاب السياسية⁵³. آخرين مثل فريدريك إيبيرت ستيفتاج أيضاً قدمت المساعدة لمنظمات المجتمع المدني للتثقيف المدني ومعلومات الناخبين بينما أي دي إي إيه الدولية قدمت تدريب للأحزاب في الخرطوم بتمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

تعقيد بطاقات الاقتراع

سلمت أوراق الاقتراع لجنوب السودان في باقات من 700 ورقة وللشمال في باقات من 900 ورقة بناءً على الأرقام الأصلية للناخبين المتوقعين في كل محطة انتخابية. المفوضية قررت بعد ذلك أن أعداد الناخبين في كل محطة انتخابية ستتطلب 1,000 ورقة في الجنوب و1,200 ورقة في الشمال. كان يجب إعادة تغليف أوراق الاقتراع على مستوى الدوائر والولايات وهو العمل الذي استمر إلى بداية الانتخابات. بالإضافة إلى التأخير في تسليم أوراق الاقتراع، لوحظ وجود أخطاء في بعض أوراق اقتراع في قليل من الأماكن. ولكن معظم الأخطاء لوحظت من قبل المفوضية بعد بداية الانتخابات. أوراق الاقتراع لانتخابات رئيس الجمهورية طبعت باللغة العربية فقط وهو ما سبب مشكلة لكل الناخبين الذين لا يقرأون العربية خاصة في الجنوب. تحملت المفوضية مسؤولية عرض ملحوظة في مراكز الاقتراع تحوي نسخة من ورقة الاقتراع بالإنجليزية ولكن لم يشاهد ذلك كثيراً أثناء الانتخابات. ظهر لنا أيضاً أن أوراق الاقتراع الرئاسية طبعت في السودان، وهو ما لم يلاحظه وكلاء المرشحين والأحزاب أو المراقبين، وهو ما قوض بعض الثقة في نزاهة هذه الورقة.

استلزم النظام الانتخابي المشترك والعالي التعقيد حوالي 1,268 ورقة اقتراع مختلفة. العمل الفني في هذه الأوراق لم ينتهي إلا متأخراً. بالتالي، نقص كفاءة اختبار الجودة لم يتسبب فقط في الكشف عن أخطاء في الطباعة كما هو الحال في أوراق اقتراع الدوائر الجغرافية التشريعية في ولاية النيل الأبيض⁵⁴، ولكن أيضاً تسبب في عدد من المخالفات نظراً لاكتشاف نقص في الأوراق، عدد أقل من أوراق الاقتراع تم تسليمها وأوراق اقتراع خاطئة اكتشفت فقط بعد فتح محطات الاقتراع⁵⁵. إلى جانب ذلك، عانت العديد من مراكز الاقتراع حول البلاد من عدم كفاية المواد اللازمة للانتخابات، مثل نماذج الشكاوى، نموذج رقم 70 وأوراق عمل أخرى ونماذج تقارير وكتيبات وكتب دليل صادرة عن المفوضية. بعض مراكز الاقتراع عانت أيضاً من نقص في الأدوات اللازمة نثر الطاولات والكراسي وأماكن الاقتراع وصناديق الاقتراع أيضاً للسماح بالترتيب للانتخابات ولضمان سرية الاقتراع⁵⁶.

بالتالي كان يجب إلغاء الاقتراع في 33 دائرة تمثل 20% من الناخبين وعقد جولات إعادة في 5 و6 يونيو.

VI. تسجيل الأحزاب والمرشحين

الأحزاب السياسية

الأحزاب السياسية القديمة اعترضت على إجراءات قانون الأحزاب السياسية والتي كانت في نظرهم وسيلة للتحكم. كتسوية طلب من هذه الأحزاب السياسية أن يقدموا المستندات الأساسية لعملية التسجيل الرسمي. 52 حزب سجلوا مع مجلس علاقات الأحزاب السياسية مما رفع عدد إجمالي الأحزاب السياسية إلى 84 قبل انتخابات 2010.

⁵³ في الشمال قام المعهد الجمهوري بتسهيل فرص التدريب من خلال مجلس علاقات الأحزاب السياسية.

⁵⁴ في ليلة 10 أبريل أخبر مراقبو البعثة الأوروبية في الخرطوم في دور النشر أن أوراق الاقتراع لدائرتين جغرافيتين للانتخابات البرلمانية في ولاية النيل الأبيض بها أخطاء، وهي الأوراق التي طبعت في المملكة المتحدة، والخطأ في كتابة رموز خاطئة للمرشحين. أبلغ عن عدم تسليم أوراق الاقتراع في واحدة من الدوائر نهائياً. بالتالي، فإن عدد أوراق الاقتراع التي كان يجب أن يعاد طباعتها في الخرطوم وإعادة توزيعها لولاية النيل الأبيض حيث تم تأخير افتتاح محطات الاقتراع المقرر ليوم 11 أبريل إلى 12 أبريل بلغ 800,000.

⁵⁵ لمزيد من الشرح عن تأثير العيوب العملية واللوجستية برجا النظر في قسم "الاقتراع" و "العد والنتائج".

⁵⁶ نتائج المراقبة المباشرة بخصوص عدم توافر المواد الانتخابية الحساسة والغير حساسة وفرز الأصوات موجودة تحت قسم "الاقتراع" في هذا التقرير.

حتى تاريخه ركز المجلس على تسجيل وتدريب الأحزاب على محتوى قانون الأحزاب السياسية وعلى الإجراءات الانتخابية. إجراءات التسجيل والأطر الزمنية كانت واضحة والبنود العامة لم تتسبب في أي مخاوف، ولكن القدرة على تفتيش أماكن الحزب السياسي كانت خارج المعقول. العديد من الأحزاب السياسية عبروا عن أنهم لا يعتبروا مجلس علاقات الأحزاب السياسية محايداً، ولكن جهودهم لخلق ميثاق عمل للأحزاب السياسية في 2009 باءت بالفشل نظراً لعدم الثقة. يزعم أن المجلس أرسل فرق مراقبة أثناء انتخابات 2010 في محاولة لتقييم فاعلية التدريب⁵⁷. نشاطات المراقبة هذه يمكن أن تربك الأدوار بين مجموعة مستقلة من المراقبين وهيئة حزبية تنظيمية.

وجود المجلس يعني أن المفوضية القومية لم تستشر أو تشارك مع المنتفعين من العملية الانتخابية والأحزاب السياسية خاصة في وضع يشهد مطالب كثيرة لبناء الثقة في العملية الانتخابية.

ترشيح وتسجيل المرشحين

فترة ترشيح المرشحين كانت من 12 إلى 22 يناير 2010 وأعلنت رسمياً من المفوضية يوم 28 ديسمبر 2009. قرار عقد جميع الانتخابات في نفس الوقت نتج عنه 72 حزب سياسي يرشحون 16,290 مرشح مسجل. بالإضافة إلى ذلك تم تسجيل 1,385 مرشح مستقل. ترشح 12 مرشح مسجل للسباق الرئاسي الوطني على المستوى التنفيذي، إثنين لسباق الرئاسة في جنوب السودان و183 دخلوا المنافسة على مناصب 25 والي.

مطلب عدد توقيعات⁵⁸ مساندين محدد في الأماكن المختلفة نتج عنه عدد من الطعون أما المحكمة العليا في مرحلة الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية. إثنين من المرشحين الرئاسيين، فاطمة عبد المحمود ومنير شيخ الدين رفضوا من المفوضية لعدم توفير العدد المطلوب من توقيعات المساندين في ولايات الجنوب. عندما طعنوا لدى المحكمة قبل كلاهما في الاقتراع. مرشح آخر محمد الحسن الصوفي رفض من المفوضية ولكنه فشل في الطعن أمام المحكمة العليا وبعد ذلك في المحكمة الدستورية. كانت هنالك تحديات لترشيح كلا من البشير وكير. رفعت قضية في المحكمة الدستورية أن متطلبات الترشح لمنصب الرئاسة كانت تعجيزية ولكن هذه القضية استبعدت⁵⁹.

بالنسبة للانتخابات التشريعية، 4,553 مرشح تنافسوا على 450 مقعد في المجلس الوطني، والذي كان نسبياً ضعيف عدد المرشحين الذين تقدموا لملء 170 مقعد في برلمان الجنوب والذين بلغوا 824. أكبر عدد من المرشحين المسجلين كان 10,727 لـ 1,242 مقعد في 25 مجلس ولاية. جميع مرشحي الانتخابات على جميع المستويات طلب منهم التأكيد على أنهم سيحترمو ويلتزموا وسيطبقوا اتفاقية السلام الشامل⁶⁰.

واجهت الأحزاب الصغيرة عراقل من الأحزاب الأخرى وسلطات الدولة، والتي منعتهم من التسجيل. لم يتم تحدي ذلك قانوناً⁶¹ وهو ما يعتبر خرقاً للمعايير الدولية والحقوق الدستورية السودانية. عملية الترشيح الداخلي للمرشحين أظهرت أن الديمقراطية داخل الأحزاب ناشئة كما أظهرت التحديات التي تواجه اختيار المرشحين على أساس الولاء للحزب والمميزات لدى المرشح ودور القيادة المحلية وشعبية المرشح. وبينما ترك البعض القرار لمفوضي الدولة ولجان الدوائر، فإن غالبيتهم واجهوا اختيارات صعبة. الاختيار النهائي للقيادة شجع الأفراد غير المختارين على الدخول في الانتخابات كمستقلين. هذه الصعوبات برزت في اختيار مرشحي حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان لمناصب الولاية. في شمال السودان، مشاركة المستقلين لم ينتج عنها تنافسات عصبية مثل الجنوب.

⁵⁷ لقاء مع المستشار القانوني لمجلس علاقات الأحزاب السياسية والبيان الصحفي الصادر يوم 7 أبريل أن "مفوضية مجلس شؤون الأحزاب السياسية أعلن أنه سيشارك في عملية مراقبة الانتخابات وذلك من خلال إرسال 200 مراقب حول السودان".

⁵⁸ القسم 42(1) من القانون الوطني للانتخابات يطلب من المرشحين للرئاسة عدد 15,000 مؤيد من 18 ولاية على الأقل وبما لا يقل عن 200 من كل ولاية.

⁵⁹ محمود شعراي ضد البشير (الدعوة رقم CP/CC/41/2010).

⁶⁰ المادة 218 من الدستور الانتقالي الشمالي والقسم 103 من القانون الوطني للانتخابات.

⁶¹ تم اعتقال ثلاثة مرشحين متوقعين من منتدى جنوب السودان الديمقراطي في راجا ومنعهم من تقديم أوراق التسجيل الرسمي الخاص بهم.

الانسحاب المتأخر للمرشحين

على الرغم من أن عدد كبير من الأحزاب السياسية أرسل مرشحين وأصر على المشاركة في الانتخابات، فقد ظهر إلى السطح التهديد بمقاطعة الانتخابات وذلك من قبل الأحزاب الشمالية المعارضة في أوائل شهر مارس. سلمت أحزاب تحالف جوبا / الإجماع الوطني مذكرة إلى المفوضية القومية للانتخابات يوم 4 مارس ولكن مع شعورهم أن مخاوفهم تم تجاهلها في رد المفوضية قام بعض المرشحين الرئاسيين بتقديم مذكرة لرئاسة الجمهورية طالبين تقويم المخالفات ومراجعة المفوضية. قرر حزبين معارضين صغيرين وهما الحزب الشيوعي السوداني وحزب الأمة الانسحاب من الانتخابات في هذه النقطة. بالتوازي فشل حزبي اتفاقية السلام الشامل في الوصول إلى اتفاق على خطط الاستفتاء والمخاوف المرفوعة في المذكرة المقدمة من مرشحي الرئاسة في الشمال. وصل التوتر إلى حد أن الحركة الشعبية لتحرير السودان سحب مرشحها للرئاسة الوطنية ومن الانتخابات في دارفور، بعدها بأيام قليلة قامت الحركة بالانسحاب من جميع الانتخابات في الشمال. وبعد مشاورات داخلية حذا حزب الأمة حذو الحركة.

الانسحابات عكست مجموعة من الغضب المتنامي والمساومات السياسية والمحاولات لإلغاء شرعية العملية الانتخابية وقلة التجهيز ووسائل الإنخراط بكفاءة في المنافسة مع صاحب منصب قائم وطويل المدى. بينما كررت أحزاب المعارضة في الجنوب مخاوفها من القيود على نشاطاتها الدعائية، لم ينسحب أحد من الانتخابات.

القانون الوطني للانتخابات ينص أن الانسحاب يكون حقيقياً إذا حدث قبل أول يوم من الانتخابات بـ 45 يوم⁶². ولكن قرار المفوضية بتحديد 12 فبراير لم يحظى بالاستقبال الجيد من الأحزاب السياسية.

الأحزاب المنسحبة بقيت في الإقتراع والنقاشات في آخر دقيقة حول المشاركة أو الانسحاب أربكت الناخبين وتركهم بدوم اختيار حقيقي.

VII. الحملة الانتخابية

نظرة عامة على الحملة

الفترة الرسمية للحملة كانت ثمانية أسابيع من 13 فبراير إلى 9 أبريل 2010. كانت الانتخابات الرئاسية هي المهيمنة منذ البداية، تبعها الحملات من أجل المقاعد الحكومية وأحداث منعزلة كزيارة سياسيين وطنيين كبار لدوائهم. بيئة الحملات الانتخابية عكست كون العديد من الأحزاب السياسية واجهوا قيوداً في الوصول إلى دوائهم التقليدية والجديدة. حدث ذلك بينما استفاد حزبي اتفاقية السلام الشامل من دورهم كلاعبين سياسيين مهيمنين. كانت التوقعات بالتنوع السياسي موجودة نظراً لأن 72 حزب سياسي سجلوا ولكن هذه التوقعات انخفضت مع بداية الحملات ودخول ساحة اللعبة السياسية. انخفضت التوقعات أكثر عندما انسحبت الأحزاب القديمة والمرشحين من الانتخابات في الشمال.

على الرغم من المخاوف من العنف المتعلق بالانتخابات كانت بيئة الحملات الانتخابية أقل توتراً وأظهرت أسلوباً يبتعد عن المواجهات. كان لدى حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية خدمات أمنية كبيرة تحت تصرفهم. لاحظ مراقبو الاتحاد الأوروبي نماذج للمضايقات والتهديد أثناء فترة الحملات الانتخابية. كانت هنالك حالات من العنف والمضايقات من وكلاء القطاع الأمني ضد أعضاء الأحزاب السياسية في سنار وشمال بحر الغزال وأعالي النيل والولايات الستوائية الوسطى والغربية⁶³. ظهر نموذج لعرقلة نشاطات الحملات الانتخابية للمرشحين المستقلين والمعارضين في الجنوب على الرغم من حقيقة أن عدداً من الأحزاب السياسية وقعوا على ميثاق عمل تم تسهيله من طرف الإتحاد الإفريقي في أوائل شهر مارس. تدعي الحركة الشعبية أن أحد أسباب قرارها بسحب مرشحها الرئاسي من الشمال هو المضايقات والتهديدات التي يتعرض لها أعضاء

⁶² القسم 49، للانتخابات التنفيذية، القسم 62، 30 يوم على الانتخابات البرلمانية. في 4 مارس 2010 قامت قوى إجماع جوبا بتسليم مذكرة للمفوضية واعتزضوا على تفسير المادة 49 و 61 من القانون الوطني للانتخابات.

⁶³ هذا يشمل مضايقة المرشحين المستقلين وعرقلة نشاطات حملات أحزاب سودانية جنوبية مثل جبهة الإنقاذ الديمقراطية الموحدة والحركة الشعبية لتحرير السودان - التغيير الديمقراطي.

الحركة واحتمالية حدوث عنف في الجولة الثانية⁶⁴. المحددات القانونية المذكورة في منشور المفوضية القومية للانتخابات بالنسبة للحملات الانتخابية لم تؤخر فعليا الأحزاب من الوصول إلى الأماكن العامة والتجمعات.

المواضيع السائدة في الحملات ركزت على توصيل الخدمات الأساسية، الإعالات وفرص الدخل بالإضافة إلى الحفاظ على السلام في السودان. ذكر الاستفتاء كثيرا في جنوب السودان. قضية اتهام المحكمة الجنائية الدولية وهي حساسة نادرا ما ظهرت في الحملات في الشمال. بخلاف المرشحين للرئاسة فإن عدد قليل جدا من الآخرين نظموا تجمعات كبيرة. عوضا عن ذلك ركزت معظم نشاطات الحملات على أحداث صغيرة والغناء والرقص وتعليق الصور الانتخابية على جدران المباني وفي الأماكن العامة والنشاطات منتهية الصغر.

تمويل الحملات

قالت معظم الأحزاب السياسية أنها مولت نشاطات حملتهم من خلال التبرعات الصغيرة من الأعضاء والمساندين أو من أموالهم الخاصة. إشارة القانون الوطني للانتخابات للتمويل العام للأحزاب السياسية لم يتحقق كاملا. قامت حكومة جنوب السودان بالاستجابة للضغوط وتحديد مساعدة جزئية لبعض الأحزاب السياسية الجنوبية وكان ذلك في منتصف الحملة الانتخابية. وافقت حكومة جنوب السودان على تحديد 5 مليون جنيه سوداني لستة أحزاب جنوبية سودانية. ولكن 3 مليون فقط تم تحويلها لحساب أحد قيادات الأحزاب السياسية وكانت مهمته توزيع هذه الأموال⁶⁵. كان غياب الشفافية -الصفة الغالبة لتحديد متلقي التمويل- والتوزيع المتأخر لهذا التمويل مقوضا لأهداف التمويل العام للأحزاب السياسية.

قرار المفوضية بوضع سقف أعلى لمصاريف الحملات يوم 27 مارس كان قبل أول يوم انتخابات بأسبوعين⁶⁶، وكانت الأسقف عالية جدا لدرجة جعلت القرار بلا معنى. كون المفوضية لا تمتلك أي قدرة على التأكد من التمويل وكون مجلس علاقات الأحزاب السياسية لا ينظر في تمويل الحزب السياسي بخلاف الاعتراف باستلام بيان المراجعة السنوي يعني أنه عمليا لا يوجد مراجعة أو عقوبة على صرف الحزبين المهمين.

الإعتقالات والإحتجازات

تواجد الأمن طوال أيام الحملات، الاقتراع، الفرز والتجميع كان باعث للقلق. المضايقات والإعتقالات القصرية لوكلاء الأحزاب والنشاطات تمثل اختراقات للمعايير الدولية الأساسية والحقوق الدستورية السودانية⁶⁷.

VIII. الإعلام

البيئة الإعلامية

الصناعة الإعلامية تواجه صعوبات بسبب المرتبات المتدنية⁶⁸، محدودية المهارات والتدريب الصحفي⁶⁹ وقلة المعدات بينما الحدود الضيقة لسوق الدعاية والإعلان يحدد التنمية الإعلامية. المجلس الأعلى للصحافة و المطبوعات لديه القدرة على اعتماد تعيين رئيس تحرير، إصدار الكارنيهات الصحفية، وحماية الصحفيين ولكنه لا يحظى بإسم جيد وسط الصحفيين نظرا لعلاقته بالحكومة. إتحاد الصحفيين لجنوب السودان يعمل في جنوب البلاد ولكن لديه دور محدود.

⁶⁴ لقاءات الحركة الشعبية لتحرير السودان والأحزاب الشمالية في مقالة 13 أبريل في سودان تريبيون بعنوان "مقاطعة الحركة الشعبية لتحرير السودان تحفظ الأمن الاجتماعي في السودان - أرماني" <http://www.sudantribune.com/spip.php?article34741>

⁶⁵ لقاءات مراقبي الاتحاد الأوروبي مع قيادات الأحزاب السياسية في جنوب السودان أبريل 2010
⁶⁶ تم تحديد مصاريف الأحزاب السياسية بـ 15 مليون جنيه سوداني، مصاريف المرشحين الرئاسيين بـ 17 مليون جنيه سوداني، المحافظين بـ 800,000 جنيه سوداني، الدوائر الانتخابية بـ 700,000 جنيه سوداني و 50,000 جنيه سوداني لقوائم الأحزاب والمرأة.

⁶⁷ تقرير مراقبين الإتحاد الأوروبي من ولايات مثل الخرطوم، شمال بحر الغزال، النيل الأزرق، كسلا، غضارف، سنار، الوحدة، البحيرات، الاستوائية الوسطى، الاستوائية الغربية وأعلى النيل.

⁶⁸ معدل دخل الصحفي 700 جنيه سوداني، (350-400 جنيه) للمبتدأ ويمكن أن يحصر رئيس التحرير على 3,000 جنيه سوداني.

⁶⁹ غالبا يوفر الإعلام التدريب للصحفيين مثل تليفزيون النيل الأزرق وجريدة الصحافة.

رئيس التحرير مسؤول قانوناً⁷⁰ عن اختراقات أي صحفي ينتمي للجريدة. يوجد مدعي خاص للإعلام الصحفي ومؤسسات النشر. أحدث حالة كانت ضد جريدة أجراس الحرية، حيث تعرض كل من فايز السليك والصحفي الحاج وراق لدعوة القضائية بتهمة "نشر أخبار خاطئة". الاتهامات اقيمت من قبل جهاز الأمن و المخابرات الوطني، وما زال ينظر في القضية.

لا يوجد قانون صحافة في جنوب السودان كما لا يوجد أي تجريم. ومع ذلك تنتهك السلطات والحركة الشعبية الحريات الصحفية من خلال التهديد والتخويف. يوجد تحكم قوي من الحكومات المحلية على الصحفيين في الإذاعات المحلية المملوكة للدولة. منع الصحفيين في ولاية الوحدة من الحضور الحر وتغطية التجمعات العامة. في ولاية غرب الاستوائية تم تهديدهم ولم يسمح لهم بالتغطية الحرة والإخبار عن القضايا الانتخابية.

شاهدت البعثة الأوروبية مقيدات غير مباشرة مالية ولوجيستية مثل عدم الوصول إلى سوق الإعلانات⁷¹ ومؤسسات الطباعة، منع الأوراق المستوردة في الجمارك، وصعوبات التوزيع. بالنسبة للجرائد التي تملك مطابعها الخاصة⁷²، عمليات الدعاية، شبكة التوزيع أو منشآت الطباعة فيواجهون ضرائب عالية⁷³ على الورق، الحبر والدخل⁷⁴.

يوجد تحكم قوي في قنوات التلفزيون المملوكة للدولة في السودان. في الشمال تغطي هيئة الإذاعة والتلفزيون السودانية -وتشمل تلفزيون السودان- معظم المشاهدين في المدن. تلفزيون جنوب السودان يبت في جنوب السودان وتتحكم به حكومة جنوب السودان. شبكة تلفزيونية من 18⁷⁵ قناة مملوكة للدولة لكلا الحكومتين تغطي المدن في الولايات. نظراً لقلة عدد التلفزيونات فهذا المجال له تأثير محدود في جنوب السودان.

القانون لا يسمح بالقنوات التلفزيونية الخاصة ولكن غياب القوانين الإذاعية يسمح بالتفاوض. هذا هو الحال مع تلفزيون النيل الأزرق الذي تم تأسيسه في 2004 بتعاقد بين راديو و تلفزيون العرب في الإمارات العربية المتحدة و راديو وتلفزيون السودان.

نمت بيئة الإذاعة السودانية بسرعة منذ فتح الترددات في 2005، الراديو هو المجال الأكثر انتشاراً وشعبية في البلاد. القنوات المحلية والإقليمية المملوكة للدولة وشركات الإعلام الحكومية تكون حوالي 62% مثل إذاعة أم درمان، راديو جنوب السودان والذي تتحكم به حكومة الجنوب و 25 قناة على موجات قصيرة ومتوسطة والتي لديها تغطية محدودة. القطاع الخاص يعمل حول البلاد، محطات إذاعية محلية وإقليمية تبث مجموعة من البرامج عن المواضيع الاجتماعية والدينية والاجتماعية في اللغات المختلفة. أعلى تركيز للإذاعة في جوبا والخرطوم بينما الولايات الأخرى مثل جونقلي⁷⁶ بالكاد بها أي إذاعة. الولايات في جنوب السودان تتلقى مساعدات دولية كبيرة مثل تدريب الصحفيين وبناء شبكات إذاعات في المجتمعات المحلية⁷⁷. راديو مرايا⁷⁸ ممول من الأمم المتحدة وهي أفضل محطة إذاعية تأهילה وتعمل بحرية. يغطي راديو مرايا جميع أنحاء البلاد منذ مارس 2010.

تنتشر معظم الجرائد السودانية في الخرطوم، 47 منها بالعربية و 5 بالانجليزية. بعضهم له خط سياسي واضح والآخر يعتبر مستقل. في الشمال تحظى جريدة الأيام⁷⁹ والصحافة⁸⁰ والسوداني بقراءة عالية ويعتبروا مستقلين كما هو الحال مع ذا سينيترين (المواطن) وجوبا بوست (جريدة جوبا) في الجنوب. لكن حتى هذه الجرائد منظمة داخلياً وتمارس الرقابة على نفسها داخلياً خوفاً من تهديد الحكومة. الإعلام المكتوب في جنوب السودان ينشر باللغة الإنجليزية ويعاني من عدم وجود البنية التحتية كدور النشر والطرق الجيدة مما يجبرهم على الطباعة

⁷⁰ القسم 24، قانون الصحافة والنشر.

⁷¹ جرائد أجراس، الحرية، رأي الشعب، الأيام، والصحافة منعوا تماماً من إيرادات الإعلانات.

⁷² هذه هي حالة جريدة السودان وجريدة الصحافة تخطط لعمل نفس الشيء الشهر القادم.

⁷³ صناعة الصحافة تواجه ضرائب على الدخل تساوي النشاطات التجارية. قانون الضرائب الفصل 3 المادة 1، 2، 3، 9.

⁷⁴ تفاوضت جريدة الصحافة حول الدخل من 600,000 إلى 300,000 في 2009 بينما في 2008 دفعوا 30,000.

⁷⁵ الرقم يتراوح من مصدر لآخر ولكن استبيان بعثة المراقبة الأوروبية عن المجال الإعلامي وجد أن 18 قناة مملوكة للدولة

⁷⁶ افتتحت أول خدمات إذاعية في 3 أبريل 2010

⁷⁷ أحد النماذج هي شبكة الراديو الكاثوليكي في السودان، تتكون من 7 محطات إذاعية في الجنوب

⁷⁸ مبادرة من مؤسسة هيرونديل السويسرية

⁷⁹ 20,000 نسخة منشورة

⁸⁰ لديها 29,000 نسخة منبثقة في 2005 من ثلاث جرائد، الحرية، الصحفي الدولي، والصحافة.

في الخرطوم وأوغندا وكينيا وهو ما يؤخر جدا توصيل الجرائد للقراء. قراءة الجرائد في السودان تقدر ما بين متدنية إلى متوسطة⁸¹.

تطوير تكنولوجيا المعلومات له أثر مهم في تنمية الإعلام الاجتماعي. أهمية الإنترنت مفهومة للجميع. الحكومة تراقب اتصالات الإنترنت، الأحزاب السياسية استخدمت شبكة المحمول في استراتيجية اتصالاتهم للوصول إلى الناخبين أثناء الحملة الانتخابية. المستخدمين أخبروا بتوسع أثناء أيام الانتخابات ووضعوا ملفات فيديو على اليوتيوب (YouTube).

مع نمو شبكة الراديو والطلب الكبير على القنوات التلفزيونية، فإن غياب أي تشريع إعلامي إذاعي⁸² لا يسمح بأي تطوير في الإعلام المرئي والصوتي. قانون الإعلام يؤسس المجلس الوطني للصحافة و المطبوعات كسلطة تنظيمية للصحافة المكتوبة ذات قوة كبيرة⁸³. الإنترنت مجال شعبي جدا وتتحكم فيه الحكومة من خلال قانون 2007 للجرائم الإلكترونية. لا توجد ضرائب خاصة للمنظمات الإعلامية وتتعامل معهم هيئة الضرائب كشركات تجارية.

المفوضية القومية للانتخابات والإعلام

تأسست الميكانيكية المشتركة للإعلام الخاصة بالمفوضية لتوفير وقت إذاعي مجاني ومتساوي للمرشحين الرئاسيين والمرشحين للمناصب الحكومية (إجمالي 110 دقيقة) و 30 دقيقة لكل من الـ 72 حزب على الإعلام المملوك للدولة. كانت مسؤولية الأحزاب السياسية أن ينتجوا مقاطع الصوت والفيديو الخاصة بهم في أي صورة يريدونها ولكن لن تذاق على الهواء مباشرة. على الرغم من بعض العراقيل السياسية⁸⁴، التواصل المتكافئ توفر لكل المنافسين السياسيين⁸⁵. حصل جميع المرشحين الرئاسيين على وقت متساوي باستثناء ثلاثة فشلوا في توفير المواد لتلفزيون السودان. حتى وإن كانت الإذاعة مجانية، فإن الأحزاب السياسية الصغيرة لم تحظى بالتغطية نظرا لأنهم كانوا غير قادرين على إنتاج موادهم الخاصة نظرا لقلة التمويل. أيضا في بعض الولايات تطلب الإعلام العام مصاريف مشاركة⁸⁶ وهو ما يعتبر خرق لقوانين المفوضية ولم يقدر عليها كثير من الأحزاب. فشل الحكومة في توفير التمويل للحملة الانتخابية وعدم جاهزية الأحزاب أثرت على مشاركتهم الإعلامية.

أما في الجنوب فقد افتقدت الميكانيكية إلى النظام ومساندة المفوضية في الخرطوم. بدأت متأخرا واستمرت لمدة ثلاث أسابيع فقط. لم تسلم كل الأحزاب السياسية برامجها المسجلة للقنوات التلفزيونية. فقط الحركة الشعبية لتحرير السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان - التغيير الديمقراطي، وحزب المؤتمر الشعبي استطاعوا تسجيل مساهماتهم وأذيعت مرة واحدة.

معلومات الناخبين في المفوضية القومية للانتخابات والتثقيف المدني

برامج المفوضية لتثقيف الناخبين تمت تغطيتها جيدا من اللجنة الإعلامية والتلفزيون والصحافة المكتوبة والراديو الوطني والمحلي. خارج المدينة كانت المعلومات متوفرة بالوسائل التقليدية مثل الغناء والحكاوي والدراما والمسرح من خلال الفنانين المحليين. الإذاعات المحلية كانت نشطة جدا في التثقيف المدني كما تم عمل مبادرات كثيرة جيدة مثل البرامج المنتجة محليا التي تركز على ماهية الانتخابات وكيفية الاقتراع. كثيرا من اللغات استخدمت في نشر الثقافة المدنية والتدريب.

⁸¹ ثلاث أسباب: نسخة واحدة تتكلف جنيه واحد ويقرأها 4-5 أفراد، ثانيا بائع الجرائد في الشارع يؤجر الجريدة لقراءة الصفحة الأولى ومقال واحد في مقابل 10 إلى 15 قرش، ثالثا جميع الجرائد الرئيسية لديها مواقع على الإنترنت تسمح للقراء بقراءتها.

⁸² تمت كتابة قانون إعلامي ولكن لم تؤخذ أي خطوات منذ ذلك.

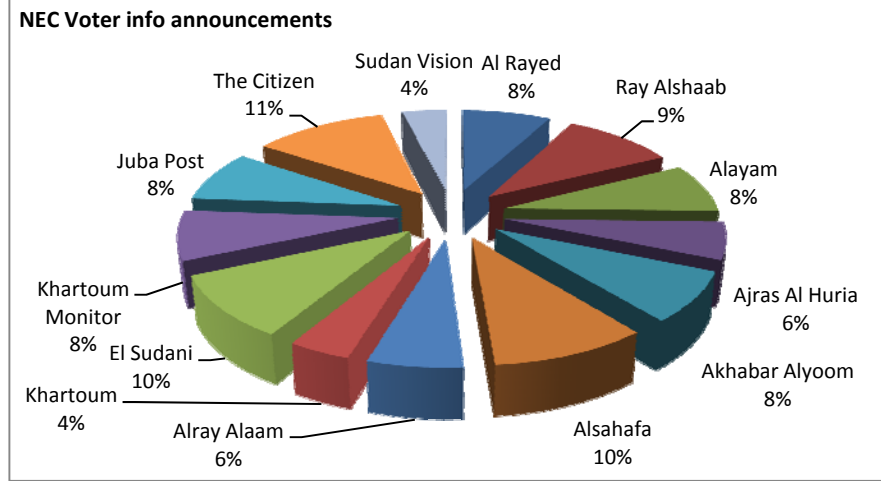
⁸³ مجلس الصحافة يرأسه علي شومو وهو عميد جيش متقاعد والسكرتير العام للبيد أحمد المرنج.

⁸⁴ لجنة الميكانيكية الإعلامية الخاصة بالمفوضية تم تحديدها من الأحزاب المعارضة طالبين إلغائها وتكوين مجلس إعلامي جديد يشمل الـ 72 حزب سياسي.

⁸⁵ سحبت الحركة الشعبية مشاركتهم في برنامج التواصل المتساوي بحجة أن المفوضية منتجت الفيديو بينما قالت المفوضية أنها لم تسلم من ياسر أرمان أي تسجيل.

⁸⁶ طالبت القنوات التلفزيونية 50-250 جنيه سوداني كمصاريف إنتاج.

إجمالاً حصلت التغطية التليفزيونية على نسبة 19% من التثقيف المدني، 24% من الوصول المتكافئ للإعلام، 25% في النشرات المسائية بينما الـ 32% الباقية غطت التعامل المتكافئ، حلقات النقاش، الإعلانات السياسية، برامج الانتخابات الخاصة ومراجعات الصحافة.



النيل الأزرق نشرت معظم تثقيف المفوضية المدني بـ 32% بينما تليفزيون الدولة (تليفزيون السودان) غطت 11%، الشروق 14.5% وتليفزيون الخرطوم 6%. راقبت البعثة الأوروبية رسائل حزب المؤتمر الوطني علنصور التثقيف المدني الخاصة بالمفوضية والتي أظهرت ثلاث علامات للمؤتمر الوطني في خلفية الرسالة. شيء آخر على تليفزيون السودان في نهاية كل رسالة تثقيفية كان المتحدث يقول ان "على الناخب التصويت للمرشح القوي الأمين" وهذا كان شعار البشير في عديد من الملصقات.

نتائج المراقبة الإعلامية

بينما قدم موفرو الخدمة التواصل الإعلامي المتكافئ للمتنافسين السياسيين طوال الحملة كانت الحملة الإعلامية بمعناها الأوسع غير متوازنة. التغطية كانت غير متساوية في النشرة المسائية في الإعلام الإلكتروني. حصل حزب المؤتمر الوطني في راديو أم درمان على 47%، الحركة الشعبية على 12% بينما كل الأحزاب الأخرى على 41% من الوقت. إذاعات العاصمة أعطت 82% من النشرة لحزب المؤتمر الوطني، 4% للحركة الشعبية و 14% لباقي الأحزاب.

الإعلام المكتوب غطى فترات الانتخابات باستفاضة ولكن بخلاف جريدة الأيام و أجراس الحرية كانت التغطية حزبية. في التغطية الإجمالية للصحافة المكتوبة حصل مرشحوا الرئاسة على معظم الأماكن، 56% لعمر البشير، 16% لياسر عرمان و 28% لجميع المرشحين الآخرين. تليفزيون جنوب السودان أعطى أكثر من 90% لمرشح الحزب الحاكم الحركة الشعبية بينما أعطى راديو جنوب السودان مرشح الحركة الشعبية ياسر عرمان 73% من التغطية في مقابل 13% للمرشح عمر البشير. التغطية كانت أكثر توازناً في المحطات الإذاعية الخاصة، 48% لعمر البشير و 42% لياسر عرمان. أعطت الإذاعات المملوكة للدولة والخاصة تغطية أكبر لمرشح الحزب سيلفا كبير بنسبة 84% و 92% بالتوازي.

إذاعات الراديو الخاصة غطت الأحزاب الأخرى ولكن معظم الوقت كان للحزب الرئيسي. الإعلام المكتوب كان أكثر توازناً، فقد غطى حملات الحركة الشعبية لتحرير السودان – التغيير الديمقراطي وحزب المؤتمر الوطني. هذان الحزبان هما الوحيدان الذان استخدمتا الإعلان المدفوع في الصحافة المكتوبة. المرشح البشير استخدم صور ثابتة ومتحركة له في الخرطوم. قناة الجزيرة رتبت لقاءاً مع حزب المؤتمر الوطني، الأمة القومي، الوحدة الديمقراطي-الأصل، المؤتمر الشعبي و الحزب الإشتراكي أحدهما قبل الانتخابات والآخر بعده.

باستثناء الحركة الشعبية والمؤتمر الوطني، فإن غياب الاستراتيجية الإعلامية والتمويل أجبر الأحزاب الصغيرة على القيام بحملات إعلامية محدودة. سقف المصاريف على الحملة والذي فرض قبل الانتخابات بـ 18 يوم لم يكن محددًا لاستخدام الإعلام بواسطة أي أحزاب سياسية.

توقف النشاط واللهجة

راقبنا أربعة مخالفات أثناء الفترة الصامتة وأربعة أخرى أثناء أيام الانتخابات. جريدة *الرائد* نشرت طوال الأربعة أيام (10-13 أبريل) إعلانات في الصفحة الأولى لصالح عمر البشير. في الجنوب، حالة واحدة فقط جادة لخطاب معادي حدث في الإستوائية الغربية⁸⁷ والتي أدت إلى القبض على طاقم الاقتراع بواسطة الشرطة و تهديدات ضد بعثة المراقبة الأوروبية الذين كان يجب نقلهم إلى مكان آخر.

تدنت لهجة الحملة بخطابات عدائية جدا من البشير ضد المراقبين الدوليين. العلامة الفارقة كانت نشر جريدة *رأي الشعب* يوم 4 و 7 أبريل تبادلا لخطابات الكراهية بين قيادي حزب المؤتمر الوطني⁸⁸ وحزب المؤتمر الشعبي⁸⁹. منذ ذلك التاريخ كانت اللهجة أقل عدوانية، كانت اللهجة متسامحة أكثر يوم الانتخابات وعلى الرغم من الأخبار الناقدة بعد إعلان النتيجة إلا أن اللهجة بقيت هادئة.

IX. مشاركة المرأة

الدستور الانتقالي الوطني في السودان يقدر المساواة أمام القانون، بدون تمييز بناء على الجنس. لكن الحقيقة هي ان مشاركة المرأي في الحياة العامة طالما حددتها الثقافة وعادات المجتمع في السودان. تحتل المرأة فقط 2.1% و 2.9% من مناصب صنع القرار في الوزارات المحلية ووزارات الدولة بالتوازي⁹⁰. بينما الدولة لم توقع على ميثاق منع جميع صور التمييز ضد المرأة (سيداو) فإن الالتزام بالمساواة في إطار اتفاقية السلام الشامل والوثائق ذات الصلة تقدم إمكانية تحول إيجابية للنوع في السودان وهي إمكانية التي بدأ تداركها أثناء هذه الانتخابات.

عملية تسجيل الناخبين نتج عنها تسجيل أعداد كبيرة من الناخبات. شكلت المرأة أكثر من 50% من الناخبين المسجلين في 15 ولاية شمالية و 51 يشكل ذلك 51% من إجمالي المسجلين. في جنوب السودان شكلت المرأة 54% من الناخبات المسجلات.

المرأة كمرشحة

حصة الـ 25% للمرأة في جميع المقاعد التشريعية تعني أنه على الأقل 112 امرأة الآن أعضاء في المجلس الوطني المكون من 450 مقعدا، 43 عضوا في برلمان الجنوب المكون من 170 مقعدا، و 12 في برلمان الولاية من 48 مقعدا⁹¹. ولكن المرأة كانت قليلة التواجد بين قوائم مرشحي الأحزاب وفي الدوائر الجغرافية فكانت 4% من المرشحين في الجنوب و 7% من المرشحين في الشمال⁹². كان هنالك مرشحة واحدة للرئاسة الوطنية ومرشحات معروفات في التنافس على المناصب الحاكمة⁹³.

⁸⁷الكاتب، محافظ الولاية القى بيانات قوية في الإذاعة المحلية المملوكة للدولة يوم 10 و 11 منتقدا بشدة المفوضية على مشاكل الآلة الانتخابية.
⁸⁸الفاتح عز الدين قال "سوف نهييهم (قيادات حزب المؤتمر الشعبي)، سنقطع رأس حسن الترابي وأعضاء الحزب سيقبض عليهم ويسجنوا كما فعلنا من قبل وسنغلق الجريدة".

⁸⁹إبراهيم السنوسي مرشح الحزب وأحد قياديه قال في رأي الشعب يوم 7 أبريل "رأس الترابي مثل رأس البشير، إذا قتلتموه سنقتل البشير، إذا قتلتم أحد أعضاء الحزب سنقتل أحد أعضاء حزبكم".

⁹⁰سجل الأرقام سجل جامعة الأحفاد للبنات

⁹¹برلمانات ثلاث ولايات بها عدد أكبر من المقاعد

⁹²نظام الحصة متاح فقط للمرأة التي يمكن أن تضمن اختيارها في قائمة حزبية.

⁹³خمسة في الجنوب وأربعة في الشمال.

الكثير من المرشحات خاصة في جنوب السودان فشلوا في اختبار الأمية للسماح لهم بالترشيح⁹⁴، وأحد هذه الحالات وصلت إلى المحكمة العليا في جنوب السودان.

المرأة في إدارة الانتخابات

يوجد 125 عضو في المجلس الأعلى للدولة في 25 ولاية. 16 منهم نساء ويمثلن فقط 12.8%. تفاصيل الرقم تظهر لنا أن 5 أعضاء فقط من النساء موجودين في شمال السودان وهم في: الخرطوم، النيل الأبيض، شمال كردفان، النيل الأزرق والبحر الأحمر. تسعة من العشرة الآخرين في الجنوب بينهم امرأة واحدة وفي وارباب يوجد إثنين. يوجد امرأة واحدة في المجلس الأعلى للجنوب. الأرقام الأكبر في الجنوب ترجع إلى البنود الخاصة في الدستور الانتقالي لجنوب السودان بالنسبة لمشاركة المرأة. البعثة الأوروبية رأت أن نسبة النساء بين موظفي الاقتراع بلغت 14% في الجنوب.

X. مشاركة المجتمع المدني

التثقيف المدني، معلومات الناخبين ومشاركة المجتمع المدني

أحد نواحي المواطنة في الدستور الانتقالي هو الحق في التصويت. وحتى يستطيع المواطنون ممارسة هذا الحق بطريقة ذات معنى نحتاج إلى التثقيف المدني ومعلومات حول تفاصيل العملية الانتخابية⁹⁵. منظمات المجتمع المدني فوضت وأصبحت مسؤولة للمرة الأولى في تاريخ السودان عن دفع المواطنين إلى الأمام في طريق المشاركة الفعلية في الحياة العامة⁹⁶. كانت هنالك مساندة كبيرة لتثقيف الناخبين والتي قدمتها مجموعة كبيرة من منظمات المجتمع المدني⁹⁷ في الشمال والجنوب.

المراقبة المحلية للانتخابات

فرصة جديدة أتاحت لنشطاء المجتمع المدني للاشتراك في العملية من خلال مراقبة الانتخابات باستخدام 20,278 مراقب محلي يمثلون 232 منظمة مجتمع مدني. المجتمع المدني في الجنوب حديث الولادة، ضعيف ولديه مساحة صغيرة للعمل بينما في كلا من الشمال والجنوب قوض الإطار التنظيمي نمو هذا المجال.

تواجد المراقبون المحليون في 65% من مراكز الاقتراع أثناء فترة الاقتراع. وجدت حالات تخويف للمراقبين من قبل مسؤولي الأمن والمخابرات في جنوب السودان. على سبيل المثال نقل جميع المراقبين في دائرة كاتور جنوب في جوبا من مراكز الاقتراع يوم 13 أبريل، قبض عليهم، احتجزوا، وافرغ عنهم. حدثت أمور مشابهة في غرب بحر الغزال، غرب الاستوائية وفي ولاية الوحدة.

أصدرت الشبكة السودانية للانتخابات الديمقراطية في الشمال والمجموعة السودانية للديمقراطية والانتخابات في الجنوب⁹⁸ النتائج المشتركة للمراقبة يوم 24 أبريل في الخرطوم وجوبا في آن واحد. أعلنت المجموعتان عن خروقات جديدة بالذكر في العملية الانتخابية في مراكز الاقتراع واستنتجت أن العملية الانتخابية لم ترتقي إلى توقعات المواطنين وفشلت في احتواء جميع المبادئ الديمقراطية.

⁹⁴إنظر "فترة شكوى وطعون ما قبل الانتخابات".

⁹⁵تعليق عام لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان رقم 25 الفقرة 11: "تثقيف الناخب وحملات التسجيل ضرورية لضمان التطبيق الكفئ لحقوق المادة 25 بواسطة مجتمع متعلم".

⁹⁶الميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية، المادة 25(1)

⁹⁷في الشمال كان ال إف إي إس، أي دي سي إس، مبادرون، إس إيه إنش دي سي جي ودابلو أي جي، وفي الجنوب كانت إم إس سودان، إس إس إف، إس سي سي وسكيلز & هارد

⁹⁸تحالف منظمات المجتمع المدني الوحيد في البلاد الذي راقب الانتخابات ووظفوا أكثر من 2,000 مراقب في 25 ولاية.

ثاني أكبر شبكة مراقبة انتخابات في جنوب السودان كانت برنامج السودان المحلي للمراقبة والإشراف على الانتخابات في جنوب السودان والذي أصدر بيان صحفي يوم 25 أبريل وذكر التأخير الكبير في إعلان النتائج الأولية.

أصدر إئتلاف منظمات المجتمع المدني العاملة في الانتخابات يوم 18 أبريل تقريراً يقيم مرحلة ما قبل الاقتراع في العملية الانتخابية ومقترحاً قائمة من التوصيات لتحسين هيئات إدارة الانتخابات والعمليات الانتخابية في المستقبل.

المراقبة الدولية للانتخابات

تواجد عدد من هيئات مراقبة الانتخابات في السودان من مجموعة من الدول، الصين، روسيا، اليابان، الولايات المتحدة، البرازيل وماليزيا.

البيان الأولي الذي أصدرته بعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات وبعثة مركز كارتر لمراقبة الانتخابات نص على أن انتخابات السودان "بها قصور في المعايير الانتخابية الدولية" وذكرت بعض المخالفات مثل غياب وسوء جودة قوائم الناخبين، أخطاء الطباعة، عدم التوزيع الصحيح وفقدان أوراق الاقتراع، الحالات المختلفة من المضايقات والتهديدات.

أصدرت المنظمات الحكومية الدولية الإقليمية نتائجها الأولية خلال أيام الاقتراع، وهذه المنظمات بالإسم هي جامعة الدول العربية، منظمة الإيقاد والإتحاد الإفريقي.

أصدر الإتحاد الإفريقي 12 توصية بما في ذلك "إدارة وتنظيم الانتخابات المستقبلية بطريقة تحظى بثقة جميع الأحزاب". البيان المشترك لترويكسا السودان والصادر عن السفارة النرويجية والبريطانية ووزارة الخارجية الأمريكية نص أن الاقتراع كان سلمياً إلى حد كبير وبمشاركة ملموسة، ولكن البيان أبدى القلق من التحضيرات الضعيفة والمخالفات المشهودة.

التقييم الصادر عن المبعوث الروسي الخاص للسودان نص على أن أخطاء تقنية حدثت فقط في الاقتراع ولكن لم تقوض نزاهة العملية ككل واستنتج أن الانتخابات يجب أن يحكم عليها وفقاً للمعايير الإفريقية وليست الأوروبية.

أخيراً، تقرير الفريق الياباني لمراقبة الانتخابات يشجع المفوضية على مخاطبة الشكاوى ويعتقد أنه من الضروري التأكد من إذا ما كانت تؤثر على مصداقية الانتخابات.

XI. الشكاوى والطعون

أعلى محكمة في السودان هي المحكمة الدستورية في الخرطوم والتي لها سلطات واسعة لمراجعة وإبطال القوانين، يقع تحتها هيئات مختلفة في الشمال والجنوب من المحكمة العليا، محاكم الاستئناف، المحاكم العامة والمحاكم المحلية على ثلاث مستويات. الحكم في الطعون الانتخابية يقع في دائرة المحكمة العليا الوطنية في الخرطوم.

يشك العديد من المحامين وممثلي الأحزاب السياسية الذين شاركوا بأراءهم مع بعثة الإتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات في استقلالية القضاء في السودان في التعامل مع قضايا الانتخابات والتي لها علاقة قريبة بالعملية السياسية. هذا الاعتقاد كان أحد أسباب العدد القليل من الأشخاص الذين رفعوا مثل هذه الحالات.

فترة ما قبل الانتخابات

سمح قانون الانتخابات للجان التي يرأسها القضاء في أوائل العملية الانتخابية النظر في المحاكم في سجل الناخبين والطعون بالنسبة لحدود الدوائر وترشيح الناخبين. رئيس القضاء في الخرطوم ورئيس المحكمة

العليا في جوبا أوفدا قضاة مؤهلين ومحاكم خاصة في هذه المراحل. وفقا للأرقام المتوفرة من الهيئة القضائية في الخرطوم تقدم 27 طعن على الترشيح للمكاتب التنفيذية⁹⁹ نجح منها ثلاثة. كان هنالك 58 طعن على ترسيم الحدود منها ثلاثة ناجحين.

إجمالاً كان هنالك 8,993 حالة حول البلاد تشمل الاعتراضات على سجل الناخبين. المحكمة العليا في جنوب السودان أعطت حق النقض من إحدى المحاكم بالنسبة لأحد المرشحين الذين رفضوا من المحكمة بسبب الأمية.

الاعتراضات في أيام التصويت

قوانين الانتخابات العامة وفرت إجراءات للشكاوى لوكلاء الأحزاب والمرشحين في مراكز الاقتراع وذلك باستخدام نموذج 7. لا يوجد نماذج للناخبين¹⁰⁰. هذا النموذج طلب من رئيس مركز الاقتراع إيجاد حل وإذا لم يوجد يذهب النموذج إلى مركز الاقتراع. وجد مراقبو البعثة أن هذا النموذج لم يكن موجوداً في عدد كبير من مراكز الاقتراع في أيام الانتخابات. لم يكن هنالك بنود معينة للمتابعة على هذه النماذج ولذا تعاملت معها المفوضية على أنها شكاوى عامة وشكاوى يمكن إرسالها بعد ذلك من خلال المفوضية إلى المحكمة المختصة أو المحكمة العليا. مشكلة بارزة في النماذج أنها حددت الولاية والدائرة ولكنها لم تحدد مركز الاقتراع مما يجعل التحقيق بعد ذلك صعباً جداً. وبالتالي ففي الواقع لم يكن هنالك طريقة فاعلة لتسجيل أو متابعة الاعتراضات في مراكز الاقتراع.

المخالفات الانتخابية

كان هنالك استخداماً مكثفاً للقانون الجنائي الموسع من المادة 10 من قانون الانتخابات في أيام الانتخابات في بعض الولايات وخاصة في الجنوب. الشكاوى الجنائية في مخالفات الانتخابات بلغت للشرطة ومن ثم للنواب المعيّنين من وزارة العدل¹⁰¹ والقضايا أرسلت إلى المحاكم المختصة التي كان عليها التعامل مع هذه الحالات خلال 48 ساعة. القضاة المكلفون والنواب كانوا مدربين على التعامل مع هذه الحالات خلال فترة الاقتراع، ولكن الشرطة والنواب والمنتفعين السياسيين على مستوى الدولة طبقوا هذه المادة بعشوائية حول البلاد.

إعتقد بعض النواب والقضاة أن الشكاوى الجنائية لن يتم تسلمها بعد يوم الاقتراع ولكن ذلك غير منصوص عليه في القانون. لم تستخدم هذه المخالفات في بعض المناطق على الإطلاق بينما في الجنوب كانت هنالك تقارير عن اعتقالات. بعضها كان تحت هذا القانون القضائي ولكن معظمهم كان اعتقالات من جيش تحرير السودان أو السلطات الأمنية باستخدام قانون الأمن الوطني. في ولاية الاستوائية اتهم 15 عضو في حزب المؤتمر الوطني بالرشوة، التزوير، وانتحال الشخصية أثناء الاقتراع وتم الحكم عليهم بالسجن لعامين. في غرب الاستوائية اتهمت امرأة حامل بالتصويت مرتين وحكم عليها بالسجن لمدة عامين. أيضاً في غرب الاستوائية حكم على رئيس منطقة جنجورا بالسجن عامين لاحتفاظه بصندوق اقتراع إضافي في حوزته. تم التعامل مع جميع هذه الحالات ليلاً ولم يحصل المتهمون على استشارة قانونية. السلطات المركزية أشارت إلى أن إجراءات الطعن طبقت ولكن ذلك لم يكن واضحاً في القانون ويعتقد بعض المسؤولين المحليين أنه لم يكن هنالك طعن.

كان هنالك الكثير من نشاط المحاكم في ولاية البحر الأحمر. أنكرت مفوضية الانتخابات فيديو يظهر ملء صناديق الاقتراع بواسطة موظفي الاقتراع حتى أدى التحقيق إلى الاعتراف بالحادثة¹⁰². أدى ذلك إلى تهم بالتزوير والمخالفات الانتخابية ضد موظفي مركز الاقتراع.

أيضاً في ولاية البحر الأحمر تم رفض دعوة ضد مساند لحزب المؤتمر الوطني لخطفه 12 وكيل من الأحزاب الأخرى وذلك بعد طعنها من المدعي الرئيسي في المنطقة¹⁰³. في نفس الوقت أخبر مرشح كان يأخذ

⁹⁹ انظر في الأعلى تحت تسجيل الأحزاب والمرشحين لبعض هذه الحالات.

¹⁰⁰ أحد الأحزاب أشار إلى استخدام 8,000 نموذج 7، ولكن المفوضية نفسها لم يكن لديها هذا العدد.

¹⁰¹ كان هنالك أمر تفويض من وزارة العدل عن المدعين المخصوصين يوم 8 فبراير 2020 بتفصيل الوقت.

¹⁰² بينما القضية تحت التحقيق منع موقع يوتيوب الذي ظهر عليه الفيديو من طرف السلطات السودانية تحت قانون الجريمة الإلكترونية لـ 2007 .

صوراً خلال التجميع لعمليات تزوير النتائج من قبل موظفي الانتخابات أن موافقة المفوضية ضرورية قبل تمرير القضية مع أن القانون لا يحوي مثل هذه الضرورة.

في الخرطوم اتهم 10 أشخاص على علاقة بمجموعة دارفور خلال 24 ساعة من القبض عليهم مخالفات لها علاقة بتوزيع المنشورات الداعية لمقاطعة الانتخابات. تعاملت المحاكم المختصة مع هذه القضية باستخدام القوانين الجنائية العادية.

الطعون للمحاكم العليا

السلطة القضائية للمحكمة الوطنية العليا¹⁰⁴ في الطعون لا تأتي حتى يتم الإعلان عن النتائج الأولية ومن ثم يحق للأحزاب والمرشحين الطعن خلال 7 أيام. لا توجد إجراءات للناخبين الأفراد للطعن في المحكمة، بعض المرشحين لمجالس الولايات وجدوا صعوبة في الحصول على تاريخ محدد للإعلان عن النتائج الأولية في دوائهم ووجدوا طعونهم مرفوضة نظراً للتأخير. يجب على المحكمة الوصول إلى قرار خلال أسبوعين. بما أن قانون الانتخابات يحدد حد أقصى للإعلانات النهائية وهو 30 يوم من نهاية الاقتراع، التأخير في الفرز والتجميع في هذه الانتخابات يقلل الوقت المتاح للمحكمة للنظر في هذه الطعون..

تم تقديم 183 طعن في الفترة حتى 16 مايو. 101 رفضوا وتم قبول حالتين. في عدد كبير من هذه الحالات طلبت المحكمة معلومات إضافية من المفوضية وهي بدورها طلبتها من المجلس الأعلى¹⁰⁵. سلسلة المعلومات هذه لم تعمل جيداً وفي حالتين وصفت المحكمة المفوضية بأنها ضعيفة وغير شفافة. في 27 مايو وهو تاريخ انتهاء كل ما له علاقة بالانتخابات، كان هنالك معلومات مازالت مطلوبة من المفوضية في عشرة حالات. المستأنفين لم يكونوا على اطلاع على الاتصالات بين المحكمة ووكالات المفوضية ولم يكن لديهم في الحالات التي تمت مراقبتها فرصة للرد على معلومات المفوضية. التقدم غير الشفاف لا يمثل إصلاحاً فاعلاً. المستأنف الذي يريد أن يكمل إلى المحكمة الدستورية لن يستطيع الحصول على التقرير الكامل عن أسباب فشله في المحكمة الوطنية العليا. بالإضافة إلى ذلك قام أربعة على الأقل بالذهاب مباشرة إلى المحكمة الدستورية. في القضايا الانتخابية تسمح المحكمة الدستورية للمتقدمين برؤية المعلومات القادمة من المفوضية وتعطي فرصة للرد.

المحكمة الدستورية هي محكمة قانون فقط و عادة لا تحاكم حقائق الأمور أو تعقد جلسات استماع. القانون لا ينص على ما إذا كان بإمكان المحكمة اتخاذ هذه الخطوات في طعون الانتخابات. ولكن أخيراً وفي نهاية مايو قررت المحكمة عقد جلسة استماع لشهود المجلس الأعلى في قضية تنافس على مقاعد حاكمة في جنوب السودان. بالتساوي، لا يوجد وضوح في القانون حول الإصلاحات الممكنة من خلال المحكمة إذا وجدت مخالفات أو ما إذا كان يمكن للمحكمة طلب إعادة فرز جزئي أو كلي. هذه الفجوات خلقت صعوبات كثيرة للمستأنفين، وللمحكمة، عندما كان يجب اتخاذ قرارات مهمة في إطار زمني ضيق. رفضت المحكمة التعامل مع قضايا المخالفات الانتخابية أو سوء التصرف مبررة ذلك بأن الجرائم خارج اختصاصها وأن المستأنف يجب عليه الذهاب للمحكمة الخاصة أو يسعى إلى أمر بإبطال من المفوضية. لم يذكر ذلك في قانون الانتخابات وبالتالي فإن الاختيار القضائي المهم بالذهاب إلى المحكمة المختصة أو جمع الأدلة للمحكمة العليا لم يكن واضح مسبقاً للأحزاب أو المرشحين.

الشكاوى للمفوضية الوطنية للانتخابات

رفعت الكثير من الشكاوى للمفوضية إما مباشرة للمفوضية أو للجان العليا. أيضاً الشكاوى المرفوعة باستخدام نموذج 7 في مراكز الاقتراع تعاملت معها المفوضية بنفس الطريقة. قانون الانتخابات والقوانين لم تحدد طريقة رسمية للتعامل مع هذه الشكاوى. بعض اللجان العليا اتخذت قرارات في الشكاوى وإن عجزوا عن ذلك يتم

¹⁰³ ال12 وكيل اشتكوا من هذه النتيجة لوزير العدل.

¹⁰⁴ القسم 81 من القانون الوطني للانتخابات.

¹⁰⁵ المزيد من المعلومات عن هذه القضايا انظر الفهرس الملحق 2

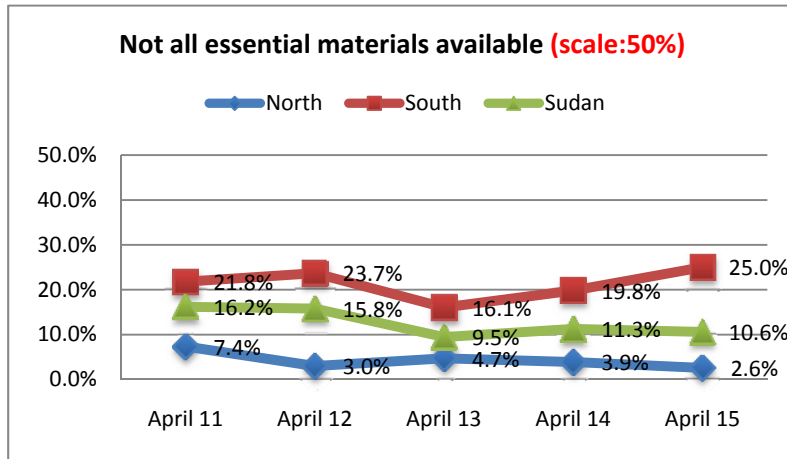
إرسال القضية إلى المفوضية مع توصية. في الجنوب وظف المحامون من حكومة الجنوب لمساعدة اللجان العليا بهدف التعامل مع الشكاوى.

XII. أيام الانتخابات

راقبت بعثة الاتحاد الأوروبي بشكل شامل جدا عمليات بدء الإقتراع، إعادة فتح مراكز الاقتراع، الإغلاق اليومي والنهائي، الفرز، توصيل مواد الانتخابات، تجميع النتائج الأولية حول السودان، تأسيس وتحليل حوالي 3,000 تقرير حالة ووضع وملاحظة كمية وبضع مئات حالة نوعية. التقييم للاقتراع كان جيدا في 70% من الحالات المراقبة. الفرز الذي تم مراقبته تم تقييمه عموما على أنه تم بطريقة جيدة في حوالي 60% بدون تجاهل الأخطاء المتكررة لموظفي الاقتراع، بما في ذلك القرارات بالنسبة لصلاحية أوراق الاقتراع والتي هي قابلة للنقاش. ولكن نزاهة العملية بدأت في التدني ابتداءً من عملية الفرز وتحديد النتائج الرسمية في مراكز الاقتراع.

الإفتتاح والتصويت

افتتاح مراكز الاقتراع بدأ بطريقة هادئة وبمراقبة من بعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات بدون حالات تهديد كبرى.



تمت إدارة الاقتراع بطريقة مرضية في 70% من الحالات المراقبة وبحالات اضطراب في ثلث الحالات الأخرى التي تمت مراقبتها. في غياب الوقت الكافي لاختبار الجودة، لم تستطع العديد من مراكز الاقتراع أن تفتح للاقتراع في الوقت المحدد. سوء طباعة بعض أوراق الاقتراع، بما في ذلك نقص أسماء المرشحين وأخطاء رموز المرشحين

وسوء توصيل المواد المستخدمة في الانتخابات إلى بعض أجزاء البلاد تسبب في تعطيل الافتتاح والفصل المؤقت للاقتراع واستكمال الاقتراع في غياب واحد من 12 أو 8 أوراق اقتراع ضرورية. هذه الصعوبات تطلبت مد الاقتراع ليومين. وكانت أيضا سببا لإعلان المفوضية يوم 15 أبريل عن إعادة انتخابات في 33 دائرة انتخابية يوم 5 و 6 يونيو، معاً مع الانتخابات المتأخرة أصلا لمجالس الولايات في الجزيرة وولايات جنوب كردفان وولاية جنوب كردفان..

في غالبية الحالات التي تمت مراقبتها كان وكلاء الأحزاب السياسية والمرشحين موجودين خلال الخمسة أيام للاقتراع كما كان المراقبون المحليون موجودون في 65% من الحالات التي تمت مراقبتها طوال الخمسة أيام من الاقتراع مما يقوي شفافية العملية.

شوه الإغلاق النهائي لنشاطات الاقتراع بسبب الصعوبات الكبيرة التي واجهت موظفي الاقتراع في مخاطبة تعقيد النماذج المطلوبة.

فرز الأصوات

راقبت بعثة الاتحاد الأوروبي الفرز في 42 مركز إقتراع و في جميع الحالات تواجد على الأقل وكيل للأحزاب السياسية أو المرشحين المستقلين. في 40% من مراكز الاقتراع المراقبة في الجنوب و30% في

الشمال كان عدد أوراق الاقتراع المسترجعة من صناديق الاقتراع لا تساوي رقم إجمالي عدد الناخبين الذين شطبوا اسمائهم بعد الاقتراع. تسوية جميع أوراق الاقتراع عقد بطريقة غير دقيقة في 46% من الحالات في الجنوب و30% من الحالات في الشمال. هذا النقص المتراكم أسس لعدد من المخالفات التي شوهدت أثناء تجميع النتائج على مستوى الدولة.

عدد الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم وفقا لقوائم الناخبين لم يعرف وفي كثير من الحالات لم يمكن معرفته لأن إدارة قوائم الناخبين كانت فوضوية جدا أثناء الاقتراع. في بعض مراكز الاقتراع حاول الطاقم الالتزام بقوائم الناخبين مهما كانت خاطئة، بينما الآخرين استجابوا للقوائم الخاطئة بالسماح لأي أحد بالاقتراع وفي بعض الحالات تم تسجيل أسماء جديدة كتابيا.

عناصر المشكلة في عملية الفرز كانت تحديد صحة الأصوات واستكمال وإدارة النماذج.

تحديد صحة الاصوات لم يعقد وفقا للإجراءات في 42% من الحالات في الجنوب و175 من الحالات في الشمال. هذا يشمل مؤشرات مثل غياب موظفي الاقتراع بدون إذعان وكلاء الأحزاب والمراقبين المحليين، أو تجاهل مؤشرات واضحة على نية الناخبين بالخطأ. إعتقادات خاطئة منتشرة جدا أن العلامة يجب أن تكون داخل الدائرة أو أن العلامة يجب أن تكون مرسومة بدقة.

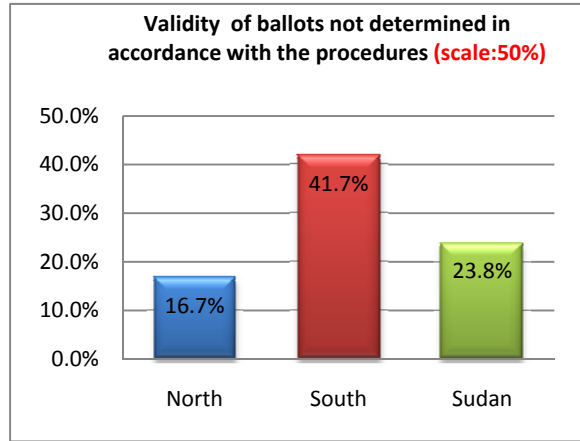
عانى طاقم الاقتراع لإكمال النماذج بطريقة صحيحة، الإختلافات كانت واضحة

جدا، وخاصة في نماذج النتائج (نموذج 9) والتي لم تستكمل في 32% من الحالات، والكثير منها بها أخطاء لم تضاف. نسخة من نموذج النتائج لم تعلن خارج مراكز الاقتراع للمشاهدة العامة في 40% من الحالات في الجنوب وفي 32% من الحالات في الشمال.

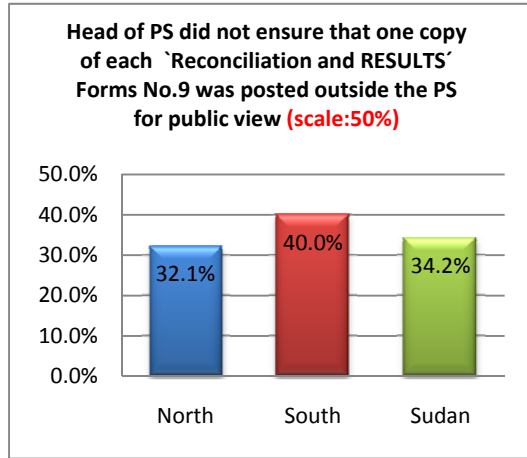
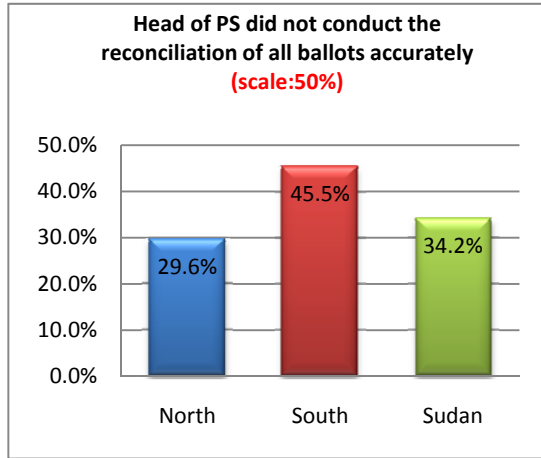
في نهاية الفرز، لم تكن المواد الحساسة المستخدمة في الانتخابات معلبة في أكياس تكشف التلاعب كما نصت الإجراءات وذلك حدث في 30% من مراكز الاقتراع في الشمال و11% من محطات الاقتراع في الجنوب.

توصيل النتائج والمواد الحساسة المستخدمة في الانتخابات إلى مناطق التجميع توقفت في كثير من المناطق نتيجة لتصرفات موظفي الاقتراع والذين اعترضوا على عدم الدفع لهم¹⁰⁶، وبواسطة قوات الأمن التي تدخلت في العملية في الجنوب.

التأسيس الواضح لنتائج مراكز الاقتراع قوض في بعض الولايات في الجنوب¹⁰⁷، بما أن عدد من مراكز الاقتراع دمجت في بعضها لتكون مراكز فرز فردية مما جعل من الصعب جدا تتبع تقدم النتائج من مراكز الاقتراع وحدها.



¹⁰⁶ انظر الفقرة الأخيرة تحت "قضايا قانونية"..
¹⁰⁷ ولايات شمال بحر الغزال، البحيرات وجونجلي



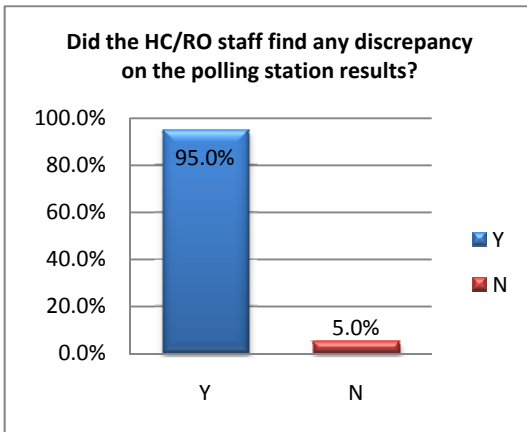
استخدمت رحلات UNMIS في كثير من المناطق في الجنوب لاسترجاع النتائج والمواد المستخدمة في الانتخابات وفي بعض الأماكن كانت الرحلات تقفل بدون تجميع النتائج مرة أخرى لأن موظفي الاقتراع رفضوا تسليم النتائج قبل استلامهم مستحقاتهم المالية. في شمال بحر الغزال أخبر أن بعض صناديق الاقتراع احتجزت من قبل جيش تحرير السودان.

تجميع النتائج

التحضيرات للتجميع في مراكز المعلومات لم يكن في الوقت المحدد والنتيجة أن المراكز في 16 أبريل في 4 من 10 ولايات كانت مؤهلة بطريقة مناسبة، بينما لم يكن الموظفون موجودين في أماكنهم في أي واحدة من الولايات الجنوبية. كان هذا يعني أنه مع أن الفرز جاري الموظفين لم يكونوا قد عينوا بعد أو دربوا على أعمال النظام الجديد. إلى جانب ذلك فقد أكدت المفوضية أن تصميم ونشر البرنامج نظام إدارة النتائج الإلكتروني في المجلس الأعلى تم الانتهاء منه يوم 15 أبريل.

عملية التجميع بدأت ببطء شديد وتقدمت بأسلوب شديد الاستهلاك للوقت¹⁰⁸. التجميع الإلكتروني تم تجاهله بما أن المسؤولين كانوا يصارعون لتجميع النتائج يدويا للانتخابات التنفيذية التي سهلت الإعلان عن النتائج الرئاسية. نماذج النتائج (نموذج 9) وصلت إلى مراكز التجميع باختلافات في 95% من الحالات واستلمها موظفي المجلس الأعلى ورئيس مكتب التصويت.

في غياب الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني¹⁰⁹ لمعظم عملية التجميع، كانت البعثة هي هيئة المراقبة الوحيدة التي راقبت بدقة هذه المراحل من العملية الانتخابية.



في 42% من الحالات استلمت نماذج النتائج في مراكز التجميع خارج الأكياس التي تكشف التلاعب. المديرين وموظفي إدخال البيانات حاولوا تسوية الأرقام على هذه النماذج من خلال تغييرها لتناسب البرنامج.

¹⁰⁸ بالرجوع للاجتماع التقني للمفوضية مع المستشارين الدوليين للانتخابات والذي عقد يوم 22 أبريل فإن نظام إدارة المعلومات لتأكيد نتائج الاقتراع لم يكن يعمل يوم 22 أبريل في جميع الولايات باستثناء النيل الأزرق وغرب بحر الغزال.

¹⁰⁹ في 95% من أوقات المراقبة سجلت البعثة الأوروبية أن وكلاء الأحزاب السياسية وممثلي المرشحين لم يكونوا موجودين. نفس الشيء حدث مع مراقبي الانتخابات المحليين باستثناء البرنامج المحلي لمراقبة والإشراف على انتخابات السودان.

الالكتروني وذلك باستخدام بيانات لم تعد تعكس النتائج المأخوذة من مراكز الاقتراع¹¹⁰. إجمالاً، تجميع النتائج الأولية لمراكز الاقتراع لم يحدث وفقاً للإجراءات في أكثر من نصف الحالات. كان ذلك غالباً بتغيير الأرقام لتدخل على نظام برنامج الكمبيوتر وفي بعض الحالات ببعض الضغط السياسي لتغيير النتائج. كانت هنالك حالات قليلة جداً لإعادة تصحيح وإعادة عد النتائج.

اعترافاً أن في بعض مواقع التجميع في بعض الولايات كان هنالك نقص في أدوات تكنولوجيا المعلومات أدى ذلك إلى تجميع أحادي باستخدام صفحات الأكسيل - بدون إعادة إدخال المعلومات أو المراجعة - مما يعني أن النسوية صعبة التتبع. في حالات أخرى ونظراً لقلة إمكانيات الموارد البشرية و/أو موارد تكنولوجيا المعلومات المناسبة المتاحة عقدت جدولة يدوية وتم إرسال الأوراق بالفاكس لمركز إدارة المعلومات في الخرطوم، أيضاً بدون إمكانية التتبع والتسجيل وفي حالة وكلاء الأحزاب وممثلي المرشحين لم يكن من الممكن طلب تفسير رسمي في حالات تعديل النتائج.

توقفت عملية الفرز في ولاية شرق الاستوائية في 19 أبريل نظراً للقبض على ثلاثة موظفين من المجلس الأعلى، بينما تدخل الجيش الشعبي لتحرير السودان في الفرز في ولايات شرق الاستوائية-جونقلي، والوحدة. في كثير من الحالات ونظراً للوقت الكبير المستهلك في التجميع وعدم الكفاءة لم يستطيع موظفي إدخال المعلومات أن يجدوا جميع نماذج النتائج التي تسلموها.

رأت البعثة الأوروبية أن في 75% من الحالات لم يسمح المجلس الأعلى ورئيس مكتب التصويت لم والعام بالوصول إلى نتائج التجميع على مستوى الولاية. إجمالاً فإن تقييم البعثة أنه في 63% من كل المراقبات الدورية كانت عملية التجميع ضعيفة. تمت عرقلة وصول البعثة الأوروبية لمراقبة التجميع بدرجات مختلفة في أربع ولايات.

المضايقة والتخويف

السلطات الانتخابية أصبحت أكثر عرضة للمضايقة والتخويف والتهديد بالعنف¹¹¹. اعترافاً بارتفاع التوترات السياسية خاصة في ولايات جنوب السودان حيث المنافسة عالية في الانتخابات الرئاسية، تلقت البعثة الأوروبية تقارير تستحق الذكر عن ضغوط غير لائقة تمارس على مسؤولي الانتخابات على مستوى الولايات لتغيير النتائج لصالح مرشح الحركة الشعبية لتحرير السودان. هذه الحالات جاءت من ولايات الاستوائية الوسطى وغرب الاستوائية و ولاية والوحدة. البعثة راقبت قلق أعضاء المجلس الأعلى، رؤساء مكاتب التصويت ومسؤولي إدارة بيانات النتائج، حالات اعتقال متكررة، السجن أو الخوف وسفر مسؤولي الانتخابات.

التقارير عن تخويف ومضايقة موظفي الاقتراع ووكلاء الأحزاب وأيضاً التقارير عن العنف الانتخابي مازالت تترامح حول جنوب السودان. في ولاية الوحدة قام الأمن بإعتقال وضرب بيتر نيوك لوال مدير حملة المرشح المستقل للمقاعد الحاكمة أنجلينا تيني. تلى إعلان النتائج في هذه الولاية إشتباكات بين مساندي المرشحين الإثنيتين لمنصب الوالي. إطلاق نار تسبب في مقتل ثلاثة من أنصار المرشحة. في غرب الاستوائية تلقى عضوان في المجلس الأعلى وعائلاتهم تهديدات من المجموعات المسلحة بأنهم سيعانون من آثار وخيمة إذا ما لم يغيروا النتائج لصالح الحركة الشعبية لتحرير السودان. كانت هنالك تقارير مشابهة في ولايات كثيرة. منذ إعلان النتائج في ولاية جونقلي حدثت حالتان من العنف حرض عليها مساندي جورج أتور المرشح للمقاعد الحاكمة المهزوم. قتل 8 في الحالة الأولى وجاءت تقارير بأن 50 قتلوا في الحالة الثانية.

¹¹⁰ شهود في الوحدة، وراب، وأعلى النيل. ادعى ذلك في شمال بحر الغزال.
¹¹¹ حرق مجموعتان مختلفتان من النتائج، وأوراق الاقتراع التي بنيت عليها هذه النتائج في الاستوائية الغربية يوم 21 أبريل ساهمت بوضوح في ارتفاع الشكوك في عدد من المنتفعين السياسيين لتدخلهم غير القانوني والإجرامي في إرساء النتائج الأولية.

XIII. النتائج

إعلان إعادة الانتخابات

أعلنت مفوضية الانتخابات يوم 16 أبريل للعامّة قائمة المرشحين المنتخبين في دوائر الولايات والدوائر الوطنية الجغرافية والتي كان بها منافس واحد مسجل وحيث لم يكن مطلوباً أي تصويت شعبي¹¹². وبسبب أخطاء الطباعة والتوزيع وغياب الأنواع المطلوبة من أوراق الاقتراع أعلنت المفوضية إعادة الانتخابات التشريعية في 33 دائرة جغرافية يوم 5 و 6 يونيو¹¹³. ابتداءً من 16 مايو أمرت المحكمة الوطنية العليا بإعادة الانتخابات مرتين على أن تعقد في خلال 60 يوم من حكم المحكمة.

ظهرت مخاوف جدية بالنسبة لإعادة الانتخابات وفقاً لقانون الانتخابات¹¹⁴ والإعلان الرسمي للمفوضية يوم 15 أبريل بالنسبة للتمويل اللازم وذلك بسبب عدم إضافة بنود على ميزانية المفوضية أو المساندة المالية المتوفرة من طرف المجتمع الدولي للمانحين.

النتائج الأولية للانتخابات الرئاسية والانتخابات الأخرى

أعلنت المفوضية يوم 26 أبريل النتائج الأولية للانتخابات الرئاسية، معطية البشير 68.2% من الأصوات والتي بما أنها أعلى من 50% زائد واحد من الأصوات الصالحة فهي تعلن أنه المنتخب وعرضة للطعون¹¹⁵. في جنوب السودان تلقى المرشح سيلفا كير 92.9% من الأصوات الصالحة، وذلك أيضاً يعلن فوزه وأنه عرضة للطعون¹¹⁶.

في غياب تجزئة النتائج بمراكز الاقتراع والتي يمكن أن تؤكد صحة التجميع، تستنتج البعثة الأوروبية أن النتائج الرئاسية أعلنت على أساس أقل من نصف¹¹⁷ نماذج النتائج المجمعة بطريقة صحيحة، استكمال الإعلانات بناءً على مثل هذه الأرقام المحدودة والتي لا يمكن تتبعها يجعل هذه الإعلانات الرسمية غير معتمد عليها وبقي بالشكوك على جميع الإعلانات الانتخابية الأخرى.

معند القيام بالإعلان عن النتائج، أظهرت انتخابات المجلس الوطني، برلمان الجنوب والمحافظين في الانتخابات الأخرى تصويتاً كبيراً للأحزاب الحاكمة، المؤتمر الوطني في الشمال والحركة الشعبية في الجنوب، هذا غير المرشح المستقل في غرب الاستوائية ونسبة قليلة لأحزاب المعارضة في البرلمانات.

XIV. التوصيات

التوصيات التالية مقدمة لاعتبار وتصرف السلطات السودانية، المفوضية القومية للانتخابات، حكومة الوحدة الوطنية، حكومة جنوب السودان، الأحزاب السياسية، المجتمع المدني والمجتمع الدولي. التوصيات تخاطب جميع مراحل العملية الانتخابية بهدف جعلها متوافقة مع المعايير الدولية للانتخابات الديمقراطية الحقيقية، كالحق المتكافئ والعالمي في الانتخاب، حرية التعبير والحق في الإصلاح الحقيقي، ولتأكيد الشفافية في إدارة الانتخابات وتسليم النتائج.

¹¹²المشرعين المعلنين رسمياً في الدولة، جنوب السودان وعلى المستوى الوطني المذكورون في الملحق.

¹¹³الولايات المتأثرة بضرورة إعادة الانتخابات هي الخرطوم (5 دوائر جغرافية وطنية ودائرة ولاية واحدة)، غرب دارفور (3/1) شمال دارفور (1/2)، البحر الأحمر (1/3)، شمال كردفان (2/1)، أعالي النيل (1/0)، نهر النيل (2/1)، جونجلي (0/1) غضاريف (2/2) سينار (3/1)، كسلا (0/1). انظر الملحق.

¹¹⁴المادة 107

¹¹⁵الطعن الوحيد المقام رفض لكونه بعد انتهاء الوقت، وبالتالي سيعلن الرئيس بناءً على هذه الأرقام.

¹¹⁶طعن واحد من طرف المرشح المنافس لأم أكل.

¹¹⁷أدخل يوم 25 أبريل عدد 65,529 من نماذج النتائج في قاعدة البيانات بدلاً من العدد المتوقع وهو 158,344، كما أدخل 97,955 يوم 3 مايو و148,262 يوم 13 مايو.

قضايا دستورية ومؤسسية

1. الانتخابات التشريعية والتنفيذية على كل المستويات لا يجب عقدها في نفس الوقت في المستقبل.
2. للحصول على جو باعث على الانتخابات الديمقراطية يجب احترام حرية الرأي والاشتراك والتجمع والتعبير وتقليص أي قيود. أي قيود نسبية يجب أن تعلن أسبابها بصراحة.

إطار القانون الانتخابي

3. لا يجب أن يسمح بأعضاء إضافيين في البرلمان الوطني بدون تغيير دستوري مسبق لأن أي تغيير كهذا سوف يقوض الطبيعة المنتخبة للبرلمان. يجب أن يكون قابل لأعلى فحص للتوافق مع الأساس الديمقراطي للنظام الدستوري والالتزامات الدولية للسودان.
4. الحصانات القانونية لمفوضية الانتخابات وأعضائها المنصوص عليها في قانون الانتخابات يجب مراجعتها واستبدالها بقوانين تتيح لأعضاء المفوضية تطبيق وظائف المفوضية بطريقة صحيحة.
5. يجب تعديل القانون ليتطلب نتائج تفصيلية لمراكز الاقتراع لعرضها بسهولة على الانترنت توافقا مع أفضل الممارسات الدولية والإقليمية.

تسجيل الناخبين

6. إرساء السجل الانتخابي وقوائم الناخبين يجب أن يكون:
 - i. خاضع للمراجعة المهنية والشفافة.
 - ii. يعرض عمليا وبسرعة على العامة.
 - iii. يراجع كاملا باستمرار لتحديد وإزالة أي أخطاء، أي تكرار للمدخلات في سجلات الناخبين غير المؤهلين، غير الموجودين أو المتوفين.
7. تحضيرا للانتخابات المستقبلية، يجب على المفوضية أن تضع في الاعتبار تطبيق الممارسات التالية:
 - i. إدخال بطاقات ناخبين تحمل صور الناخبين.
 - ii. الإعلان بطريقة واسعة عن فترة العرض التمهيدي للسجل الانتخابي، يجب أن يكون موجودا في أكثر من موقع داخل الدائرة، وعملية التصحيح يجب أن تكون عملية وممكنة.
 - iii. إعطاء جميع الناخبين معلومات واضحة عن تفاصيل تسجيلهم بما في ذلك الرقم التسلسلي الانتخابي ومركز الاقتراع ومكانه. واجب السلطات بتوفير هذه المعلومات لا يمكن تفويضه للأحزاب السياسية.
 - iv. الناخبين يجب أن يكونوا على دراية كاملة بحقوقهم وفرصهم من خلال برنامج تثقيف الناخب والذي يقام قبل فترة عرض السجل ويوم الانتخابات ويستهدف المجموعات التي عادة ما تكون مهمشة من العملية مثل النساء والشباب.

الترشيح

8. مطلب معرفة القراءة والكتابة وسلامة العقل يجب أن يتم تقليصه ليستثني أقل عدد ممكن من المواطنين من التقدم كمرشحين.

البيئة السياسية وبيئة الحملة

9. يجب أن تؤسس المفوضية ميثاق عمل للأحزاب السياسية والمرشحين المتنافسين من خلال التشاور مع الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني. طرق التقوية يجب إرسائها والالتزام بها. الميثاق يجب أن يشمل العقوبات القانونية المنصوص عليها في حالة عدم التوافق.
10. ميثاق العمل للأحزاب السياسية والمرشحين المتنافسين يجب أن يشمل ضرورة عدم استعمال المتنافسين في الانتخابات الموارد العامة في خدمة حملاتهم. يجب إصدار إرشادات واضحة وفرضها لضمان عدم تدخل مسؤولي الدولة في العملية الانتخابية وأن ممتلكات الدولة لا تستخدم لصالح أي حزب أو مرشح. أي أخطاء يجب أن يستجاب لها ومعاقبة المسؤولين عنها.
11. يجب مراجعة القيود المالية على المصاريف الانتخابية للمرشحين. يجب على كل مرشح وحزب أن يعلن تفاصيل مصاريفه ومصادر التمويل المتلقاه يجب اعتبار أي عدم توافق ينتج عنه مديونية على المرشح أو حزبه لدفع مبلغ زائد على المبلغ الذي أعلنه.
12. يجب اعتبار بنود تمويل الدولة والتمويل غير المباشر (مثل الوقت المجاني على التلفزيون العام أو الإذاعة) لتوفير ساحة لعب أكثر مساواة ولتقليل الاعتماد على المساهمين الأثرياء. يجب إرساء وتطبيق قوانين واضحة وشفافة.
13. يجب تدريب وكلاء المرشحين المتنافسين للعب دور مراقبة أقوى. مثلاً، على الوكلاء أن يعرفوا كيف يرفعوا الشكاوى ويبلغوا عن مخالفات الانتخابات ويضمنوا استلام نسخة من نماذج نتائج مركز الاقتراع.

إدارة الانتخابات

14. يجب إصلاح إدارة الانتخابات بإلغاء مركزية إدارتها في الولايات وتقديم الموارد البشرية والمالية المطلوبة.
15. يجب أن تسلم تقارير عامة منتظمة وتكون خاضعة للمحاسبة من البرلمان الوطني على نشاطاتها لضمان أداء جميع مسؤولياتها.
16. يجب أن تشمل الموظفين المهنيين والمهارات، بعيداً عن الأحزاب السياسية وتؤسس بنية مناسبة لإدارة العملية:
 - i. من خلال تأسيس أقسام للتعامل مع القضايا القانونية والشكاوى واللوجيستيات/ العمليات، التدريب ومعلومات الناخبين وتطبيق سقف للمصاريف وخطط إدارة العمل لكل نشاط.
 - ii. تفصيل وقت وترتيب العملية الانتخابية وإنتاج خطط عمل تطبقها مفوضية الانتخابات.
 - iii. القيام بمشاورات مستمرة ومؤسسية مع المنتفعين من الانتخابات خاصة الأحزاب السياسية والمجتمع المدني وحتى على مستوى الدوائر.

الشفافية

17. يجب على المفوضية أن تطور الشفافية في جميع عملياتها وخاصة على موقعها الإلكتروني والذي يجب أن يحظى بتطوير أكبر ويبقى محدثاً كاملاً وذلك من أجل الوصول إلى مستوى الشفافية والفحص المطلوب. ويجب مخاطبة التالي على الأخص:
 18. الإعلان عن جدول إجتماعاتها، جميع القرارات الناتجة، وجميع الإرشادات الداخلية الصادرة.

19. تجميع المعلومات من الولايات والدوائر (مثلا الشكاوى المسجلة، أماكن مراكز الاقتراع، نتائج مراكز الاقتراع) لتجميعها على الانترنت وعلى المستوى المحلي.
20. توفير جميع المستندات والوثائق المتعلقة بالانتخابات على جميع مستويات الادارة الانتخابية للعامّة بدون أي عبء إداري غير ضروري.
21. ضمان فحص الوكلاء والمراقبين وذلك من خلال إصدار القوانين والإرشادات المعنية ومن خلال تدريب الموظفين.
22. التشاور المنتظم مع مجموعات المراقبين.

الاقتراع والنتائج

- التحسينات على الاقتراع وتأسيس النتائج يجب أن تشمل:
23. بطاقات للناخبين تحمل صورهم لإثبات الشخصية.
24. اعتبار التصويت الغيابي مؤقتاً، لتقليل حرمان المرشحين داخليا والرحل والعمال المهاجرين والأشخاص المرشحين من حقوقهم. هذا من شأنه التقليل من الإجراءات الخاصة لتسجيل واقتراع وكلاء الأمن وسيفل من مخاوف من أن التسجيل في الأماكن المؤقتة للمرشحين داخليا سيكون له عواقب سلبية.
- يجب مراجعة قوانين وإجراءات المفوضية وإجراءات التعديلات المطلوبة:
25. يجب إعلان قائمة مراكز الاقتراع، أماكنهم بالتحديد، والناخبين قبل شهر على الأقل من يوم الانتخابات. يجب فقط عمل التغييرات التالية على مواقع مراكز الاقتراع وتحديداتها في الظروف الاستثنائية، على أن يتطلب اي تغيير شرح مكتوب للعامّة.
26. يجب أن يهدف تأسيس مراكز الاقتراع إلى تقليل المسافات التي على الناخبين أن يسافروا لها.
27. يجب تهيئة جميع النماذج لتأكيد أنها تحتوي على المعلومات الكاملة وسهلة الاستخدام وارسالها إلكترونيا لتجميع البيانات بسرعة وبصورة كاملة على المستوى المركزي.
28. يجب أن تضمن التعديلات على إجراءات الاقتراع أن التسوية فاعلة. أي أن عدد الأسماء المعلم عليها في قائمة الناخبين متساوي مع عدد أوراق الاقتراع الصادرة.
29. يجب على المفوضية أن ترشد موظفي الاقتراع أن تحديد صحة أوراق الاقتراع مبني فقط على الدليل على رغبة الناخب أثناء توقيع ورقة الاقتراع.
30. جميع الموظفين الانتخابيين يجب أن يكونوا خاضعين للإدارة المركزية والمحاسبة الكاملة من المفوضية في تطبيق سياسة واضحة على أسباب العزل أو عدم العزل والسماح بإعادة فرز الأصوات أو الإلغاء الكامل أو الجزئي للنتائج. عملية مراجعة النتائج وأوراق الاقتراع المعزولة يجب التعامل معها على أنها عملية فرز وذلك للشفافية وحقوق المراقبة.
31. عملية فحص دقة نتائج مراكز الاقتراع يجب أن تحدث أثناء عملية التجميع.
32. لضمان شفافية نتائج الانتخابات يجب إتاحة نسخ من نتائج مراكز الاقتراع لوكلاء الأحزاب السياسية، و ممثلي المرشحين.

33. يجب القيام بعملية التجميع في المستقبل والإعلان بطريقة سهلة التتبع لجميع المنتفعين السياسيين. قد يشمل ذلك إعلان النتائج بمجرد ورودها من مركز التجميع وقبل إدخالها في الجداول وإعلان ونشر نتائج كل دائرة في التجميع.

34. يجب على المفوضية أن تستخدم نظام كمبيوتر واحد لإدخال النتائج مع اتخاذ الاحتياطات اللازمة.

تدخل قوات الأمن

35. يجب على رؤساء الجيش والشرطة أن يصدرُوا ويطبقُوا أوامر على موظفيهم حتى لا يتدخلوا بأي طريقة في عملية الاقتراع، الفرز، التجميع، أو تخزين ونقل أوراق الاقتراع بخلاف متطلبات الأمن المنصوص عليها من المفوضية. هذا بالنسبة لجنوب السودان.

إجراءات الشكاوى والطعون

36. يجب إرسال الطعون إلى لجنة خاصة من الشخصيات القانونية والقضاة الحاليين والسابقين والخبراء القانونيين داخل وخارج السودان.

37. استلام، فحص، تقييم والرد على الشكاوى الانتخابية يجب أن يكون من خلال هيئة قانونية لها علاقة بالمفوضية ولكن مستقلة عنها. المشاركة الدولية في هذه الهيئة على أعلى مستوى يجب أن يساهم في مصداقية أعلى.

38. يجب تقييم وفحص الشكاوى فوراً حيثما كان ضرورياً:

- i. يجب أن يوفر القانون نظاماً لإدارة جميع الشكاوى المسجلة على جميع المستويات من إدارة الانتخابات.
- ii. يجب تطوير البروتوكولات والاتفاقات مع هيئات الدولة الأخرى لتوضيح الأدوار والمسؤوليات في عملية الشكاوى خاصة فيما يتعلق بالتحقيق.
- iii. التحقيق في شكوى لا يجب أن يقوم به شخص مسؤول عن تطبيق (ماذا؟).
- iv. يجب على المفوضية توفير سجل كامل للشكاوى والردود والقرارات والنتائج للفحص الفوري. يجب على المفوضية أو هيئة الشكاوى الاحتفاظ بجميع سجلات المحكمة المتعلقة بالشكاوى الانتخابية.
- v. يجب على القانون توضيح سلطة إعادة الفرز والانتخابات حيثما كان ضرورياً وذلك لمخاطبة المشاكل المذكورة بسرعة وبطريقة عملية بدون الرجوع للقنوات القانونية المكلفة والبطيئة وذلك بالإشارة للشكاوى المتعلقة بالانتخابات.
- vi. يجب توسيع نوعية من يسمح لهم برفع طعون انتخابية لتشمل الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والناخبين.
- vii. يجب تنمية التدريب والمعلومات العامة للأحزاب السياسية وكلاء المرشحين والأحزاب السياسية وموظفي الانتخابات على استخدام عملية الطعن والشكوى.
- viii. الدوائر القضائية المختصة في طعون الانتخابات يجب أن تكون متاحة في جميع أنحاء السودان.

تقوية حرية الإعلام

39. جميع المخالفات الجنائية المتعلقة بنشر المعلومات يجب أن يدافع عنها بأنها مبنية على الصالح العام أو التعبير عن الرأي.

مشاركة المرأة

40. يجب توفير المساعدة والتدريب للمرشحات والممثلات المنتخبات ا. يجب خلق المبادرات لرفع الوعي بأهمية مشاركة المرأة في الأحزاب السياسية بين الرجال والنساء.

41. يجب على الأحزاب السياسية أن تعطي عدد من الأماكن القيادية و مناصب اتخاذ القرار للمرأة.

42. يجب تبني سياسة نوعية ويجب أن يتوافر شخص رفيع المستوى ليكون مسؤولاً عن تطبيقها، وذلك بهدف زيادة مشاركة المرأة في العمليات السياسية وعلى كل المستويات في إدارة الانتخابات.

43. يجب على المفوضية اتخاذ معايير خاصة لتوفير المزيد من الموظفين من النساء.

44. يجب على المفوضية أن تحافظ على قاعدة بيانات مقسمة بالنوعية، عن المعلومات المتعلقة بالانتخابات وتشمل عدد ونسبة الناخبات المسجلات بالولاية ومقارنة نسبتهم من الكثافة السكانية حسب الولاية.

المراقبة الانتخابية

45. تغطية المراقبين المحليين يجب أن تشمل عدد أكبر من مراكز الاقتراع وعملية التجميع، وتركز على أجزاء أخرى من العملية مثل تسجيل الناخبين وتمويل الحملة.

46. يجب تغيير ميثاق العمل السوداني للمراقبة الانتخابية ليتوافق مع المعايير الدولية لمراقبة الانتخابات.

XV. الملاحق

1. سياسي
 - 1.1 - النتائج الأولية للانتخابات الرئاسية
 - 1.2 - النتائج الأولية للانتخابات الرئاسية في جنوب السودان
 - 1.3 - نتائج المناصب الحاكمة
2. قانوني
 - 2.1 - المعايير الإفريقية
 - 2.2 - أحكام المحكمة الوطنية العليا
3. إنتخابي
 - 3.1 - قائمة الاختصارات
 - 3.2 - قائمة الناخبين المسجلين
 - 3.3 - قائمة المرشحين ممن لا إعتراض عليهن
 - 3.4 - قائمة الـ 33 دائرة التي تحدث فيها إعادات في 5 و 6 يونيو
 - 3.5 - قائمة هيئات المراقبة الدولية
 - 3.6 - الجدول الزمني للانتخابات – المجلس التشريعي لولاية الجزيرة
4. الإعلام
 - 4.1 – لجان وصور المراقبة الإعلامية
5. إحصائيات انتخابية
 - 5.1 - التقوية اليومية للأرقام الافتتاحية
 - 5.2 - التقوية اليومية لأرقام الاقتراع
 - 5.3 - التقوية اليومية لأرقام الإغلاق
 - 5.4 - تقوية أرقام الفرز – الشمال ضد الجنوب
 - 5.5 - تقوية أرقام التوصيل – الشمال ضد الجنوب
 - 5.6 - نظرة بالأرقام على النتائج الأولية للانتخابات
 - 5.7 - التقوية الدائمة لأرقام التجميع في المجلس الأعلى
 - 5.8 - المخططات الافتتاحية
 - 5.9 - مخططات الاقتراع
 - 5.10 - مخططات الإغلاق
 - 5.11 - مخططات الفرز
 - 5.12 - مخططات التجميع

PRELIMINARY NATIONAL PRESIDENTIAL ELECTION RESULTS 2010

States/ Cand.	Bashir	Arman	Deng	Al Mahadi	Mubarak	Aziz	Idriss	Mounir	Fatima	Giha	Al Sir	Nugud	Total	Bachir	Arman
Khartoum	1.241.260	17.949	44.128	5.526	2.708	2.347	2.599	2.206	1.512	23.958	23.958	1.501	1.356.250	91,52	1,32
Northern	204.291	616	1.896	489	263	228	958	200	163	384	11.734	196	221.418	92,26	0,28
River Nile	321.575	912	3.149	659	276	205	1.531	144	205	115	20.733	418	349.922	91,90	0,26
Red Sea	415.618	1.910	4.825	946	768	775	1.497	558	383	284	7.580	489	435.633	95,41	0,44
Kassala	611.913	2.981	7.967	1.544	1.126	873	1.625	1.200	501	336	20.418	654	651.138	93,98	0,46
Gedaref	287.562	5.162	10.960	2.786	1.559	1.632	1.785	1.464	800	482	11.161	686	326.039	88,20	1,58
Gezira	1.072.151	6.697	12.476	8.570	2.421	1.840	7.111	1.423	1.682	1.019	17.649	1.264	1.134.303	94,52	0,59
Sennar	322.607	2.509	7.392	2.693	1.098	841	2.250	947	604	509	18.296	659	360.405	89,51	0,70
White Nile	373.012	3.417	6.350	4.882	1.975	1.367	6.509	1.009	854	1.150	4.286	649	405.460	92,00	0,84
North Kordufan	486.444	3.954	16.476	5.864	2.995	2.410	3.714	3.322	1.507	1.167	15.274	1.550	544.677	89,31	0,73
North Darfur	228.665	13.480	36.742	10.640	3.233	2.755	7.282	3.386	4.479	1.024	5.661	1.515	318.862	71,71	4,23
South Darfur	344.617	13.430	96.039	17.397	6.466	4.731	6.796	3.785	3.056	4.691	7.751	2.063	510.822	67,46	2,63
West Darfur	174.847	8.664	14.754	5.802	2.418	2.335	3.556	1.762	1.124	839	19.259	2.082	237.442	73,64	3,65
Blue Nile	142.260	82.284	8.108	6.878	1.734	1.661	1.567	2.588	934	1.125	1.424	705	251.268	56,62	32,75
South Kordufan	256.677	68.421	16.908	11.542	3.172	2.097	2.047	4.436	1.120	820	2.181	942	370.363	69,30	18,47
Upper Nile	117.397	87.859	13.397	2.575	1.747	1.391	1.118	1.316	1.316	1.037	1.117	810	231.080	50,80	38,02
Jonglei	24.167	128.267	8.708	515	3.230	296	287	516	462	28.329	358	328	195.463	12,36	65,62
Unity	61.615	110.583	11.584	1.143	2.549	1.175	8.542	1.957	1.362	883	1.257	806	203.456	30,28	54,35
Central Equatoria	18.639	166.492	17.797	1.476	3.552	1.185	2.203	1.869	2.354	17.457	1.062	6.722	240.808	7,74	69,14
East Equatoria	18.671	371.231	7.785	402	467	280	245	386	296	132	169	101	400.165	4,67	92,77
West Equatoria	12.761	127.638	8.963	950	1.025	815	1.457	1.394	2.085	848	738	494	159.168	8,02	80,19
Lakes	65.089	135.268	15.212	1.374	1.593	1.693	1.518	1.528	1.480	511	701	628	226.595	28,72	59,70
Warrab	7.946	499.927	3.063	233	273	122	127	233	97	173	100	89	512.383	1,55	97,57
W Bahr el Ghazal	21.878	110.400	12.612	766	1.795	522	600	1.281	806	630	484	462	152.236	14,37	72,52
N Bahr el Ghazal	6.532	223.493	8.090	992	915	914	1.174	847	537	6.171	581	565	250.811	2,60	89,11
Out of country	63.500	282	758	244	44	102	1.077	127	149	80	1.736	64	68.143	93,19	0,41
Total	6.901.694	2.193.826	396.139	96.868	49.402	34.592	77.132	40.277	30.562	71.708	195.668	26.442	10.114.310	68,24	21,69
Percentage	68,24	21,69	3,92	0,96	0,49	0,34	0,76	0,4	0,3	0,71	1,93	0,26	100		

PRELIMINARY SOUTHERN SUDAN PRESIDENTIAL RESULTS					
States	Silva Kiir	Lam Akol	Valid Votes	Kiir	Akol
N Bahr el Ghazal	256.208	7.656	263.864	97,10	2,90
W Bahr el Ghazal	137.070	14.369	151.439	90,51	9,49
Warrap	522.126	2.046	524.172	99,61	0,39
Unity	149.128	33.932	183.060	81,46	18,54
Jonglei	234.897	15.486	250.383	93,82	6,18
Lakes	247.586	5.740	253.326	97,73	2,27
Upper Nile	199.296	67.309	266.605	74,75	25,25
Central Equatoria	227.151	27.258	254.409	89,29	10,71
Eastern Equatoria	487.090	9.831	496.921	98,02	1,98
Western Equatoria	156.061	13.590	169.651	91,99	8,01
Total	2.616.613	197.217	2.813.830	92,99	7,01

States/ Cand.	Omar Al Basheer	Yassir Arman	Deng	Al Sadeg	Mubarak	Abd Al aziz	Idriss	Mounir	Fatima	Giha	Hatem Alsir	Nugud	Total
KSA	43.479	36	441	110	24	41	593	46	44	46	1.014	31	45.905
Egypt	2.616	32	47	13	4	3	27	13	17	3	52	5	2.832
UAE	4.826	17	45	31	5	24	158	7	18	5	256	6	5.398
Lybia	4.646	37	86	19	7	0	82	48	17	4	31	6	5
Kuwait	484	3	13	3	0	0	6	1	8	2	12	0	532
Qatar	4.466	9	41	16	1	11	81	4	14	6	136	5	4.789
Yamen	543	3	10	4	0	1	11	0	1	0	34	0	607
Bahrain	339	2	13	2	0	4	8	1	0	5	16	1	391
Oman	712	4	20	8	1	7	73	1	3	5	90	1	925
Ethopia	116	14	4	1	0	0	2	1	1	0	2	0	141
Canada	19	8	2	1	0	0	1	2	1	1	1	1	37
Belguim	117	6	0	3	0	1	5	0	3	0	5	1	141
Italy	44	70	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	52
Germany	73	2	2	0	0	0	3	0	0	0	1	1	82
Holland	82	0	0	2	0	1	0	1	0	0	1	0	87
France	86	4	1	1	0	1	2	0	6	0	5	0	106
UK & Irland	369	10	7	2	1	4	10	2	4	2	50	3	464
Malaysia	229	7	9	4	0	0	9	0	3	1	13	2	277
South Africa	62	2	5	2	0	2	5	0	1	0	3	0	82
Uganda	62	19	3	1	0	0	0	0	1	0	0		86
USA	65	7	2	0	1	2	1	0	4	0	10	1	93
Kenya	65	54	7	1	0	0	0	0	3	0	3	0	133
Total	63.500	282	758	224	44	102	1.077	127	149	80	1.736	64	68.143
Percentages	93,19	0,41	1,11	0,33	0,06	0,15	1,58	0,19	0,22	0,12	2,55	0,09	

Results 2010 Elections - Elected governors				
Northern Sudan				
State	Incumbent governor	Party	Elected governor	Party
Red Sea	Mohamed Tahir	NCP	Mohamed Tahir	NCP
Kassala	Ali Awad Mohamed	NCP	Mohamed Yousif Adam	NCP
Gedaref	Muneer Mubarak Hago	NCP	Karam Allah Abbas	NCP
River Nile	Gibreel Abdel Lateef	NCP	Al Hadi Abdullah	NCP
Northern	Mohamed Khair Fagiri	NCP	Fathi Khalil	NCP
Khartoum	Abd AlRahman Khidir	NCP	Abd Alrahman Khidir	NCP
Gezira	Abdel Rahman Sir Alkhatim	NCP	Al Zubair Bashir Taha	NCP
Northern Kordofan	Mohamed Ali Mansour	NCP	Moutasim Mirgani Hussien	NCP
White Nile	Ali Adam Alian	NCP	Yousif Ahmed Shambali	NCP
Sennar	Ahmed Abbas Mohamed Saad	NCP	Ahmed Abbas Mohamed Saad	NCP
North Darfur	Osman Mohamed Yousif Keer	NCP	Osman Mohamed Yousif Keer	NCP
West Darfur	Abu Al Gasim Imam Adam	NCP	Gaffar Abd Al hakam	NCP
South Darfur	Omar Ahmed Abd Algabar	NCP	Abdel Hameed Mousa	NCP
The Three Transitional Areas				
State	Incumbent governor	Party	Elected governor	Party
South Kordofan	Ahmed Haroun	NCP		
Blue Nile State	Malik Aggar	SPLM	Malik Agar	SPLM
Southern Sudan				
State	Incumbent governor	Party	Elected governor	Party
Upper Nile	Gatluak Deng	SPLM	Simon Kun Puoch	SPLM
Unity	Taban Deng Jai	SPLM	Taban Deng Jai	SPLM
Warrab	Tor Deng Mawien	SPLM	Deliec Malek Nyandeng	SLPM
N Bahr el Ghazal	Paul Malong Awan Anei	SPLM	Paul Malong Awan Anei	SPLM
West Bahr Al Ghazal	Mark Nypouch ubang	SPLM	Shoul Tong Mayay	SPLM
Jonglei	Kuol Manyang Juuk Chaw	SPLM	Kuol Manyang Juuk Chaw	SPLM
Lakes	Daniel Awet Juuk	SPLM	Shol Tung Mayay	SPLM
Eastern Equatoria	Aloisio Emor Ojetuk	SPLM	Louis Lobong Lojore	SPLM
Central Equatoria	Clement Wani Konga Gwollo	SPLM	Clement Wani Konga Gwollo	SPLM
West Equatoria	Jemma Kumba	SPLM	Bangasi Joseph Mario Bakosoro	Independent

The governor elections brought a total of 18 new governors into office while 8 incumbent were re-elected. One independent candidate won a governor seat in Western Equatoria. Elections for the governorship in Southern Kordofan was postponed to June 2010 thus the result is not included in this table.

Annex Legal 1 - African Instruments relevant to Electoral Rights

The African Charter on Human and Peoples' Rights 1981.

In Article 13 of this Charter, there is a participation clause that opens up in a manner similar to Article 25 of the ICCPR and Article 21 of the Universal Declaration. However, Article 13 of the African Charter lacks an operationalisation of participation in the field of elections.

On the basis of Article 13, it is clear that citizens have the right to take part in government.

Participation should be free, and representatives should be freely chosen. However, Article 13(1) of the African Charter makes the implementation of the right to participation almost entirely dependent on national law.

The African Charter says nothing concrete about how participation should take place. More importantly, the principles governing elections are not explicitly prescribed, although Article 13(1) mentions that participation can be direct or through freely chosen representatives. The latter part – the freely chosen representatives – seems to presuppose elections, but neither elections nor election elements are prescribed. Nonetheless, the practice of the African Commission on Human and Peoples' Rights indicates that at least the most extreme forms of exclusion of the people from national decision-making, such as military overthrow of civilian government, are not acceptable under Article 13(1) of the African Charter.

Such a point is made in relation to election observation in the case of the Constitutional Rights Project and Civil Liberties Organisation v. Nigeria by the African Commission on Human and Peoples' Rights. In its submission to the African Commission, the Nigerian government acknowledged that international observers of elections, applying international standards, judged the elections to be free and fair. "Yet it discounted the judgment of these international observers and substituted its own, unsupported, judgment" when the Nigerian military government annulled the results from the presidential election of 1993. "A basic premise of international human rights law is that certain standards must be constant across national borders, and governments must be held accountable to these standards. The criteria for what constitutes free and fair elections are internationally agreed upon, and international observers are put in place to apply these criteria. It would be contrary to the logic of international law if a national

government with a vested interest in the outcome of an election, were the final arbiter of whether the election took place in accordance with international standards." The African Commission on Human and Peoples' Rights held that Nigeria had violated, inter alia, Article 13 of the African Charter. African Commission HPR Comm 102/93(1998), paras 47-48.

The OAU/AU Declaration of July 2002 is more explicit with regard to the rights and obligations relating to elections, and is also useful for consideration of the commitment to democratic elections in the African context.

The OAU/AU DECLARATION ON THE PRINCIPLES GOVERNING DEMOCRATIC ELECTIONS IN AFRICA

Adopted at the 38th Ordinary Session of the Organization of African Unity, 8 July 2002, Durban South Africa.

IV. ELECTIONS: RIGHTS AND OBLIGATIONS

1. Every citizen shall have the right to participate freely in the government of his or her country, either directly or through freely elected representatives in accordance with the provisions of the law.
2. Every citizen has the right to fully participate in the electoral processes of the country, including the right to vote or be voted for, according to the laws of the country and as guaranteed by the Constitution, without any kind of discrimination.
3. Every citizen shall have the right to free association and assembly in accordance with the law.
4. Every citizen shall have the freedom to establish or to be a member of a political party or organization in accordance with the law.
5. Individuals or political parties shall have the right to freedom of movement, to campaign and to express political opinions with full access to the media and information within the limits of the laws of the land.
6. Individual or political parties shall have the right to appeal and to obtain timely hearing against all proven electoral malpractices to the competent judicial authorities in accordance with the electoral laws of the country.
7. Candidates or political parties shall have the right to be represented at polling and counting stations by duly designated agents or representatives.
8. No individual or political party shall engage in any act that may lead to violence or deprive others of their constitutional rights and freedoms. Hence all stakeholders should refrain from, among others, using abusive language and/or incitement to hate or defamatory allegations

and provocative language. These acts should be sanctioned by designated electoral authorities.

9. All stakeholders in electoral contests shall publicly renounce the practice of granting favours, to the voting public for the purpose of influencing the outcome of elections.
10. In covering the electoral process, the media should maintain impartiality and refrain from broadcasting and publishing abusive language, incitement to hate, and other forms of provocative language that may lead to violence.
11. Every candidate and political party shall respect the impartiality of the public media by undertaking to refrain from any act which might constrain or limit their electoral adversaries from using the facilities and resources of the public media to air their campaign messages.
12. Every individual and political party participating in elections shall recognize the authority of the Electoral Commission or any statutory body empowered to oversee the electoral process and accordingly render full cooperation to such a Commission/Body in order to facilitate their duties.
13. Every citizen and political party shall accept the results of elections proclaimed to have been free and fair by the competent national bodies as provided for in the Constitution and the electoral laws and accordingly respect the final decision of the competent Electoral Authorities or, challenge the result appropriately according to the law.

Appeals to National Supreme Court under Section 81 National Elections Act.

Section 81 of National Elections Act (hereinafter NEA) provides as follows

‘(1) Every candidate or political party which participated in the elections or referendum shall have the right to submit an appeal against the results of the elections or referendum as declared by the Commission in accordance with the provisions of this Act.

(2) The appeal provided for under sub-section (1) shall be submitted to the court within seven days from the date of the declaration of the results by the Commission. The court shall make its decision on the appeal within two weeks from its submission, and its decision shall be final. ‘

The declarations against which appeal can be taken are not the final declarations but rather the preliminary ones. The court is the National Supreme Court in Khartoum (hereinafter NSC). The court set up a special panel of three judges to deal with these cases. That was done by a Resolution of the Chief Justice which was not published by the court or made available to the EU EOM despite requests. It was reported that on 9 May a further panel of three judges was established. In its usual jurisdiction the NSC is a court of law only and does not hear evidence from witnesses or hold public hearings.

Up to 14 May 2010 there were 183 appeals addressed to the NSC under Section 81 known to the EU EOM, 101 appeals have been dismissed, one case has succeeded and the remaining 81 appeals are still pending.

No criminal jurisdiction, case for NEC or competent court.	Judgment NO. 6, 8, 11, 16, 17, 18, 19, 20, 21, 23, 24, 30, 38, 42, 45, 47, 65, 75, 76, 79, 86, 105, 106, 108, 109, 110, 112, 113, 117, 118, 119, 122, 124, 125, 127, 129, 130, 131, 132, 133, 134, 135, 136, 137, 138, 139, 140, 143, 144, 145, 146, 147, 148, 149, 150, 152, 153, 156, 162, 163, 164, 181, Total 62 of 102
Missed deadline of seven days	Judgment NO. 72, 73, 87, 91, 94, 95, 78, 99, 100, 101, 102, 103, 104, 157, 68, 98 Total 16 of 102

Technical mistake or reliance on NEC answer	Judgment NO. 13, 14, 15, 22, 27, 29, 31, 41, 43, 50, 66, 93, 168 Total 13 of 102
Challenge to NEC Decision 79 on Re-Runs	Judgment NO. 1, 2, 3, 4, 5, 7, 9, 10, 12, 40 Total 10 of 102

These figures represent the judgments seen by the EU EOM through the cooperation of appellants as the Chief Justice of Sudan did not grant the Mission sight of all judgments, despite repeated requests.

A substantial number of cases were struck out as being out of time. The seven day period ran from the time of each individual preliminary declaration of results. This was the view of the NSC and is the most rational interpretation of the NEA. However the National Elections Commission (hereinafter NEC) indicated a view that the period would not start to run until the date of preliminary declaration for the two presidential posts. Some candidates took those indications at face value only to find their appeals struck out for being late although within seven days of the presidential declarations. Also there was no clarity as to whether the period continued to run over Fridays and Saturdays. The NSC took the view that those days were included but some appellants claimed to be taken short by this.

While polling was still going on the NEC decided to use its power to postpone elections (Section 107) in some constituencies and order re-runs owing to problems arising from misprinted and misdelivered ballots. This was put in place by Decision 79 from the NEC. Some candidates challenged this decision before the NSC but these cases were rejected. The court decided that the NEC acted within its powers and they would not interfere and they also said that these cases did not fall within Section 81 at all since they did not constitute ‘ an appeal against the results’ . In one of those cases the appellant also sought compensation for the extra expenses incurred but the court said it had no jurisdiction to award compensation.

Allegations of misconduct including bribery, forgery, intimidation and harassment, by rival candidates, election officials or third parties such as security forces were raised in the majority of the appeals decided up to 14 May. In such cases the NSC almost invariably declared that it had no criminal jurisdiction and could not decide matters of fact. The court therefore indicated that the appellant should pursue, or should have

pursued, the criminal route through the prosecutor and the competent court within Chapter 10 of NEA, or should have sought to invoke the power of the NEC to invalidate results in Section 83. It is not stated in the NEA that the jurisdiction under Section 81 is ousted if the allegation in the appeal is something which might also constitute an election offence. In a few cases the NSC relied on the fact that the NEC had permitted the initiation of a prosecution within Chapter 10 but that role for the NEC is not to be found in the NEA. In a small number of cases the NSC acknowledged that an error had taken place but found that the error did not impact on the result.

The NSC also declared that it had no jurisdiction to invalidate results as they asserted that role was only for the NEC under Section 83. In a small number of cases however the court did grant relief and cancel a specific result when that was mandated by the NEC response. There the court ordered the NEC to hold a re-run election within 60 days of the court order.

In a very large proportion of the appeals the NSC asked the NEC for observations or answers, and NEC in turn sought these from the relevant state High Committee. The communications between the court and the NEC and the High Committees were not made available to the appellant. The practice was that the court accepted the response without challenge from the court or opportunity for challenge from the appellant. This may be connected with the statement in a few decisions that the NEC was not a party to the appeals but rather an expert body carrying out a public function under law. Thus the court office described the information from the NEC as being 'for file only' and not for sharing with the appellant as would be the case in ordinary proceedings between parties.

List of Abbreviations

ACHPR	African Charter on Human and People's Rights
ACHPR – PW	Protocol to the African Charter on Human and Peoples' Rights on the Rights of Women in Africa
AU	African Union
AUHIP	African Union High-Level Implementation Panel
AU-LOS	African Union Liaison Office in Sudan
CBS	Central Bureau of Statistics
CEO	Constituency Election Officer
CoC	Code of Conduct
CPA	Comprehensive Peace Agreement
CSO	Civil Society Organisation
EU EOM	European Union Election Observation Mission
FVL	Final Voters Lists
GoNU	Government of National Unity
GoSS	Government of Southern Sudan
HC	High Committee
HCSS	High Committee of Southern Sudan
ICCPR	International Covenant of Civil and Political Rights
IDP	Internally Displaced Person
IFES	International Foundation for Electoral Systems
INC	Interim National Constitution
International IDEA	International Institute for Democracy and Electoral Assistance
IRI	International Republican Institute
KACE	Al Khatim Adlan Center for Enlightenment and Human Development
LTO	Long-term Observer
NEA	National Electoral Act
NEC	National Election Commission
NCP	National Congress Party
NDI	Nation Democratic Institute for International Relations
NISS	National Intelligence and Security Services
NLA	National Legislative Assembly

PPAC	Political Parties Affairs Council
PS	Polling Station
PVL	Preliminary Voters List
PVT	Parallel Vote Tabulation
RO	Returning Officer
SLA	State Legislative Assembly
SPLM	Sudan Peoples' Liberation Movement
SSLA	Southern Sudan Legislative Assembly
STO	Short-term Observer
SuDEMOP	Sudanese Domestic Election Monitoring and Observation Programme
SuGDE	Sudanese Group for Democracy and Elections
SuNDE	Sudanese network for Democratic Elections
TAMAM	Consortium of the Civil Society Organizations Working on Elections
TCC	The Carter Center
UNAMID	United Nations African Union Mission in Darfur
UNDP	United Nations Development Programme
UNMIS	United Nations Mission to Sudan
USAID	United States of America Agency for International Development

List of Registered Voters

(provided officially by the NEC on 12 Jan 2010)

Name of State	Registered voters	Estimated # of eligible citizens based on the census 205	%
Blue Nile (Ed Damazin)	351.795	403.774	87
Northern Kordofan (El Obeid)	902.189	1.455.884	62
Southern Kordofan (Kadugli)	749.232	666.816	112
Al Gezira State (Wad Medani)	1.490.229	1.964.131	76
Northern State (Dongola)	269.180	423.119	64
Al-Gadarif (Gedaref)	496.459	661.607	75
Khartoum (Khartoum)	1.926.524	3.259.107	59
White Nile (Rabak)	645.933	912.593	71
Sinnar State (Singa)	513.742	665.749	77
Kassala State (Kassala)	759.816	973.682	78
River Nile (Ed Damer)	431.827	665.891	65
Red Sea (Port Sudan)	681.877	796.607	86
Western Darfur (El Genina)	426.444	617.559	69
Southern Darfur (Nyala)	1.315.607	1.955.750	67
Northern Darfur (El Fasher)	691.869	1.056.821	65
Total Northern Sudan	11.652.723	16.479.090	71
Southern Sudan			
Upper Nile (Malakal)	425.239	488.934	87
Jonglei (Bor)	618.265	693.081	89
Alwihda-Unity (Bentiu)	522.196	274.324	190
Warrap (Kwajoc)	669.053	476.887	140
Western Bahar Al-Gazal (Wau)	212.331	177.957	119
Northern Bahar Al-Gazal (Aweil)	451.789	349.312	129
Albuhirat -Lakes (Rumbek)	386.621	361.378	107
Western Equatoria (Yambio)	322.801	352.285	92
Central Equatoria (Juba)	542.527	586.207	93
Eastern Equatoria (Torit)	636.630	452.676	141
Total Southern Sudan	4.787.452	4.213.041	114
Total Inside Sudan	16.440.175	20.692.131	79

Out of Country Voter Registration	
UAE	8.484
Yemen	695
Qatar	6.777
Egypt	5.377
Saudi Arabia	67.754
Kuwait	400
Oman	1330
Bahrain	532
US	977
Kenya	256
Uganda	174
South Africa	142
Libya	9.491
Canada	128
Etiopia	231
Belgium	1.093
Malaysia	504
Total Out of Country	104.345
Grand Total	16.544.520

List of uncontested Candidates, declared on 16 April 2010 by the NEC

Uncontested candidates: Naltional Legislative Assembly				
No	NAME	STATE	CONSTISTUENCY	Political Party/ Indep.
1	Anjlo Jamis Silirno Gambiri	Central Equatoria	National Constituency (3)West Juba	SPLM
2	Mohamed Ali Pitay Mohamed	Kassala	National Constituency (9) Hamshkoreeb	SPLM
3	Jhonson Jhonque Kwalanq	Lakes	National Constituency (1) West Yarol	SPLM
4	Wol Deung Aluio Wol	Warab	National Constituency(3) Gogrial	SPLM
5	Ateam Garang Deung Dikoyk	Jongli	National Constituency (6) North Bor	SPLM
Uncontested candidates: State Legislative Assemblies				
No	NAME	STATE	CONSTITUENCY	Political Party/ Indep.
1	Mohamed Elameen Mohamed Ahmed Fadulala Elasar	North Kurdoan	State Constituency # (29) Om Badr & Al Kawahla rohal	Independ ent
2	[Pastor] John Malish Diki Vincent	Central Equatoria	State Constituency (15)Tore	SPLM
3	Georg Aykom Lotiyang	East Equatoria	State Constituency (13) Lotimore	SPLM
4	Jiromy Gama Suror Bada	East Equatoria	State Constituency (26) Motqaly	SPLM
5	James Ado Votoki	West Equatoria	State Constituency (28) Bapiro	SPLM
6	Ahmed Hamed Mohamed Musa	Kassala	State Constituency (28) Southern Weastern Hamshkoreeb	NCP
7	Adam Botahir Mahmood Saeed	Kassala	State Constituency (23) Talkok	NCP
8	Mabour Ateir Dhol Kok	Lakes	State Constituency (7) Mayom	SPLM
9	Aneir Aneir Dour	West Bahr Algazal	State Constituency (23) Sarkoyeng	SPLM
10	Abraham Dimo Sirylo	West Bahr Algazal	State Constituency (18) Mapel	SPLM
11	Madot Dot Deung	Warab	State Constituency (25)Tonj East No.25	SPLM
12	Waliam Kot Ateer Ayok	Warab	State Constituency (13) Gogrial	SPLM
13	Pona Bang Daheel	Warab	State Constituency (11) Akon North And Akon South	SPLM
14	Mayar Deung Mayar	Warab	State Constituency (10) Riau and Alek North	SPLM
15	Dihyo Pol Dihyo	Warab	State Constituency (9) Akon North And Akon South	SPLM
16	Deung Abeem Bagat Alur	Warab	State Constituency (2) Abyei And Ajak Kuac	SPLM
17	Arob Deung Kol Arob	Warab	State Constituency (1) Abyei	SPLM
18	Aleir Meshil Maleet Abat	Jongli	State Constituency (28) Athoc South	SPLM
Uncontested candidates: Southern Sudan Legislative Assembly				
NO	NAME	STATE	CONSTITUENCY	Political Party/ Indep.
1	Angor Yang Mark Lotidi Loshabi	East Equatoria	Constituency (4) North Cabowita	SPLM
2	Mark Losheebi Losho Lowi	East Equatoria	Constituency (6) South Cabowita	SPLM
3	Anthony Leno Makana	Weast Equatoria	Constituency (5) Yambio Town	SPLM
4	David Deung Athorbi Abar	Lakes	Geographical Constituency (6) Yirol West	SPLM

List Constituencies were the NEC declared geographic constituency legislative elections to be re-run:

Khartoum:

1. National constituency : North Umdurman (1)
2. National constituency : Umdurman-estern althawra (12)
3. National constituency : Umdurman-western althawra (13)
4. National constituency : Umdurman-northern rural (16)
5. National constituency : Alkhartoum east (28)
6. State constituency : Umdurman- southern rural (5)

West Darfur:

1. National constituency : Klibs/ Sarba (1)
2. State constituency : South Klibs(2)
3. State constituency : East Sarba (3)

North Darfur:

1. National constituency : Fashir-Tawila-Korma (4)
2. National constituency : Mullait-El-sayah (5)
3. State constituency: Central Kabkabia (19)

Red Sea:

1. National constituency Central Alkajb w Alolib (9)
2. National constituency :Port Sudan South (10)
3. National constituency: Port Sudan North (8)
4. State constituency: Port Sudan (11)

Northern Kordofan:

1. National constituency : City & Rural Al-Rahad (2)
2. State constituency : Om Rwaba (6)
3. State constituency : Om Rwaba (7)

Upper Nile:

1. State constituency: East Maiwut (23)

River Nile:

1. National constituency: Barbar (2)
2. State constituency: Northern Atbara (8)
3. State constituency : Central Atbara (9)

Jonglei:

1. National constituency: Bor town (27)

Gadarif:

1. National constituency: Gadarif West (2)
2. National constituency: Galabat North (8)
3. State constituency: Western Gadarif D (4)
4. State constituency: Elfao (15)

Sinnar:

1. National constituency: Central Sinar (2)
2. State constituency: Central Sothern Sinar (2)
3. State constituency: Soki (15)
4. State constituency: Northern Sinar (3)

Kassala:

1. National constituency: West Kassala (3)

**List of international missions, organisations and institutes
accredited by the NEC as international election observers**

Accredited international mission, organizations and institutions	Number of accreditation cards issued
The European Union	166
The Center for Foreign Policy Analysis	50
The Carter Center	101
The Canadian Embassy	9
The American Embassy	96
The League of Arab States	45
The Embassy of Netherland	16
The Chinese Embassy	14
The Swedish Embassy	14
The Embassy of Switzerland	3
The Central Election Commission (Russia)	7
The Turkish Parliament	1
The Lebanese Election Association for Democracy	43
The British Embassy	18
The Cordoba Initiative	11
All Africa Churches Conference	10
IGAD	30
The African Union	24
The Independent Arab-European committee	18
ITRIPS (Benin)	18
The Japanese Embassy	16

(NEC, 06 April 2010)

Timeline for the Elections of members for Gezira State Legislative Council

No.	Date	Electoral Process	Article
1.	From Saturday 01/05/2010 to Sunday 30/05/2010 (30 days)	Demarcation of boundaries of geographical constituencies	
2.	Tuesday 01/06/2010	First publication of boundary demarcation results	39(1)
3.	From Wednesday 02/06/2010 to Thursday 01/07/2010 (30 days)	Objections	39(2)
4.	From Friday 02/7/2010 to Tuesday 06/07/2010 (5 days)	NEC's review of objections and amendments	
5.	Wednesday 07/07/2010	Second publication of demarcation including the amendments	39(1)
6.	From Thursday 08/07/2010 to Wednesday 21/07/2010 (14 days)	Presentation of objections to the courts	40
7	From Wednesday 21/07/2010 to Tuesday 27/07/2010 (7 days)	Court rulings	
8	From Wednesday 28/07/2010 to Sunday 01/08/2010 (5 days)	Amendments are made according to the court rulings	
9.	Monday 02/08/2010	Final publication	
10.	From Tuesday 03/08/2010 to Friday 13/08/2010 (11 days)	Presentation of nomination requests	
11.	Saturday 14/08/2010	Closing of nomination	
12.	Sunday 15/08/2010	Publication of lists of nominees	
13.	From Monday 16/08/2010 to Sunday 22/08/2010 (7 days)	Objections of nominees whose nominations have not been accepted	46 (1)
14.	From Sunday 22/08/2010 to Saturday 28/08/2010 (7 days)	Court rulings	46 (2)
15.	Sunday 29/08/2010	Publication of final lists of nominees	47
16.	Monday 30/08/2010	Last day for withdrawal of nominations	61 (1)
17.	From Tuesday 31/08/2010 to Wednesday 29/09/2010 (30 days)	Elections campaign	64 (1)
18.	From Thursday 30/09/2010 to Saturday 02/10/2010	Polling, sorting, counting and announcement of results	64 (1)

(NEC, 01 May 2010)

Annex 4.1 - Media monitoring – Annex 1

I. Media observation panel and graphics

The EU EOM monitored in total 44 media outlets both printed and audiovisual, in the north 32 and 12 in the South. Due to popularity and audience, the panel of radio stations was the largest comprising national, regional and local coverage. Additionally to the normal monitoring the media monitoring unit did special state capital media recording. On a daily base in two dedicated email addresses northmediamonitoring@eueomsudan.eu and southmediamonitoring@eueomsudan.eu the media unit received from 13 LTO teams 20 minutes of news bulletin recording. The LTOs used MP4 players equipped with tunes. Once recorded in the lowest possible definition, it was stored in their computers and send by internet (BGAN). The data was analysed in Khartoum and in Juba. It has been an added value for the mission and gave the media unit a very good overview of the media situation in the states.

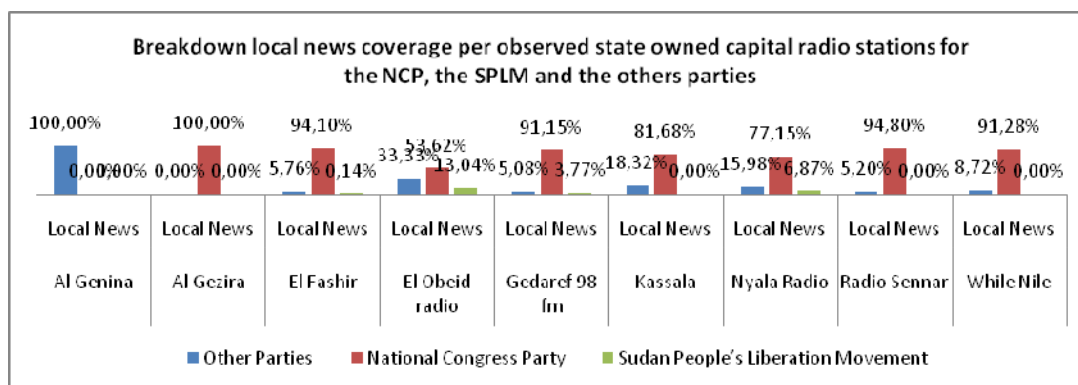
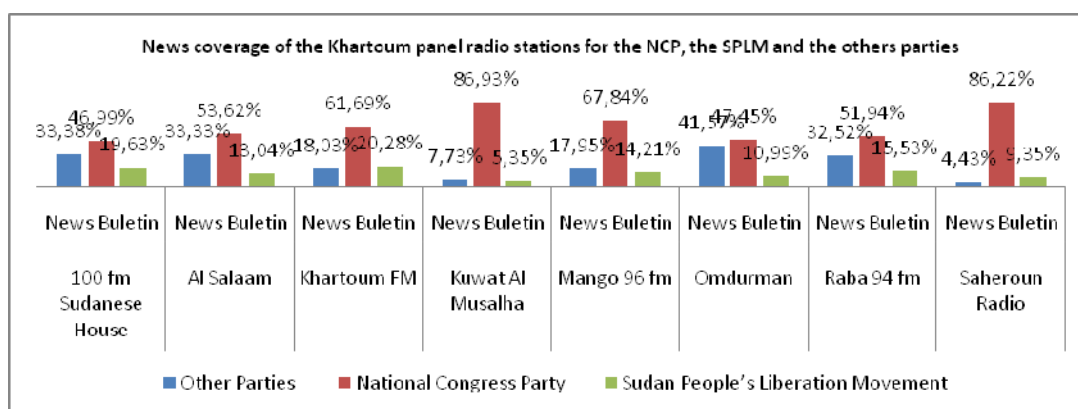
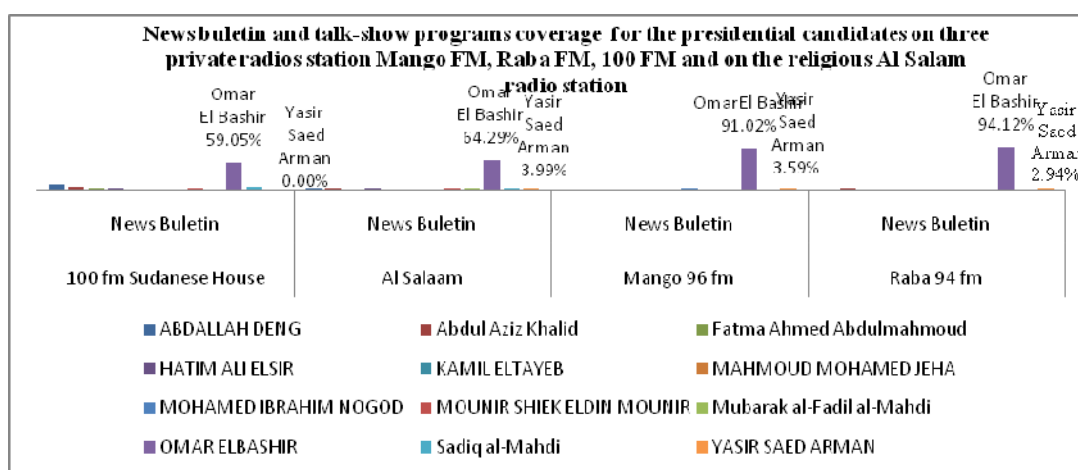
The media units observed the news, the talk-shows, the special elections programmes, the equal access, the equal treatment, the NEC civic education and the paid advertisements and monitored a large media panel of media outlets both printed and broadcasted. The media monitoring observed the prime time (18h00 to 24h00) for the TV channels and for the radio stations from 06h30 to 12h00 and covered the electoral campaign, the Edays and post election periods from 16th of March to the 30th of April in the North and from 26th of March to the 30th of April in the South. The political parties web sites were monitored for only content observation.

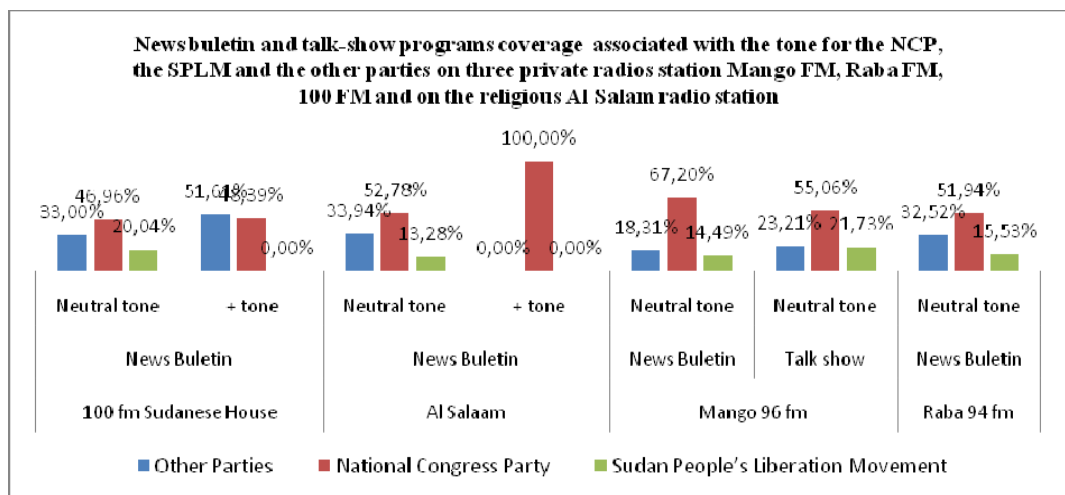
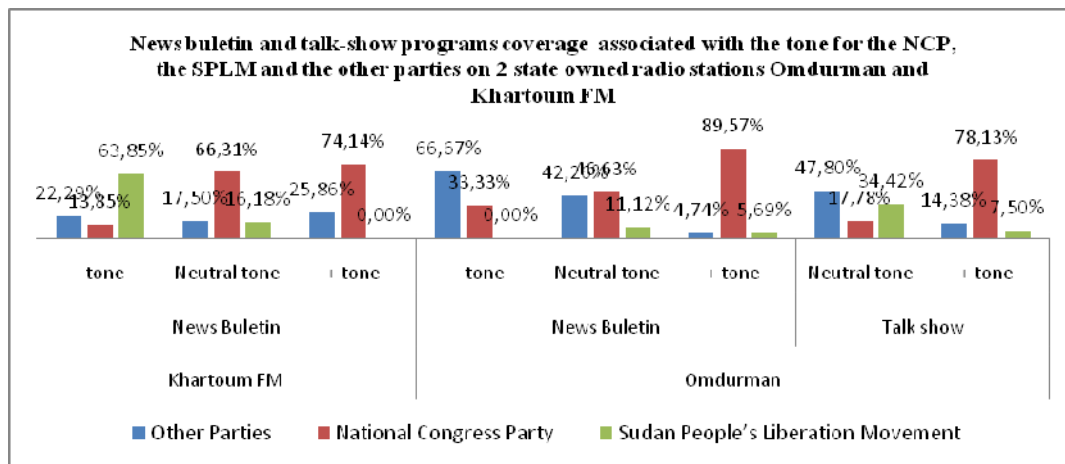
The sample comprises of:

- 14 newspapers
 - 10 in the North Ajras Al Huuiya (SPLM independent) Akhabar Al Youm (NCP independent), Al Ayaam (independent), Al Khartoum (DUP independent), Al Maidan (communist), Al Ray Al Aam (NCP), Al Rayed (NCP), Al Sahafa (independent), Al Sudani (independent), Khartoum Monitor (SPLM & SPLM DC) and Ray Al Shaab (Popular Congress).
 - 4 in the South The Citizen (daily, private), Khartoum Monitor (daily, private), Sudan Vision (daily, private), Juba Post (bi-weekly, private)
- 5 televisions
 - 4 in the North 2 state owned Sudan TV and Khartoum TV and 2 private cable TV, Blue Nile and AlShrooq. In the South the GoSS owned TV station South Sudan TV.
- 25 radio stations 18 in the North and 7 in the south. The breakdown of radios is as follows:
 - 2 radios with a national coverage (1 in the North *Omdurman Radio* and 1 in the South *Miraya FM*).
 - 10 local radios. Amongst them 7 local radios in Khartoum (3 private *Mango FM*, *100 FM* and *Raba 96 FM*, 2 institutional, *Kuwat Al Mussala* (army) and *Saheroun FM* (police), 1 religious *Al Salaam* and 1 state owned with economics content *Khartoum FM*). In the South 3 local and regional radios (1 regional radio state owned *South Sudan Radio* and 2 local radios in Juba, 1 private *Liberty FM* and *Radio Bakhita* religious).
 - 13 state capital radios. 10 state owned in the North (Radio Kassala, 98FL Dongola, El Obeid Radio, White Nile Radio, El Gezira Radio, Radio Sennar, Gedaref FM 98, North Darfour El Fasher radio, Radio El Genenya) and 2 state

owned in the South (Nyala Radio, Radio Yambio, Radio Bentiu) and 1 private radio station (Radio Good News).

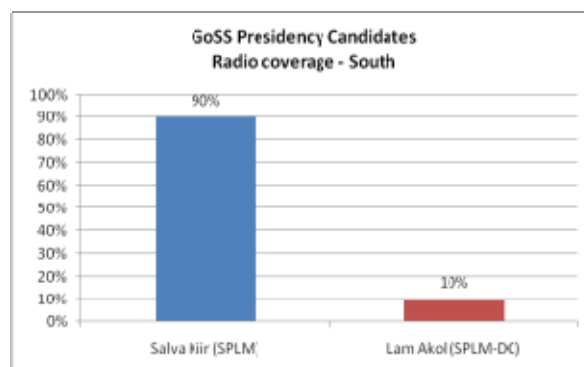
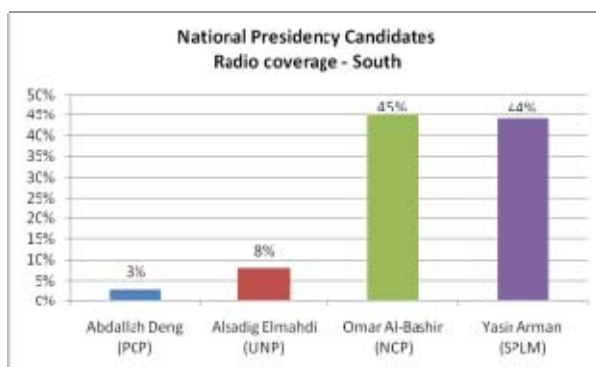
Radios coverage North



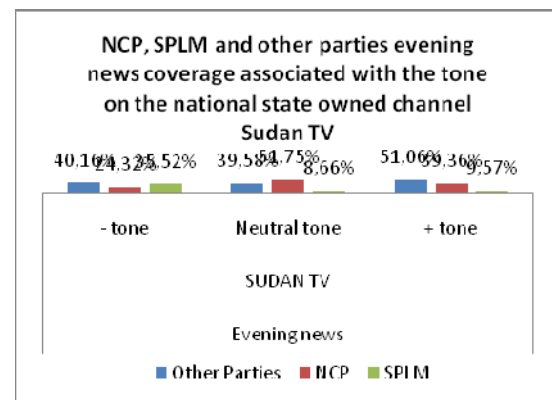
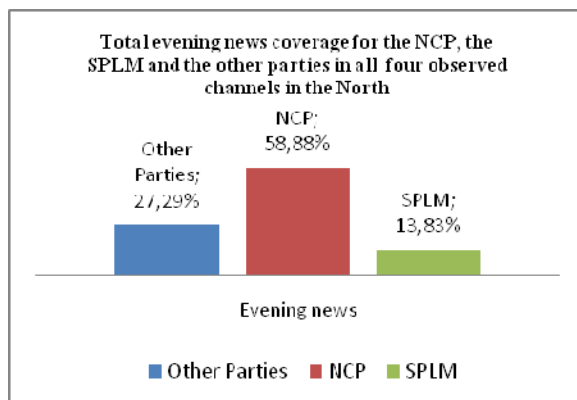
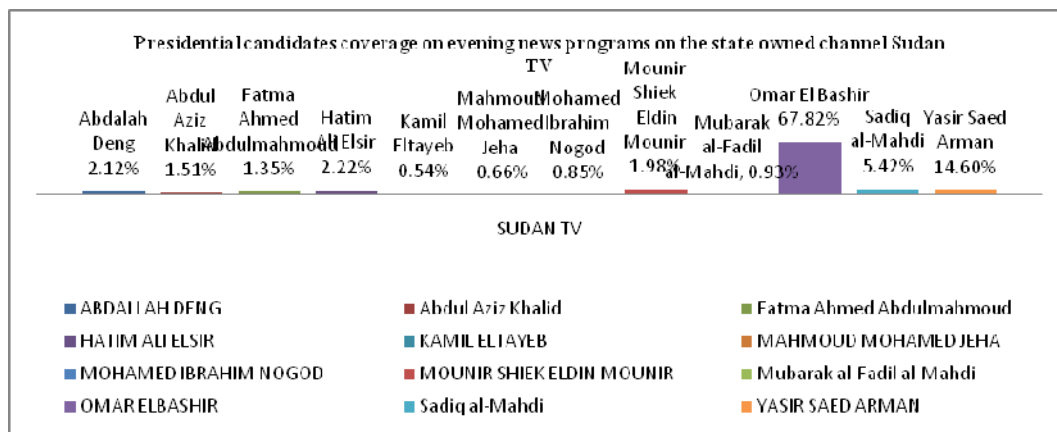
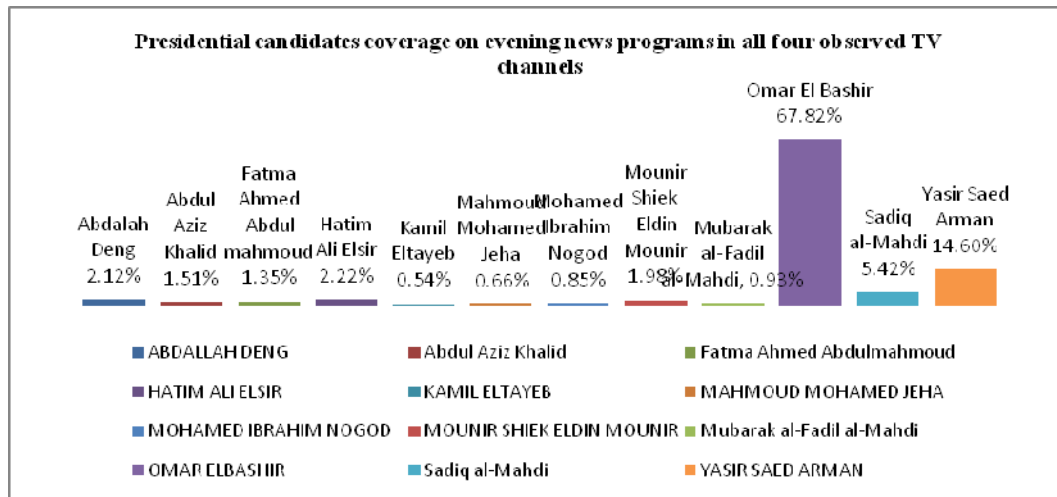


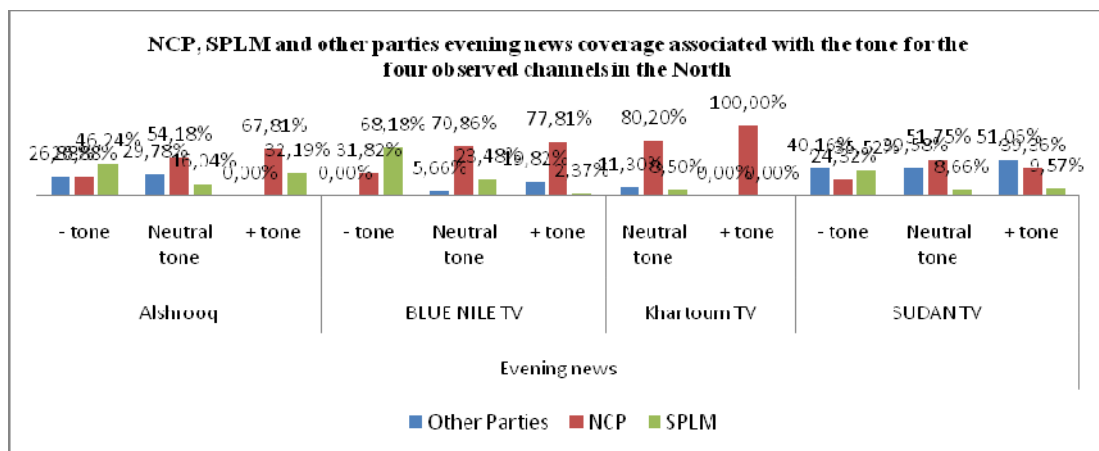
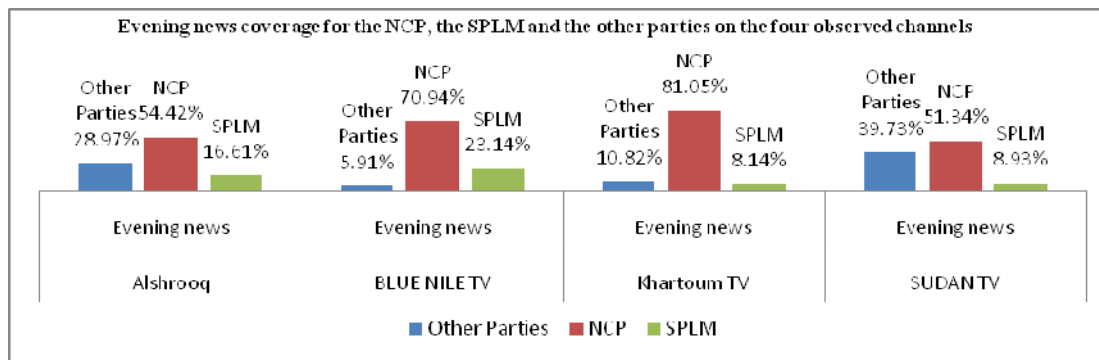
Radios coverage South

Sample: 7 Radio stations. South Sudan Radio (GoSS owned), Radio Miraya (private), Liberty FM (private), Radio Bakhita (private), Radio Yambio (Western Equatoria State. owned), Radio Bentiu (Unity State owned), Radio Good News (private).

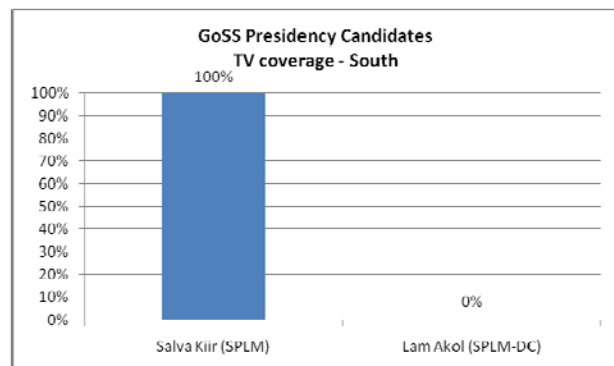
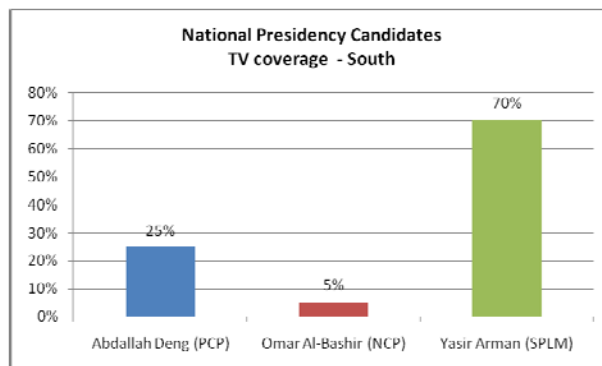


TV Coverage North



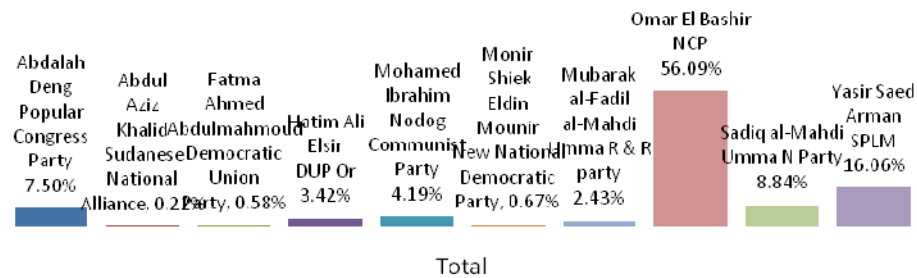


TV coverage South

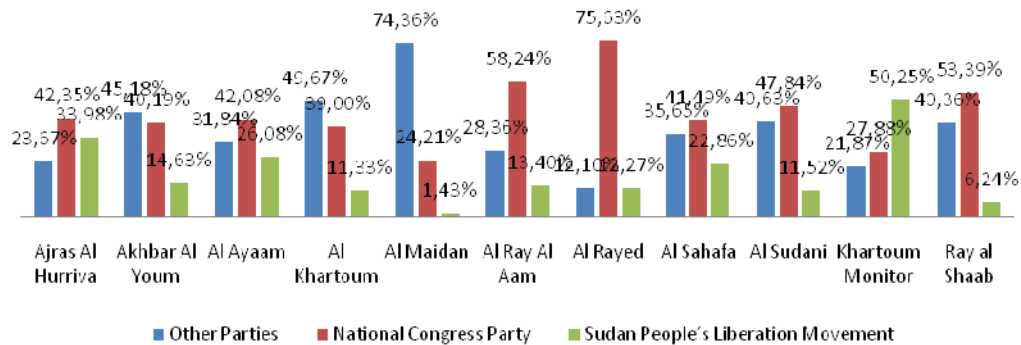


Printed press North

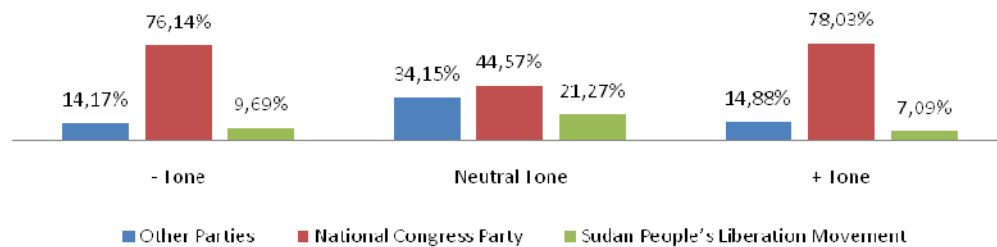
Total coverage in the printed press of all presidential candidates



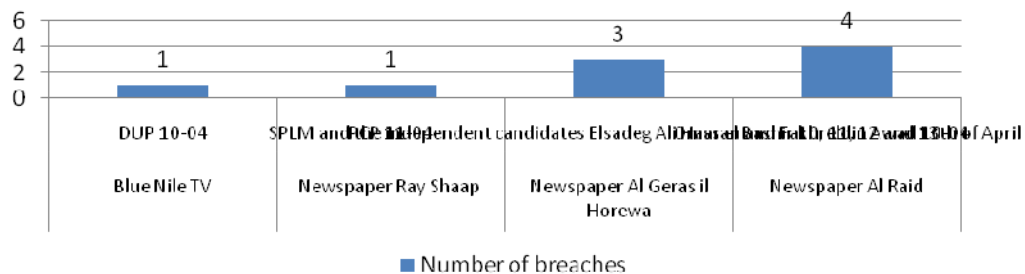
Total coverage in the printed press of the NCP, the SPLM and all the other parties



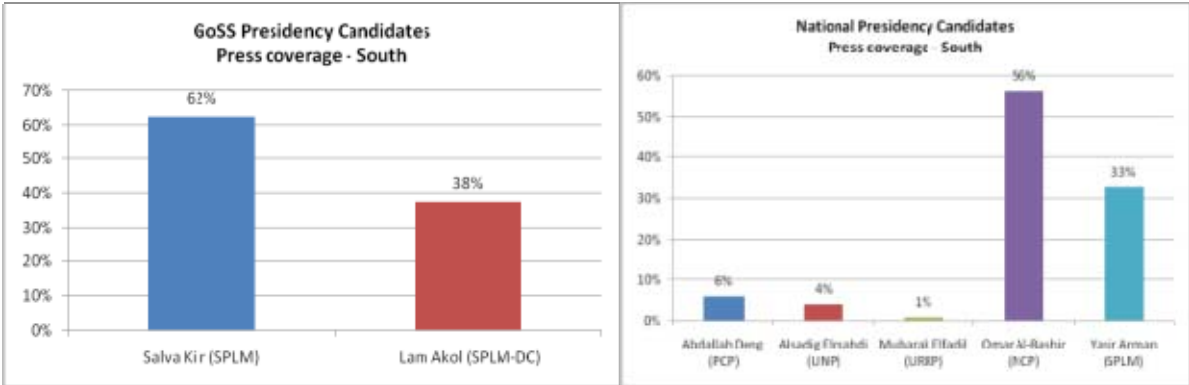
The total coverage associated with the tone in the observed panel of the printed press for the NCP, the SPLM and the other parties



Number of breaches silent period and elections days



Printed press South

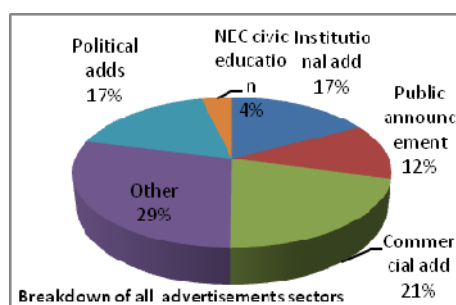
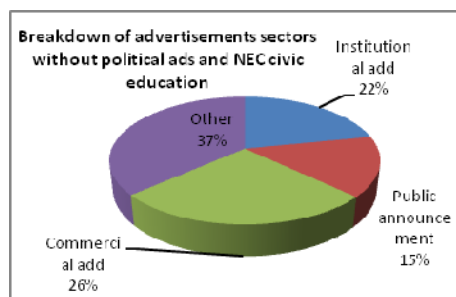
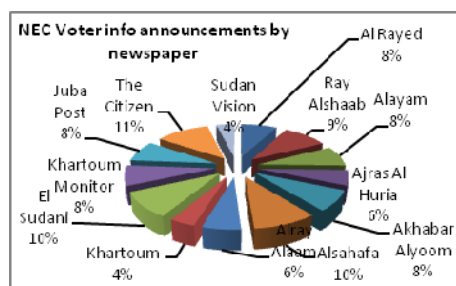
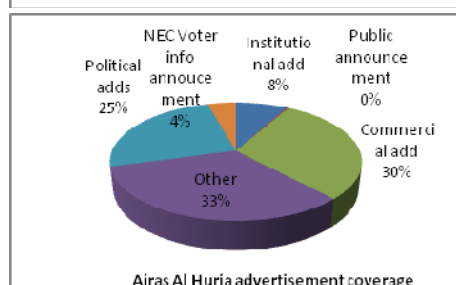
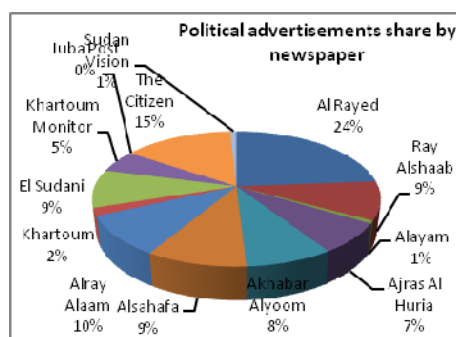


II. The advertisement market

The EU-EOM conducted an advertising study covering the electoral and post electoral period to assess the advertisement coverage in the printed press. The period covered from the 16th of March to 27th of April on 13 newspapers. The advertisement market shares was divided into four main sectors that represent the market without electoral periods but the study focussed also on the two additional electoral related issues which were the various political ads and the NEC civic education announcements. Estimated between 70 to 120 millions of \$ the narrow the advertisement market is composed of:

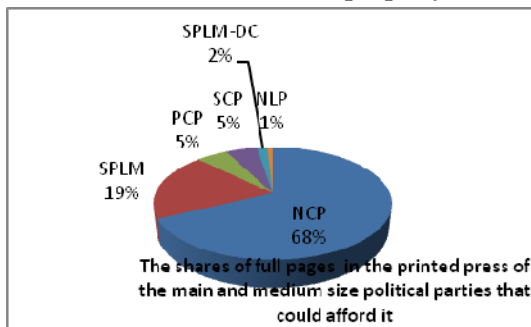
- The institutional advertisements, that represents Governments, ministries and states institutions
- The public announcements (NGO, UN other IO agencies)
- The commercial adds which represents the commercial corporate companies, and in Sudan is composed of; automobiles, banking, furniture, telecoms, air transport, soft beverages and construction.
- Others are all the small commercial ads

Additionally the study included the political parties and the NEC civic education announcements. The political parties ads and NEC civic education announcements. The share of both political ads and NEC announcements was finally limited representing only 21% of the total share, public and institutional sector represented 29% while all commercial ads reaches in total 50%. The critical papers do not have access to institutional and corporate commercial advertisement as these are state controlled, leaving them access to the small commercials ads and NGO, OI agencies announcements. Without any doubt this situation has an effect in the financial sustainability of the critical papers.



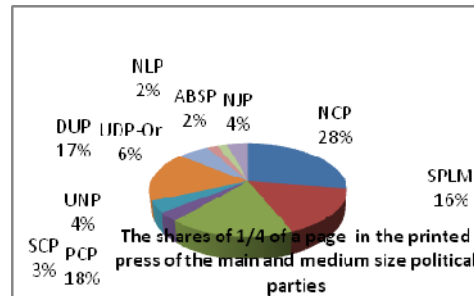
III. The communication strategy of the political parties

The lack of communication strategy for the majority of the parties is an observed fact. To be able to assess it properly the media unit interviewed the directors of



communication of the main and medium size political parties¹. It is obvious that out of the 72 parties, two main contestants SPLM and NCP had a define communication strategy and sufficient funds to conduct a media campaign. The director of the SPLM communication division At the end of 2008 the SPLM identified three levels with two subcategories of target groups

for which they responded with very well targeted key political messages: freedom, peace and prosperity. The communication section developed an awareness campaign based on three axes; why elections are important, so is registration, b) political social, economical and environmental issues and c) educational, health and cultural issues. The NCP with it superiors financial resources covered all possible fields with six key messages development, unity, peace in Darfur, freedom, education and health flooded the voters with campaigning material.



For both parties the means used were not equals. The NCP used all possible media vehicles² and formats on a national scale spending more than three millions of \$. In addition to audiovisual and printed media the static and mobiles displays was without any doubt at the advantage of the candidate El Bashir axing his billboard campaign on the his NCP personification in a variety of poses³ reaches different electoral targets.

The SPLM had serious limitations to broadcast their political ads on TV channels⁴, access to printing facilities but were able to widely radio, printed press and displays. Forums, social media, blogs, twitter, symposia, words of mouth and rallies were part of their strategy to reach on the ground the voters. The other medium size political parties, UMA, DUP-Or, Communist parties, did not planned any strategy, were not prepared financially and with the absence of clear political platform they lacked of any key message to convey to their electorate. The means they use to campaign were flyers, small posters, i n house reunions and mobiles phones. The main political

¹ NCP, SPLM, DUP-OR, Communist, Uma and PCP.

² media announcement internet, static and mobile display, printed press, TV and Radios and through traditional ways, songs, theatre, storytellers

³ The posters displayed in Khartoum targeting Arabs population shows Omar Al Bashir dressed in a very traditional Arab costume while for the southern targets he wears African style clothing holding a spear and a shield.

⁴ Originally the communication section planned a important coverage on Blue Nile but the station received pressures and had to stop the SPLM advertisement

parties⁵ setup for the electoral campaign websites but the media monitoring unit noticed that these were not dynamic. The ceiling established 28 days before polling for campaign expenditures did not act as a limitation on the use of media by political parties.

Obstructions

Due to pressures the Blue Nile TV and Mango FM had to cancel the series of schedule political advertisements of the SPLM, 1hours X 3 times on Blue Nile and 21 spots of seven different types of messages lasting 80 seconds scheduled for a period of three months. The billboard company El Jadian, that was responsible to do the static display campaign cancelled at the last minutes their agreement with the SPLM. Also the printing facilities were not available for the SPLM forcing them to print all the electoral campaign material⁶ in China. Once printed and shipped back to Port Sudan the SPLM faced administrative customs difficulties which were solved by shipping the printed material to Mombasa and finally entered in Juba and was flown to Khartoum, each flight carried 300 pieces only.

Some of the themes of the SPLM communication strategy reflected in their display campaign.



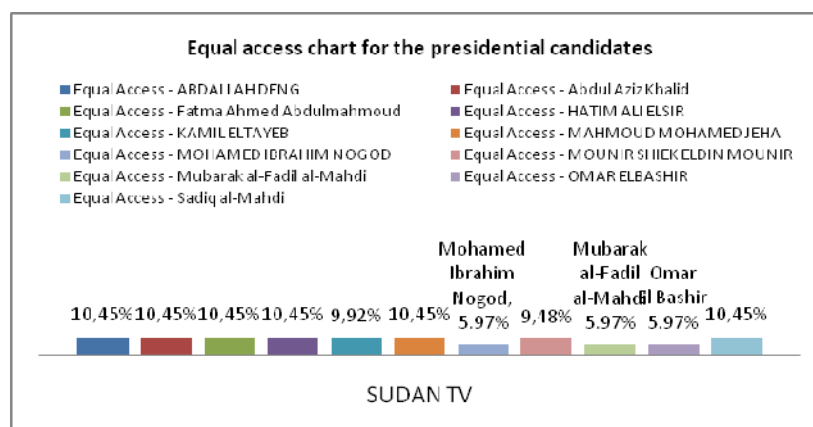
Some of the themes of the NCP communication strategy reflected in their display campaign



⁵ The NCP, the SPLM, the Uma party, the communist party, the Bath party, the Popular Congress, the democratic front the democratic Unionist Party, Ana Sudan, the African National Congress, Beja Congress and Muslim Brotherhood.

⁶ Caps, T-shirts, posters, and all merchandising

IV. The NEC Joint Media Mechanism



The Joint Media Mechanism (JMC) was set to provide free and equal air time, 20 minutes to Presidential and Gubernatorial candidates scheduled to air four times and 10 minutes for each of the 72 political parties scheduled to broadcast their platform twice. The broadcasting was allowed only on state owned media outlets. The political parties were responsible to produce their own video and or audio clips in whatever format they wished, but could not aired alive. It was a very good initiative and despite some political obstructions⁷ an agreement was found at the end of March between the MMC council and the 72 parties increasing the allocated time from 20 to 30 minutes, scheduling fifth broadcast for the Presidential and Gubernatorial candidates while political parties received 20 minutes instead of the initial 10 and third broadcast.

V. Freedom of press, cases of Intimidation and harassment of journalists

While the case of Al Hurrija is still on going with a last aborted hearing on the 9th of May. The case has gone back to the 15th of June. On 2nd March 2010 two private radio stations in Juba, *Liberty FM* and *Radio Bakhita*, have been closed down for 24 hours by the security forces. From various sources clearly *Radio Liberty* broke the NEC rules by broadcasting alive a candidate speech while *Radio Bakhita* was intimidation. Perceived as a pre election intimidation⁸ towards all private media it causes an increase of self-censorship within the journalists. At regional level we observed a strong control from the local governments on the local state-owned radio's journalists. In Unity State journalists have been forbidden from freely attend and cover public rallies. In Western Equatoria they were threatened and not allowed to freely report and inform on election issues. and on 24th March radio journalists from *Yambo Radio* received instructions from the State Minister of Information Jouseph Unungene to not allow the Independent candidate and main contestant for the State Governorship to broadcast his campaign message in the time slot (17.00 – 20.00) scheduled by the Media Committee⁹. Afterward the influence over the state-owned Radio Yambio increased, with only the incumbent Governor from the ruling party be able to access

⁷ The NEC Media Mechanism Committee was challenged by the opposition parties requesting the cancellation of the media mechanism and the formation of a new media council that includes all 72 political parties.

⁸ Even though the Ministry of Information didn't ordered and approved the intervention of the security forces

⁹ The Committee to regulate the media during the electoral campaign in Western Equatoria was named "Peaceful Campaign by Air" and formed by 2 NEC Officials, 2 representatives from State Ministry of Information and 1 Radio Director (from the state-owned Radio Yambio).

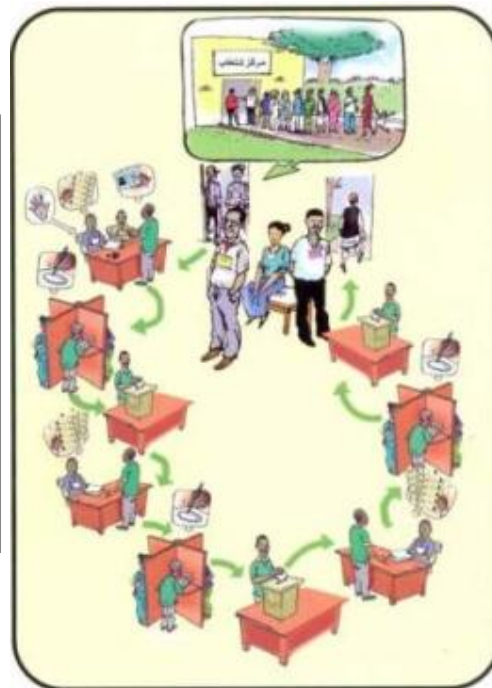
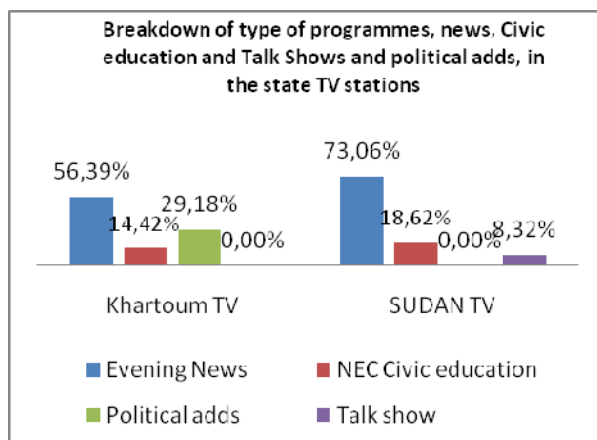
it. The peak of this process was during the election days when the Governor and candidate for SPLM didn't respect the silence period and went on air repeatedly with clear hate speeches towards the local NEC officials.

VI. Internet and social media

The information and telecommunications sector in Sudan is regulated by the National Telecommunication Corporation (NTC), and the state-owned Public Telecommunication Corporation became the Sudan Telecommunication Company (SUDATEL), allowing private investors to purchase a share in the enterprise. The number of Sudanese Internet users¹⁰ has increased in the last decade from 0,3% to 9,4%. The internet coffee shops are very popular but publicly accessible Internet is available in only 46% of the country's cities and towns with Khartoum having the best serve coverage. More than half of the users uses dialup connections and 80% of the universities are internet equipped. In January 2009 the total mobile phone penetration rate was estimated to be 23%, allegedly covering 80% of the country while landlines has 3,7% penetration rate. The telecoms market is served mainly by Zain Sudan, government-backed Sudatel/Sudani, MTN, and Canar, a fixed-line operator with a focus on next generation networks and wireless loop that accounts for 43 % of the industry. Sudatel and Canar are the historic ISP (Internet Service Provider) having a direct connectivity to the global Internet and since the opening of an underwater fiber optic cable with Saudi Arabia the number of ISP is expected to grow. Sudan Internet Society manages the domain name registration under Sudan Top Level Domain.

VII. NEC civic education posters

In many NEC civic education posters the three which is also party symbol, is displayed in 50% of the posters and leaflets that the NEC distributed and used.



¹⁰ Source open net initiatives in Sudan.

OPENING & Re-Opening	date		11 APRIL		12 APRIL		13 APRIL		14 APRIL		15 APRIL		TOTAL	
	accumulation		cases: 59	%	cases: 60	%	cases: 62	%	cases: 55	%	cases: 57	%	293	%
ENVIRONMENT														
Did you observe any form of intimidation inside the PS?	1	Y	0	0.0%	2	3.3%	3	4.8%	0	0.0%	0	0.0%	5	1.7%
		N	59	100.0%	58	96.7%	59	95.2%	55	100.0%	57	100.0%	288	98.3%
Did you observe any form of disorder inside PS?	2	Y	3	5.1%	2	3.3%	3	4.8%	0	0.0%	0	0.0%	8	2.7%
		N	56	94.9%	58	96.7%	59	95.2%	55	100.0%	57	100.0%	285	97.3%
Did you observe any campaign material inside the PS?	3	Y	2	3.4%	3	5.0%	2	3.2%	0	0.0%	1	1.8%	8	2.7%
		N	57	96.6%	57	95.0%	60	96.8%	55	100.0%	56	98.2%	285	97.3%
Were campaign activities taking place inside the PS?	4	Y	1	1.7%	2	3.4%	1	1.6%	0	0.0%	2	3.5%	6	2.1%
		N	58	98.3%	57	96.6%	61	98.4%	55	100.0%	55	96.5%	286	97.9%
Is the PS accessible for voters with disabilities?	5	Y	48	81.4%	48	80.0%	52	83.9%	51	92.7%	52	91.2%	251	85.7%
		N	11	18.6%	12	20.0%	10	16.1%	4	7.3%	5	8.8%	42	14.3%
AUTHORISED PERSONS														
Were all required PS staff present?	6	Y	59	100.0%	54	90.0%	55	88.7%	49	89.1%	43	75.4%	260	88.7%
		N	0	0.0%	6	10.0%	7	11.3%	6	10.9%	14	24.6%	33	11.3%
If NO, which were not present?	6a	Head...	0		1		2		0		0		3	
		Inking &...	0		0		1		1		3		5	
		Queue...	0		2		2		2		8		14	
		National...	0		1		1		2		1		5	
		ID officer...	0		1		0		2		2		5	
		State...	0		0		2		2		5		9	
Were party/ cand. agents present?	8	Y	57	96.6%	59	100.0%	59	95.2%	55	98.2%	55	96.5%	285	97.3%
		N	2	3.4%	0	0.0%	3	4.8%	1	1.8%	2	3.5%	8	2.7%
Were the following party/candidate agents present?	8a	NCP	37	62.7%	48	81.4%	46	74.2%	41	73.2%	41	71.9%	213	72.7%
		SPLM	21	35.6%	24	40.7%	24	38.7%	20	35.7%	20	35.1%	109	37.2%
		Other	49	83.1%	55	93.2%	50	80.6%	54	96.4%	51	89.5%	259	88.4%
		AVG. p/c agents	160	2.7	4.1	-	3.4	-	3.5	-	3.6	-		
Were domestic observers present?	9	Y	46	80.7%	44	73.3%	41	66.1%	35	64.8%	36	64.3%	202	69.9%
		N	11	19.3%	16	26.7%	21	33.9%	19	35.2%	20	35.7%	87	30.1%
Were the following domestic observers present?	9a	SuNDE (N) / SuDEMOP (SS)	29	50.9%	0	0.0%	0	0.0%	0	0.0%	0	0.0%	29	10.0%
		Others	34	59.6%	0	0.0%	0	0.0%	0	0.0%	0	0.0%	34	11.8%
		AVG. diff CSOs	109	1.9	1.6	-	1.3	-	1.2	-	1.1	-		
OPENING PROCEDURES														
Was any of the following essential material missing?	10	Y	8	13.6%	2	3.4%	7	11.5%	1	1.9%	1	1.8%	19	6.6%
		N	51	86.4%	57	96.6%	54	88.5%	52	98.1%	56	98.2%	270	93.4%
Was the following essential material missing?	10a	Voters list...	3	5.1%	1	1.7%	2	3.3%	2	3.8%	0	0.0%	8	2.8%
		Stamps...	2	3.4%	0	0.0%	0	0.0%	0	0.0%	0	0.0%	2	0.7%
		All ballot box..	3	5.1%	1	1.7%	1	1.6%	0	0.0%	0	0.0%	5	1.7%
		Indelible ink	2	3.4%	0	0.0%	0	0.0%	1	1.9%	0	0.0%	3	1.0%
		Seals	2	3.4%	0	0.0%	0	0.0%	0	0.0%	0	0.0%	2	0.7%
		Voting booths	3	5.1%	0	0.0%	0	0.0%	0	0.0%	0	0.0%	3	1.0%

Was any type of required ballot missing entirely?	11	Y	9	15.3%	4	6.8%	2	3.2%	3	5.5%	1	1.8%	19	6.5%
		N	50	84.7%	55	93.2%	60	96.8%	52	94.5%	56	98.2%	273	93.5%
Was there a sufficient quantity of each required ballot type?	12	Y	45	78.9%	50	84.7%	52	83.9%	47	85.5%	50	87.7%	244	84.1%
		N	12	21.1%	9	15.3%	10	16.1%	8	14.5%	7	12.3%	46	15.9%
Were all ballot boxes properly sealed?	14	Y	51	85.0%	59	98.3%	59	95.2%	48	87.3%	56	98.2%	273	92.9%
		N	9	15.0%	1	1.7%	3	4.8%	7	12.7%	1	1.8%	21	7.1%
Did the Head of PS check the accreditation of party/cand. agents	16	Y	42	73.7%	38	63.3%	40	65.6%	38	69.1%	33	57.9%	191	65.9%
		N	15	26.3%	22	36.7%	21	34.4%	17	30.9%	24	42.1%	99	34.1%
Were any unauthorised persons present at the polling station?	17	Y	6	10.2%	4	6.7%	1	1.6%	1	1.8%	2	3.5%	14	4.8%
		N	53	89.8%	56	93.3%	61	98.4%	54	98.2%	55	96.5%	279	95.2%
Have you observed any disruption inside the PS during the	18	Y	2	3.4%	0	0.0%	1	1.6%	1	1.9%	3	5.3%	7	2.4%
		N	57	96.6%	59	100.0%	61	98.4%	53	98.1%	54	94.7%	284	97.6%
Were any formal objections recorded on Form No.7?	19	Y	0	0.0%	4	6.7%	3	4.8%	3	5.6%	4	7.0%	14	4.8%
		N	58	100.0%	56	93.3%	59	95.2%	51	94.4%	53	93.0%	277	95.2%
ASSESSMENT														
Evaluate the general environment/atmosphere inside the polling station	20	A. Very good	22	37.3%	21	35.6%	24	38.7%	17	32.1%	19	33.3%	103	35.5%
		B. Good	28	47.5%	35	59.3%	32	51.6%	33	62.3%	35	61.4%	163	56.2%
		C. Fair	6	10.2%	3	5.1%	5	8.1%	3	5.7%	2	3.5%	19	6.6%
		D. Poor	3	5.1%	0	0.0%	1	1.6%	0	0.0%	1	1.8%	5	1.7%
		E. Very Poor	0	0.0%	0	0.0%	0	0.0%	0	0.0%	0	0.0%	0	0.0%
Evaluate the performance of the PS staff	21	A. Very good	12	20.3%	13	22.0%	23	36.5%	17	32.1%	19	33.9%	84	29.0%
		B. Good	27	45.8%	34	57.6%	24	38.1%	26	49.1%	26	46.4%	137	47.2%
		C. Fair	13	22.0%	12	20.3%	14	22.2%	8	15.1%	8	14.3%	55	19.0%
		D. Poor	5	8.5%	0	0.0%	2	3.2%	2	3.8%	3	5.4%	12	4.1%
		E. Very Poor	2	3.4%	0	0.0%	0	0.0%	0	0.0%	0	0.0%	2	0.7%
Evaluate the transparency of the opening process	22	A. Very good	24	40.7%	17	28.8%	24	39.3%	17	32.1%	19	33.3%	101	34.9%
		B. Good	28	47.5%	39	66.1%	35	57.4%	32	60.4%	30	52.6%	164	56.7%
		C. Fair	5	8.5%	1	1.7%	2	3.3%	3	5.7%	6	10.5%	17	5.9%
		D. Poor	2	3.4%	2	3.4%	0	0.0%	1	1.9%	2	3.5%	7	2.4%
		E. Very Poor	0	0.0%	0	0.0%	0	0.0%	0	0.0%	0	0.0%	0	0.0%
Evaluate the performance of the domestic observers	23	A. Very good	8	16.0%	10	21.3%	13	27.7%	7	17.9%	11	25.0%	49	21.6%
		B. Good	30	60.0%	31	66.0%	20	42.6%	27	69.2%	27	61.4%	135	59.5%
		C. Fair	9	18.0%	5	10.6%	14	29.8%	4	10.3%	5	11.4%	37	16.3%
		D. Poor	2	4.0%	0	0.0%	0	0.0%	0	0.0%	1	2.3%	3	1.3%
		E. Very Poor	1	2.0%	1	2.1%	0	0.0%	1	2.6%	0	0.0%	3	1.3%
Evaluate the performance of the party/cand. Agents	24	A. Very good	6	10.5%	13	22.4%	11	18.6%	10	19.2%	13	24.1%	53	18.9%
		B. Good	38	66.7%	38	65.5%	34	57.6%	34	65.4%	29	53.7%	173	61.8%
		C. Fair	9	15.8%	7	12.1%	11	18.6%	8	15.4%	10	18.5%	45	16.1%
		D. Poor	3	5.3%	0	0.0%	3	5.1%	0	0.0%	2	3.7%	8	2.9%
		E. Very Poor	1	1.8%	0	0.0%	0	0.0%	0	0.0%	0	0.0%	1	0.4%
Your overall assessment of the opening process	25	A. Very good	9	15.5%	16	27.1%	19	31.1%	16	30.8%	16	28.1%	76	26.5%
		B. Good	32	55.2%	38	64.4%	32	52.5%	26	50.0%	33	57.9%	161	56.1%
		C. Fair	9	15.5%	5	8.5%	10	16.4%	9	17.3%	5	8.8%	38	13.2%
		D. Poor	7	12.1%	0	0.0%	0	0.0%	1	1.9%	3	5.3%	11	3.8%
		E. Very Poor	1	1.7%	0	0.0%	0	0.0%	0	0.0%	0	0.0%	1	0.3%
Your overall assessment of the opening process	25	GOOD/FAIR	50	86.2%	59	100.0%	61	100.0%	51	98.1%	54	94.7%	275	95.8%
		POOR	8	13.8%	0	0.0%	0	0.0%	1	1.9%	3	5.3%	12	4.2%

POLLING	date		11 APRIL		12 APRIL		13 APRIL		14 APRIL		15 APRIL		TOTAL	
	PS visited:		visited: 455		visited: 551		visited: 450		visited: 434		visited: 396		visited: 2286	
	ACCUMULATION		Cases	%	Cases	%	Cases	%	Cases	%	Cases	%	Cases	%
ENVIRONMENT														
Did you observe any form of intimidation inside the PS?	1	Y	12	2.6%	14	2.5%	16	3.6%	15	3.5%	23	5.8%	80	3.5%
		N	443	97.4%	537	97.5%	434	96.4%	419	96.5%	373	94.2%	2206	96.5%
Did you observe any form of disorder inside PS?	2	Y	25	5.5%	21	3.8%	19	4.2%	7	1.6%	27	6.9%	99	4.3%
		N	432	94.5%	529	96.2%	436	95.8%	429	98.4%	367	93.1%	2193	95.7%
Did you observe any campaign material inside the PS?	3	Y	6	1.3%	6	1.1%	8	1.7%	4	0.9%	8	2.1%	32	1.4%
		N	451	98.7%	545	98.9%	450	98.3%	422	99.1%	379	97.9%	2247	98.6%
Were campaign activities taking place inside the PS?	4	Y	8	1.8%	6	1.1%	3	0.7%	0	0.0%	9	2.2%	26	1.1%
		N	447	98.2%	545	98.9%	455	99.3%	435	100.0%	392	97.8%	2274	98.9%
Is the PS accessible for voters with disabilities?	5	Y	377	82.7%	479	86.0%	404	88.4%	392	90.1%	368	92.7%	2020	87.7%
		N	79	17.3%	78	14.0%	53	11.6%	43	9.9%	29	7.3%	282	12.3%
Was the police / security presence at the PS according to the regulations?	6	Y	422	92.3%	513	93.8%	424	92.6%	405	93.5%	365	94.6%	2129	93.3%
		N	35	7.7%	34	6.2%	34	7.4%	28	6.5%	21	5.4%	152	6.7%
Were the PS officers performing their duties in a non-partisan manner?	7	Y	418	92.1%	514	93.5%	426	94.7%	378	96.9%	336	97.1%	2072	94.6%
		N	36	7.9%	36	6.5%	24	5.3%	12	3.1%	10	2.9%	118	5.4%
Were there any restrictions that prevented party/ cand. agents from performing their duties?	8	Y	17	3.8%	17	3.2%	5	1.1%	3	0.7%	8	2.3%	50	2.3%
		N	427	96.2%	516	96.8%	448	98.9%	414	99.3%	344	97.7%	2149	97.7%
		n/a	10		20		5		13		14		62	
Were there any restrictions that prevented domestic observers from performing their duties?	9	Y	7	1.9%	8	1.7%	8	2.2%	4	1.2%	7	2.5%	34	1.9%
		N	366	98.1%	450	98.3%	363	97.8%	328	98.8%	276	97.5%	1783	98.1%
		n/a	84		92		86		100		78		440	
Was the polling interrupted for some hours during the day?	10	Y	14	3.1%	18	3.3%	7	1.5%	27	6.2%	25	6.6%	91	4.0%
		N	443	96.9%	533	96.7%	449	98.5%	411	93.8%	354	93.4%	2190	96.0%
AUTHORISED PERSONS														
Were all required PS staff present?	11	Y	446	97.2%	537	97.5%	415	90.8%	393	90.1%	351	90.5%	2142	93.5%
		N	13	2.8%	14	2.5%	42	9.2%	43	9.9%	37	9.5%	149	6.5%
If NO, which were not present?	11a	PS Head	4		3		11		16		11		45	
		Inking & execu...	2		1		2		6		4		15	
		Queue contro...	2		3		6		11		18		40	
		National asse...	1		1		6		4		3		15	
		ID officer	1		5		6		4		4		20	
		State assemb...	0		2		2		13		3		20	
		Southern Sud...	1		1		3		2		0		7	
Were party/ cand. agents present?	13	Y	451	99.3%	537	98.7%	453	98.9%	458	98.9%	383	98.7%	2282	98.9%
		N	3	0.7%	7	1.3%	5	1.1%	5	1.1%	5	1.3%	25	1.1%
Were the following party/candidate agents present?	13a	NCP	366	81.2%	450	83.8%	377	83.2%	343	74.9%	292	76.2%	1828	80.1%
		SPLM	181	40.1%	192	35.8%	167	36.9%	151	33.0%	134	35.0%	825	36.2%
		Other	408	90.5%	501	93.3%	402	88.7%	406	88.6%	377	98.4%	2094	91.8%
Were domestic observers present?	14	Y	308	69.8%	372	68.9%	290	64.2%	241	59.5%	237	60.3%	1448	64.9%
		N	133	30.2%	168	31.1%	162	35.8%	164	40.5%	156	39.7%	783	35.1%
Were the following domestic observers present?	14a	SuNDE (N) / SuDEMOP (SS)	150	48.7%	172	46.2%	122	42.1%	99	41.1%	86	36.3%	629	43.4%
		Others	253	82.1%	283	76.1%	223	76.9%	184	76.3%	190	80.2%	1133	78.2%
		Y	50	11.0%	38	7.0%	27	5.9%	24	5.6%	15	3.9%	154	6.8%
Were any unauthorised persons present at the polling station?	15	N	405	89.0%	507	93.0%	432	94.1%	408	94.4%	368	96.1%	2120	93.2%

POLLING PROCEDURES														
Were all essential materials available?	19	Y	383	83.8%	453	84.2%	412	90.5%	386	88.7%	346	89.4%	1980	87.1%
Were the following essential materials missing?	19a	N	74	16.2%	85	15.8%	43	9.5%	49	11.3%	41	10.6%	292	12.9%
		Indelible ink	15	3.3%	0	0.0%	1	0.2%	0	0.0%	0	0.0%	16	0.7%
		All ballot box..	22	4.8%	1	0.2%	1	0.2%	1	0.2%	2	0.5%	27	1.2%
		all types of requ..	30	6.6%	18	3.3%	10	2.2%	16	3.7%	10	2.6%	84	3.7%
		Stamp	16	3.5%	0	0.0%	1	0.2%	0	0.0%	0	0.0%	17	0.7%
		Voting booths	26	5.7%	3	0.6%	3	0.7%	8	1.8%	12	3.1%	52	2.3%
		sufficient # of ..	51	11.2%	61	11.3%	19	4.2%	15	3.4%	7	1.8%	153	6.7%
Were all ballot boxes properly sealed?	20	Seals	16	3.5%	2	0.4%	0	0.0%	0	0.0%	0	0.0%	18	0.8%
		Voter list used...	20	4.4%	11	2.0%	9	2.0%	19	4.4%	12	3.1%	71	3.1%
Were voters' fingers checked for traces of indelible ink?	21	Y	412	91.2%	499	91.4%	393	91.8%	306	93.3%	258	90.2%	1868	91.6%
		N	40	8.8%	47	8.6%	35	8.2%	22	6.7%	28	9.8%	172	8.4%
Was every voter identified according to procedures?	22	Y	360	79.8%	462	85.4%	373	86.9%	291	88.7%	250	85.6%	1736	85.1%
		N	91	20.2%	79	14.6%	56	13.1%	37	11.3%	42	14.4%	305	14.9%
Was every voter's name crossed-out on the voters list?	23	Y	431	95.8%	498	92.7%	396	92.3%	309	93.4%	283	95.3%	1917	93.8%
		N	19	4.2%	39	7.3%	33	7.7%	22	6.6%	14	4.7%	127	6.2%
Was the back of the ballot paper stamped with the PS stamp at the time of issuing?	24	Y	443	96.9%	538	98.7%	418	97.9%	324	99.7%	288	99.0%	2011	98.3%
		N	14	3.1%	7	1.3%	9	2.1%	1	0.3%	3	1.0%	34	1.7%
Was the voter's left index finger marked with indelible ink?	25	Y	440	97.8%	532	98.3%	420	98.4%	316	98.1%	282	98.6%	1990	98.2%
		N	10	2.2%	9	1.7%	7	1.6%	6	1.9%	4	1.4%	36	1.8%
Were disabled voters assisted according to procedures?	26	Y	135	85.4%	138	90.2%	82	81.2%	38	79.2%	19	65.5%	412	84.3%
		N	23	14.6%	15	9.8%	19	18.8%	10	20.8%	10	34.5%	77	15.7%
		n/a	293		394		344		325		294		1650	
Did you observe any case of voters receiving more than one ballot paper per election type?	27	Y	8	1.8%	5	0.9%	5	1.2%	0	0.0%	3	1.0%	21	1.0%
		N	441	98.2%	536	99.1%	426	98.8%	327	100.0%	284	99.0%	2014	99.0%
Did you observe any case of proxy voting?	28	Y	16	3.6%	16	3.0%	7	1.6%	7	2.1%	2	0.7%	48	2.4%
		N	432	96.4%	525	97.0%	424	98.4%	320	97.9%	285	99.3%	1986	97.6%
Did you observe any case of group voting?	29	Y	27	5.9%	27	5.0%	12	2.8%	12	3.7%	7	2.4%	85	4.2%
		N	428	94.1%	514	95.0%	421	97.2%	315	96.3%	280	97.6%	1958	95.8%
Did you observe any case of under-aged voting?	30	Y	22	4.8%	30	5.5%	16	3.7%	6	1.8%	9	3.1%	83	4.1%
		N	432	95.2%	511	94.5%	417	96.3%	321	98.2%	278	96.9%	1959	95.9%
Did you observe any case of multiple voting?	31	Y	6	1.3%	7	1.3%	7	1.6%	1	0.3%	0	0.0%	21	1.0%
		N	445	98.7%	534	98.7%	426	98.4%	326	99.7%	287	100.0%	2018	99.0%
Did you observe any case of 'public' voting?	32	Y	20	4.4%	13	2.4%	10	2.3%	11	3.4%	6	2.1%	60	2.9%
		N	431	95.6%	528	97.6%	423	97.7%	316	96.6%	281	97.9%	1979	97.1%
Was the secrecy of the vote breached by a person other than the voter?	33	Y	70	15.5%	73	13.5%	35	8.1%	20	6.1%	27	9.4%	225	11.0%
		N	382	84.5%	468	86.5%	398	91.9%	306	93.9%	259	90.6%	1813	89.0%
Were any voters refused the right to vote?	34	Y	36	7.9%	39	7.3%	27	6.2%	30	8.5%	28	9.5%	160	7.7%
		N	421	92.1%	497	92.7%	406	93.8%	321	91.5%	266	90.5%	1911	92.3%
Does the layout of the polling station ensure the secrecy of the vote?	35	Y	347	75.9%	441	80.5%	393	86.8%	366	87.1%	313	82.4%	1860	82.4%
		N	110	24.1%	107	19.5%	60	13.2%	54	12.9%	67	17.6%	398	17.6%
Did the Head of PS enter properly the required information into all polling record Forms?	36	Y	188	41.5%	284	51.5%	283	62.1%	253	58.8%	235	61.5%	1243	54.7%
		N	265	58.5%	267	48.5%	173	37.9%	177	41.2%	147	38.5%	1029	45.3%

OBJECTIONS														
Were any formal objections recorded on the Form No.7 by the time of your arrival?	37	Y	33	7.2%	82	15.0%	109	23.8%	123	28.8%	111	28.8%	458	20.1%
		N	423	92.8%	466	85.0%	349	76.2%	304	71.2%	275	71.2%	1817	79.9%
Were any formal objections recorded on the Form No.7 during your observation?	38	Y	8	1.8%	14	2.6%	12	2.6%	22	5.1%	8	2.1%	64	2.8%
		N	448	98.2%	534	97.4%	441	97.4%	408	94.9%	378	97.9%	2209	97.2%
ASSESSMENT														
Evaluate the general environment/atmosphere inside the polling station	39	A. Very good	102	22.5%	132	24.1%	122	26.9%	98	22.7%	84	21.4%	538	23.6%
		B. Good	239	52.8%	304	55.5%	263	58.1%	238	55.2%	212	53.9%	1256	55.1%
		C. Fair	86	19.0%	78	14.2%	57	12.6%	78	18.1%	55	14.0%	354	15.5%
		D. Poor	19	4.2%	23	4.2%	5	1.1%	15	3.5%	23	5.9%	85	3.7%
		E. Very Poor	7	1.5%	11	2.0%	6	1.3%	2	0.5%	19	4.8%	45	2.0%
Evaluate the performance of the PS staff	40	A. Very good	83	18.4%	114	20.8%	109	24.5%	89	23.2%	76	22.2%	471	21.7%
		B. Good	224	49.6%	280	51.2%	208	46.8%	162	42.3%	147	43.0%	1021	47.1%
		C. Fair	103	22.8%	94	17.2%	93	20.9%	92	24.0%	78	22.8%	460	21.2%
		D. Poor	32	7.1%	44	8.0%	26	5.9%	32	8.4%	22	6.4%	156	7.2%
		E. Very Poor	10	2.2%	15	2.7%	8	1.8%	8	2.1%	19	5.6%	60	2.8%
Evaluate the transparency of the polling process	41	A. Very good	99	22.0%	111	20.2%	96	21.8%	87	23.9%	69	21.3%	462	21.7%
		B. Good	256	56.8%	316	57.6%	255	58.0%	184	50.5%	165	50.9%	1176	55.3%
		C. Fair	66	14.6%	79	14.4%	71	16.1%	70	19.2%	57	17.6%	343	16.1%
		D. Poor	18	4.0%	28	5.1%	12	2.7%	14	3.8%	17	5.2%	89	4.2%
		E. Very Poor	12	2.7%	15	2.7%	6	1.4%	9	2.5%	16	4.9%	58	2.7%
Evaluate the performance of the domestic observers	42	A. Very good	42	11.9%	53	12.4%	43	13.3%	34	12.3%	35	14.3%	207	12.7%
		B. Good	203	57.5%	241	56.2%	167	51.5%	136	49.3%	118	48.4%	865	53.2%
		C. Fair	74	21.0%	105	24.5%	81	25.0%	74	26.8%	70	28.7%	404	24.8%
		D. Poor	25	7.1%	20	4.7%	23	7.1%	23	8.3%	13	5.3%	104	6.4%
		E. Very Poor	9	2.5%	10	2.3%	10	3.1%	9	3.3%	8	3.3%	46	2.8%
Evaluate the performance of the party/cand. Agents	43	A. Very good	54	12.1%	60	11.0%	46	10.5%	44	11.5%	38	11.0%	242	11.2%
		B. Good	254	56.8%	289	53.0%	241	54.8%	189	49.6%	157	45.6%	1130	52.4%
		C. Fair	104	23.3%	142	26.1%	113	25.7%	101	26.5%	108	31.4%	568	26.3%
		D. Poor	25	5.6%	38	7.0%	31	7.0%	36	9.4%	26	7.6%	156	7.2%
		E. Very Poor	10	2.2%	16	2.9%	9	2.0%	11	2.9%	15	4.4%	61	2.8%
Your overall assessment of the polling process	44	A. Very good	69	15.3%	91	16.6%	89	20.4%	84	22.2%	61	18.1%	394	18.3%
		B. Good	239	52.9%	294	53.6%	230	52.6%	178	47.1%	159	47.2%	1100	51.1%
		C. Fair	97	21.5%	109	19.9%	87	19.9%	82	21.7%	82	24.3%	457	21.2%
		D. Poor	23	5.1%	37	6.8%	18	4.1%	20	5.3%	17	5.0%	115	5.3%
		E. Very Poor	24	5.3%	17	3.1%	13	3.0%	14	3.7%	18	5.3%	86	4.0%
Your overall assessment of the polling process	44	GOOD AND FAIR	405	89.6%	494	90.1%	406	92.9%	344	91.0%	302	89.6%	1951	90.7%
		POOR	47	10.4%	54	9.9%	31	7.1%	34	9.0%	35	10.4%	201	9.3%

CLOSING		date: ACCUMULATION	11 APRIL		12 APRIL		13 APRIL		14 APRIL		15 APRIL		TOTAL	
			cases 55	%	cases 54	%	cases 56	%	cases 49	%	cases 57	%	cases 270	%
AUTHORISED AND UNAUTHORISED PERSONS IN THE PS														
Were all required PS staff present?	1	Y	52	94.5%	50	92.6%	54	96.4%	43	87.8%	55	98.2%	254	94.1%
		N	3	5.5%	4	7.4%	2	3.6%	6	12.2%	1	1.8%	16	5.9%
If NO, which were not present?	1a	Head of PS	2		1		0		1		1		5	
		Inking &...	0		0		0		1		0		1	
		Queue contr...	2		2		1		1		0		6	
		National...	0		0		0		2		0		2	
		ID officer...	0		0		1		1		0		2	
		State...	0		0		1		2		0		3	
		Southern Sud...	0		1		0		0		0		1	
How many of the PS staff were women?	2	TOTAL PERCENT	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
Were party/ cand. agents present?	3	Y	55	100.0%	54	100.0%	54	98.2%	48	100.0%	56	100.0%	267	99.6%
		N	0	0.0%	0	0.0%	1	1.8%	0	0.0%	0	0.0%	1	0.4%
Were the following party/candidate agents present?	3a	NCP	47	85.5%	48	88.9%	48	87.3%	47	97.9%	48	85.7%	238	88.8%
		SPLM	22	40.0%	27	50.0%	22	40.0%	19	39.6%	23	41.1%	113	42.2%
		Other	50	90.9%	49	90.7%	51	92.7%	56	116.7%	55	98.2%	261	97.4%
		AVG. p/c agents	4.7	-	4.9	-	5.1	-	5.4	-	5.0	-		
Were domestic observers present?	4	Y	42	76.4%	41	75.9%	43	76.8%	37	75.5%	47	85.5%	210	78.1%
		N	13	23.6%	13	24.1%	13	23.2%	12	24.5%	8	14.5%	59	21.9%
Were the following domestic observers present?	4a	SuNDE (N) / SuDEMOP (SS)	21	38.2%	22	40.7%	16	28.6%	12	24.5%	22	40.0%	93	34.6%
		Others	34	61.8%	30	55.6%	38	67.9%	36	73.5%	40	72.7%	178	66.2%
		AVG. diff CSOs	1.8	-	1.7	-	1.7	-	1.6	-	1.9	-		
Were any unauthorised persons present at the polling station?	5	Y	4	7.4%	5	9.3%	8	14.3%	3	6.1%	6	10.9%	26	9.7%
		N	50	92.6%	49	90.7%	48	85.7%	46	93.9%	49	89.1%	242	90.3%
DAILY PACKING AND STORING PROCEDURES														
Did the Head of PS seal the slots of all ballot boxes properly and record the serial	6	Y	34	60.7%	37	68.5%	42	75.0%	40	81.6%	40	74.1%	193	71.7%
		N	22	39.3%	17	31.5%	14	25.0%	9	18.4%	14	25.9%	76	28.3%
Did the party/cand. agents record the serial # of the additional seals for the	7	Y	53	96.4%	50	92.6%	54	96.4%	48	100.0%	55	100.0%	260	97.0%
		N	2	3.6%	4	7.4%	2	3.6%	0	0.0%	0	0.0%	8	3.0%
Did the domestic observers record the serial # of the additional seals for the	8	Y	40	78.4%	39	86.7%	43	87.8%	38	100.0%	47	95.9%	207	89.2%
		N	11	21.6%	6	13.3%	6	12.2%	0	0.0%	2	4.1%	25	10.8%
Did the PS staff complete the DAILY REPORT Form No.8?	9	Y	20	37.0%	31	57.4%	28	50.0%	29	59.2%			108	50.7%
		N	34	63.0%	23	42.6%	28	50.0%	20	40.8%			105	49.3%
Was all election material stored in an orderly manner?	10	Y	48	87.3%	49	90.7%	54	96.4%	46	95.8%	55	98.2%	252	93.7%
		N	7	12.7%	5	9.3%	2	3.6%	2	4.2%	1	1.8%	17	6.3%
Was all election material stored safely?	11	Y	52	94.5%	53	98.1%	55	98.2%	49	100.0%	54	96.4%	263	97.4%
		N	3	5.5%	1	1.9%	1	1.8%	0	0.0%	2	3.6%	7	2.6%
OBJECTIONS														
Were any formal objections recorded on the Form No.7?	12	Y	8	14.5%	3	5.7%	3	5.4%	2	4.1%	7	12.3%	23	8.5%
		N	47	85.5%	50	94.3%	53	94.6%	47	95.9%	50	87.7%	247	91.5%
TRANSPARENCY														
Had the party /cand. agents unrestricted view of the daily closing process?	13	Y	50	90.9%	45	83.3%	51	91.1%	46	93.9%	52	92.9%	244	90.4%
		N	5	9.1%	9	16.7%	5	8.9%	3	6.1%	4	7.1%	26	9.6%
		n/a	0		0		0		0		0		0	
Had the domestic observers unrestricted view of the daily closing process?	14	Y	39	92.9%	35	83.3%	42	91.3%	38	92.7%	45	93.8%	199	90.9%
		N	3	7.1%	7	16.7%	4	8.7%	3	7.3%	3	6.3%	20	9.1%
		n/a	13		12		10		7		7		49	
ASSESSMENT														
Evaluate the general environment/atmosphere inside the polling	15	A. Very good	8	14.8%	15	27.8%	13	23.2%	20	40.8%	14	25.5%	70	26.1%
		B. Good	29	53.7%	30	55.6%	33	58.9%	20	40.8%	32	58.2%	144	53.7%
		C. Fair	14	25.9%	6	11.1%	7	12.5%	9	18.4%	3	5.5%	39	14.6%

station		D. Poor	3	5.6%	2	3.7%	2	3.6%	0	0.0%	5	9.1%	12	4.5%
		E. Very Poor	0	0.0%	1	1.9%	1	1.8%	0	0.0%	1	1.8%	3	1.1%
Evaluate the performance of the PS staff	16	A. Very good	4	7.4%	12	22.2%	13	23.6%	18	36.7%	12	21.8%	59	22.1%
		B. Good	23	42.6%	28	51.9%	20	36.4%	15	30.6%	28	50.9%	114	42.7%
		C. Fair	16	29.6%	7	13.0%	17	30.9%	16	32.7%	9	16.4%	65	24.3%
		D. Poor	10	18.5%	6	11.1%	3	5.5%	0	0.0%	5	9.1%	24	9.0%
		E. Very Poor	1	1.9%	1	1.9%	2	3.6%	0	0.0%	1	1.8%	5	1.9%
Evaluate the transparency of the daily closing procedures	17	A. Very good	8	14.8%	16	29.6%	15	26.8%	19	38.8%	16	29.1%	74	27.6%
		B. Good	31	57.4%	31	57.4%	26	46.4%	21	42.9%	29	52.7%	138	51.5%
		C. Fair	9	16.7%	4	7.4%	12	21.4%	9	18.4%	6	10.9%	40	14.9%
		D. Poor	5	9.3%	1	1.9%	2	3.6%	0	0.0%	1	1.8%	9	3.4%
		E. Very Poor	1	1.9%	2	3.7%	1	1.8%	0	0.0%	3	5.5%	7	2.6%
Evaluate the performance of the domestic observers	18	A. Very good	7	15.2%	11	24.4%	9	19.6%	12	33.3%	12	25.0%	51	23.1%
		B. Good	28	60.9%	22	48.9%	21	45.7%	16	44.4%	28	58.3%	115	52.0%
		C. Fair	8	17.4%	9	20.0%	11	23.9%	8	22.2%	6	12.5%	42	19.0%
		D. Poor	3	6.5%	2	4.4%	2	4.3%	0	0.0%	2	4.2%	9	4.1%
		E. Very Poor	0	0.0%	1	2.2%	3	6.5%	0	0.0%	0	0.0%	4	1.8%
Evaluate the performance of the party/cand. Agents	19	A. Very good	7	13.0%	11	20.4%	11	19.6%	14	28.6%	11	20.0%	54	20.1%
		B. Good	33	61.1%	26	48.1%	24	42.9%	25	51.0%	30	54.5%	138	51.5%
		C. Fair	13	24.1%	13	24.1%	16	28.6%	10	20.4%	10	18.2%	62	23.1%
		D. Poor	0	0.0%	4	7.4%	4	7.1%	0	0.0%	2	3.6%	10	3.7%
		E. Very Poor	1	1.9%	0	0.0%	1	1.8%	0	0.0%	2	3.6%	4	1.5%
Your overall assessment of the daily closing process	20	A. Very good	3	5.6%	12	22.6%	12	21.4%	18	36.7%	10	18.2%	55	20.6%
		B. Good	26	48.1%	29	54.7%	26	46.4%	19	38.8%	31	56.4%	131	49.1%
		C. Fair	16	29.6%	6	11.3%	13	23.2%	11	22.4%	10	18.2%	56	21.0%
		D. Poor	8	14.8%	4	7.5%	4	7.1%	1	2.0%	1	1.8%	18	6.7%
		E. Very Poor	1	1.9%	2	3.8%	1	1.8%	0	0.0%	3	5.5%	7	2.6%
Your overall assessment of the polling process	20	GOOD AND FAIR	45	83.3%	47	88.7%	51	91.1%	48	98.0%	51	92.7%	242	90.6%
		POOR	9	16.7%	6	11.3%	5	8.9%	1	2.0%	4	7.3%	25	9.4%

COUNTING			Sudan		North		South			
			cases: 42	%	cases: 30	%	cases: 12	%		
ENVIRONMENT										
Did you observe any form of intimidation inside the PS?	1	Y	1	2.4%	0	0.0%	1	8.3%	Y	1
		N	41	97.6%	30	100.0%	11	91.7%	N	
Did you observe any form of disorder inside PS?	2	Y	0	0.0%	0	0.0%	0	0.0%	Y	2
		N	42	100.0%	30	100.0%	12	100.0%	N	
Did you observe any campaign material inside the PS?	3	Y	0	0.0%	0	0.0%	0	0.0%	Y	3
		N	42	100.0%	30	100.0%	12	100.0%	N	
Were campaign activities taking place inside the PS?	4	Y	0	0.0%	0	0.0%	0	0.0%	Y	4
		N	42	100.0%	30	100.0%	12	100.0%	N	
AUTHORISED PERSONS										
Were all required PS staff present?	5	Y	40	95.2%	28	93.3%	12	100.0%	Y	5
		N	2	4.8%	2	6.7%	0	0.0%	N	
If NO, which were not present?	5a	Head of PS	1		1		0		Head...	5a
		Inking &...	0		0		0		Inking &...	
		Queue contr...	0		0		0		Queue...	
		National...	0		0		0		National...	
		ID officer...	0		0		0		ID officer...	
		State...	1		1		0		State...	
		Southern Sud...	0		0		0		Southern Sud...	
How many of the PS staff were women?	6	SUM OF ALL PER TEAM	83	31.4%	64	35.6%	19	22.6%	SUM OF ALL PER TEAM	6
Were party/ cand. agents present?	7	Y	40	100.0%	28	100.0%	12	100.0%	Y	7
		N	0	0.0%	0	0.0%	0	0.0%	N	
If YES, which were present?	7a	NCP	38		29		9		NCP	7a
		SPLM	19		7		12		SPLM	
		Other	39		29		10		Other	
		SUM OF ALL p/c agents	256		186		70		SUM OF ALL p/c agents	
Were domestic observers present?	8	Y	37	86.0%	27	93.1%	10	71.4%	Y	8
		N	6	14.0%	2	6.9%	4	28.6%	N	
If YES, which were present?	8a	SuNDE (N) / SuDEMOP (SS)	20		12		8		NCP	8a
		Others	30		26		4		SPLM	
		SUM OF ALL diff CSOs	83		71		12		SUM OF ALL p/c agents	

Were any unauthorised persons present at the polling station?	9	Y	3	7.3%	1	3.4%	2	16.7%	Y	9
		N	38	92.7%	28	96.6%	10	83.3%	N	
COUNTING PROCEDURES										
Was the PS re-arranged in a way allowing for a transparent counting process?	10	Y	41	97.6%	29	96.7%	12	100.0%	Y	10
		N	1	2.4%	1	3.3%	0	0.0%	N	
Was the PS re-arranged in a way allowing for party/cand. agents and domestic observers for follow the counting closely?	11	Y	39	92.9%	29	96.7%	10	83.3%	Y	11
		N	3	7.1%	1	3.3%	2	16.7%	N	
Were all unused ballot papers stored safely away before the first ballot box was opened?	12	Y	31	73.8%	20	66.7%	11	91.7%	Y	12
		N	11	26.2%	10	33.3%	1	8.3%	N	
Did the Head of PS remove the seals of the ballot boxes in front of the party/cand. agents and domestic observers?	13	Y	42	100.0%	30	100.0%	12	100.0%	Y	13
		N	0	0.0%	0	0.0%	0	0.0%	N	
Did the number of ballots inside each ballot box make the required multiple of the total number of voters' names crossed-out?	14	Y	25	67.6%	19	70.4%	6	60.0%	Y	14
		N	12	32.4%	8	29.6%	4	40.0%	N	
Did the Head of PS conduct the reconciliation of all ballots accurately?	15	Y	25	65.8%	19	70.4%	6	54.5%	Y	15
		N	13	34.2%	8	29.6%	5	45.5%	N	
Were ballots for different candidates or parties put into separate piles?	16	Y	39	95.1%	27	93.1%	12	100.0%	Y	16
		N	2	4.9%	2	6.9%	0	0.0%	N	
Was the validity of ballots determined in accordance with the procedures?	17	Y	32	76.2%	25	83.3%	7	58.3%	Y	17
		N	10	23.8%	5	16.7%	5	41.7%	N	
		n/a	0		0		0		n/a	
Were the valid ballots counted accurately?	18	Y	37	88.1%	25	83.3%	12	100.0%	Y	18
		N	5	11.9%	5	16.7%	0	0.0%	N	
Did the Head of PS complete the 'Reconciliation and RESULTS' Forms No.9 correctly?	19	Y	27	67.5%	19	63.3%	8	80.0%	Y	19
		N	13	32.5%	11	36.7%	2	20.0%	N	
Did any party/cand. agents sign the 'Reconciliation and RESUTLS' Forms No.9	20	Y	29	74.4%	21	72.4%	8	80.0%	Y	20
		N	10	25.6%	8	27.6%	2	20.0%	N	
Did the Head of PS announce all counting results?	21	Y	37	97.4%	27	96.4%	10	100.0%	Y	21
		N	1	2.6%	1	3.6%	0	0.0%	N	

Did the Head of PS assure that one copy of each `Reconciliation and RESULTS` Forms No.9 was posted outside the PS for public view?	22	Y	25	65.8%	19	67.9%	6	60.0%	Y	22
		N	13	34.2%	9	32.1%	4	40.0%	N	
FINAL PACKING										
Were all sensitive election materials packed in accordance with the procedures in the tamper-evident bags?	23	Y	27	75.0%	19	70.4%	8	88.9%	Y	23
		N	9	25.0%	8	29.6%	1	11.1%	N	
OBJECTIONS										
Were any formal objections recorded on the Form No.7?	24	Y	1	2.4%	1	3.3%	0	0.0%	Y	24
		N	41	97.6%	29	96.7%	12	100.0%	N	
TRANSPARENCY										
Had the party/cand. agents unrestricted view of the COUNTING process?	25	Y	38	92.7%	28	96.6%	10	83.3%	Y	25
		N	3	7.3%	1	3.4%	2	16.7%	N	
		n/a	1		1		0		n/a	
Had the domestic observers unrestricted view of the COUNTING process?	26	Y	32	91.4%	26	96.3%	6	75.0%	Y	26
		N	3	8.6%	1	3.7%	2	25.0%	N	
		n/a	6		2		4		n/a	
Were party /cand. agents and domestic observers restricted in accessing the necessary information?	27	Y	7	16.7%	3	10.0%	4	33.3%	Y	27
		N	35	83.3%	27	90.0%	8	66.7%	N	
		n/a	0		0		0		n/a	
Did you observe any form of intimidation?	28	Y	2	4.7%	0	0.0%	2	15.4%	Y	28
		N	41	95.3%	30	100.0%	11	84.6%	N	
Did any person disrupt the counting process?	29	Y	1	2.4%	1	3.4%	0	0.0%	Y	29
		N	40	97.6%	28	96.6%	12	100.0%	N	

ASSESSMENT										
Evaluate the general environment/atmosphere inside the polling station	30	A. Very good	16	38.1%	10	33.3%	6	50.0%	A. Very good	30
		B. Good	21	50.0%	18	60.0%	3	25.0%	B. Good	
		C. Fair	4	9.5%	2	6.7%	2	16.7%	C. Fair	
		D. Poor	1	2.4%	0	0.0%	1	8.3%	D. Poor	
		E. Very Poor	0	0.0%	0	0.0%	0	0.0%	E. Very Poor	
Evaluate the performance of the PS staff	31	A. Very good	10	23.8%	8	26.7%	2	16.7%	A. Very good	31
		B. Good	16	38.1%	11	36.7%	5	41.7%	B. Good	
		C. Fair	9	21.4%	7	23.3%	2	16.7%	C. Fair	
		D. Poor	7	16.7%	4	13.3%	3	25.0%	D. Poor	
		E. Very Poor	0	0.0%	0	0.0%	0	0.0%	E. Very Poor	
Evaluate the transparency of the counting process	32	A. Very good	13	31.0%	10	33.3%	3	25.0%	A. Very good	32
		B. Good	24	57.1%	16	53.3%	8	66.7%	B. Good	
		C. Fair	3	7.1%	3	10.0%	0	0.0%	C. Fair	
		D. Poor	0	0.0%	0	0.0%	0	0.0%	D. Poor	
		E. Very Poor	2	4.8%	1	3.3%	1	8.3%	E. Very Poor	
Evaluate the performance of the domestic observers	33	A. Very good	6	16.2%	6	20.7%	0	0.0%	A. Very good	33
		B. Good	19	51.4%	15	51.7%	4	50.0%	B. Good	
		C. Fair	10	27.0%	7	24.1%	3	37.5%	C. Fair	
		D. Poor	2	5.4%	1	3.4%	1	12.5%	D. Poor	
		E. Very Poor	0	0.0%	0	0.0%	0	0.0%	E. Very Poor	
Evaluate the performance of the party/cand. Agents	34	A. Very good	7	16.7%	7	23.3%	0	0.0%	A. Very good	34
		B. Good	24	57.1%	16	53.3%	8	66.7%	B. Good	
		C. Fair	7	16.7%	6	20.0%	1	8.3%	C. Fair	
		D. Poor	3	7.1%	1	3.3%	2	16.7%	D. Poor	
		E. Very Poor	1	2.4%	0	0.0%	1	8.3%	E. Very Poor	
Your overall assessment of the counting process	35	A. Very good	7	16.7%	5	16.7%	2	16.7%	A. Very good	35
		B. Good	20	47.6%	15	50.0%	5	41.7%	B. Good	
		C. Fair	12	28.6%	9	30.0%	3	25.0%	C. Fair	
		D. Poor	2	4.8%	1	3.3%	1	8.3%	D. Poor	
		E. Very Poor	1	2.4%	0	0.0%	1	8.3%	E. Very Poor	
Your overall assessment of the counting process	36	GOOD AND FAIR	39	92.9%	29	96.7%	10	83.3%		
		POOR	3	7.1%	1	3.3%	2	16.7%		

DELIVERY-CEO		LTO/STO N.	Total		North		South			
		state	cases: 21	%	cases: 14	%	cases: 7	%		
ENVIRONMENT										
Did you observe any form of intimidation inside the PS?	1	Y	1	4.8%	0	0.0%	1	14.3%	Y	1
		N	20	95.2%	14	100.0%	6	85.7%	N	
Did you observe any form of disorder inside PS?	2	Y	1	4.8%	0	0.0%	1	14.3%	Y	2
		N	20	95.2%	14	100.0%	6	85.7%	N	
Did you observe any campaign material inside the PS?	3	Y	0	0.0%	0	0.0%	0	0.0%	Y	3
		N	21	100.0%	14	100.0%	7	100.0%	N	
Were campaign activities taking place inside the PS?	4	Y	0	0.0%	0	0.0%	0	0.0%	Y	4
		N	21	100.0%	14	100.0%	7	100.0%	N	
Were party/ cand. agents accompanying the delivery of the PS election material?	5	Y	1	6.7%	0	0.0%	1	33.3%	Y	5
		N	14	93.3%	12	100.0%	2	66.7%	N	
		n/a	6		2		4		n/a	
If YES, which?	5a	NCP	0		0		0		NCP	5a
		SPLM	1		0		1		SPLM	
		Other	0		0		0		Other	
		p/c agents	0		0		0		p/c agents	
Were domestic observers present with the CEO?	6	Y	2	12.5%	0	0.0%	2	50.0%	Y	6
		N	14	87.5%	12	100.0%	2	50.0%	N	
		n/a	5		2		3		n/a	
If YES, which were present?	6a	SuDEMOP (SS)	2		0		2		NCP	6a
		Others	0		0		0		SPLM	
		diff CSOs	1		0		1		p/c agents	
Was the PC Head accompanied during the transport of election materials?	7	Y	13	100.0%	10	100.0%	3	100.0%	Y	7
		N	0	0.0%	0	0.0%	0	0.0%	N	
		n/a	8		4		4		n/a	
If YES, which?	7a	other PC staff	10		10		0		NCP	7a
		party/cand ag.	0		0		0		SPLM	
		observers	1		0		1		Other	
		police officers	10		8		2		p/c agents	
Did the CEO official sign the Retrieval of Polling Material Form No.5?	8	Y	9	50.0%	5	41.7%	4	66.7%	Y	8
		N	9	50.0%	7	58.3%	2	33.3%	N	
DELIVERY OF MATERIALS AND COLLECTION OF RESULTS										
Did the CEO official receive all sensitive election materials?	9	Y	16	88.9%	10	83.3%	6	100.0%	Y	9
		N	2	11.1%	2	16.7%	0	0.0%	N	

If NO, which were not present?	9a	Voters list...	1		1		0		Voters list...	9a
		Stamps...	1		1		0		Stamps...	
		All ballot box..	1		1		0		All ballot box..	
		Indelible ink	1		1		0		Indelible ink	
		...result form 9	1		1		0		...result form 9	
		...classified ballots	1		1		0		...classified ballots	
OBJECTIONS										
Were any written objections received by the CEO?	10	Y	0	0.0%	0	0.0%	0	0.0%	Y	10
		N	21	100.0%	14	100.0%	7	100.0%	N	
ASSESSMENT										
Evaluate the general environment/atmosphere inside the polling station (CEO)	11	A. Very good	5	26.3%	2	15.4%	3	50.0%	A. Very good	11
		B. Good	8	42.1%	7	53.8%	1	16.7%	B. Good	
		C. Fair	5	26.3%	4	30.8%	1	16.7%	C. Fair	
		D. Poor	0	0.0%	0	0.0%	0	0.0%	D. Poor	
		E. Very Poor	1	5.3%	0	0.0%	1	16.7%	E. Very Poor	
Evaluate the performance of the Constituency Election Officer (Staff)	12	A. Very good	1	5.9%	1	9.1%	0	0.0%	A. Very good	12
		B. Good	8	47.1%	4	36.4%	4	66.7%	B. Good	
		C. Fair	3	17.6%	2	18.2%	1	16.7%	C. Fair	
		D. Poor	3	17.6%	3	27.3%	0	0.0%	D. Poor	
		E. Very Poor	2	11.8%	1	9.1%	1	16.7%	E. Very Poor	
Evaluate the transparency of the delivery process	13	A. Very good	2	11.8%	1	9.1%	1	16.7%	A. Very good	13
		B. Good	7	41.2%	4	36.4%	3	50.0%	B. Good	
		C. Fair	4	23.5%	3	27.3%	1	16.7%	C. Fair	
		D. Poor	2	11.8%	2	18.2%	0	0.0%	D. Poor	
		E. Very Poor	2	11.8%	1	9.1%	1	16.7%	E. Very Poor	
Evaluate the performance of the domestic observers	14	A. Very good	0	0.0%	0	0.0%	0	0.0%	A. Very good	14
		B. Good	2	33.3%	0	0.0%	2	50.0%	B. Good	
		C. Fair	2	33.3%	0	0.0%	2	50.0%	C. Fair	
		D. Poor	0	0.0%	0	0.0%	0	0.0%	D. Poor	
		E. Very Poor	2	33.3%	2	100.0%	0	0.0%	E. Very Poor	
Evaluate the performance of the party/cand. Agents	15	A. Very good	0	0.0%	0	0.0%	0	0.0%	A. Very good	15
		B. Good	2	33.3%	0	0.0%	2	50.0%	B. Good	
		C. Fair	1	16.7%	0	0.0%	1	25.0%	C. Fair	
		D. Poor	1	16.7%	0	0.0%	1	25.0%	D. Poor	
		E. Very Poor	2	33.3%	2	100.0%	0	0.0%	E. Very Poor	
Your overall assessment of the delivery process	16	A. Very good	1	5.6%	0	0.0%	1	16.7%	A. Very good	16
		B. Good	8	44.4%	5	41.7%	3	50.0%	B. Good	
		C. Fair	3	16.7%	3	25.0%	0	0.0%	C. Fair	
		D. Poor	4	22.2%	3	25.0%	1	16.7%	D. Poor	
		E. Very Poor	2	11.1%	1	8.3%	1	16.7%	E. Very Poor	
Your overall assessment of the delivery process	16	GOOD AND FAIR	12	66.7%	8	66.7%	4	66.7%	GOOD AND FAIR	16
		POOR	6	33.3%	4	33.3%	2	33.3%	POOR	

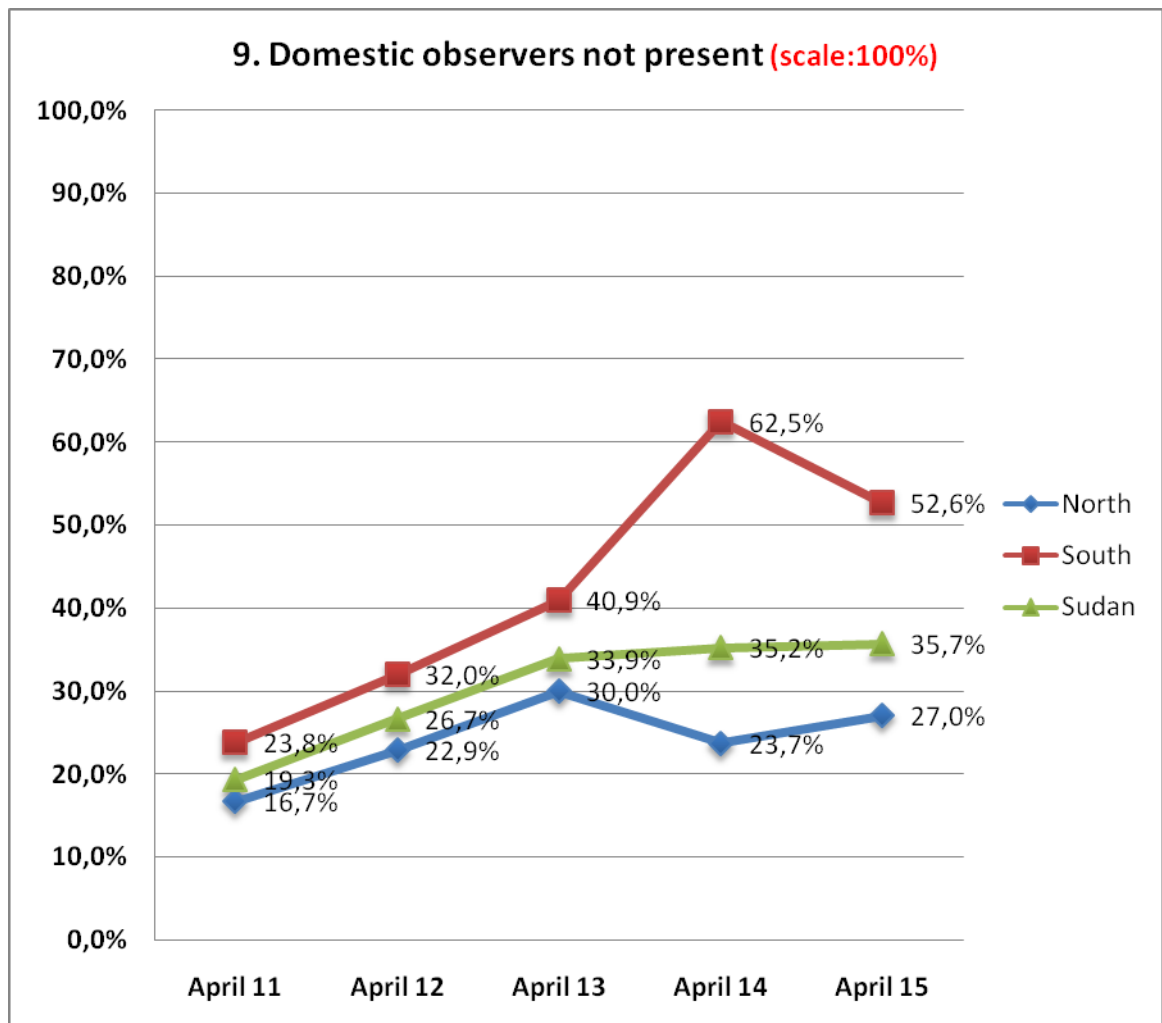
Ballots	
Percentage of spoilt ballots	1.6%
Percentage of unused ballots	25.0%
Percentage of ballots found in the ballot box	70.0%
% of P.S where allowance for error (5%) exceeded	9.7%
Candidates	
Omer Hassan Ahmed Al-Bashir	78.7%
Abdalla Deng Nhial Ayom	2.9%
Yasir Saeed Arman Saced	9.5%
Mubarak Abdalla Alfadil Almahdi	0.3%
Alsadiq Alsidiq Abdel Rahman Almahdi	0.5%
Abdel Aziz Khaled Osman Ibrahim	0.2%
Kamil Altayeb Idris Abdel Hafeez	1.1%
Hatim Alsir Ali Sikinju	2.3%
Mohamed Ibrahim Nugud Munawar	0.2%
Mahmoud Ahmed Jiha Ahmed	0.2%
Fatima Ahmed Abdel Mahmoud Mohamed	0.3%
Muneer Sheikh Eldin Jalab	0.3%
Number of invalid ballots	6.6%
% of P.S where allowance for error (5%) exceeded	7.7%
Indicators (as a percentage of P.S. observed)	
# received ballots > 1200	23.5%
At least one candidate received more than 95%	5.0%
At least one candidate received more than 90%	22.8%
At least one candidate received more than 85%	49.5%
#ballots in box > #received ballots	1.5%

Aggregation Form at HC/RO	As of April 24nd, 2010	Sudan		
		21 States	%	
ENVIRONMENT				
Did you observe any form of intimidation inside the HC/RO aggregation site?	1	Y	2	9.5%
		N	19	90.5%
Did you observe any form of campaigning inside the HC/RO aggregation site?	2	Y	0	0.0%
		N	21	100.0%
Were all five HC members present? (If NO, pls comment)	3	Y	2	9.5%
		N	19	90.5%
Was the Returning Officer (RO) present?	5	Y	5	23.8%
		N	16	76.2%
Is the RO a woman?	6	Y	1	4.8%
		N	20	95.2%
Were party/ cand. agents present during the consolidation and aggregation of results?	7	Y	1	5.0%
		N	19	95.0%
		N/A	1	
Were domestic observers present?	8	Y	0	0.0%
		N	20	100.0%
		N/A	1	
Were all party/cand. agents allowed access to view the all consolidation procedures?	9	Y	3	27.3%
		N	8	72.7%
		N/A	10	
Were all domestic observers allowed access to view the all consolidation procedures?	10	Y	4	50.0%
		N	4	50.0%
		N/A	13	
Were you allowed unrestricted access to observe consolidation procedures for as long as you intended?	11	Y	13	68.4%
		N	6	31.6%
		N/A	2	
Were there any unauthorised persons present?	12	Y	6	30.0%
		N	14	70.0%
		N/A	1	
If YES, were they interfering with the work of election officials (If YES, pls specify)	12a	Y	3	37.5%
		N	5	62.5%
Consolidation of results				
Did the HC/RO receive the Reconciliation and RESULTS Forms (No.9) in unopened tamper-evident bags/envelops?	13	Y	11	57.9%
		N	8	42.1%
		N/A	1	
Did the HC/RO receive the Reconciliation and RESULTS Forms (No.9) of all polling stations?	14	Y	11	55.0%
		N	9	45.0%
		N/A	0	
Were the Reception Sheets for state and national constituencies submitted with the required signatures of the submitting and receiving election officer? (If NO, pls comment)	15	Y	10	66.7%
		N	5	33.3%
		N/A	5	
Was the consolidation of results conducted as outlined in NEC's Operational Manual?	16	Y	9	47.4%
		N	10	52.6%
		N/A	1	

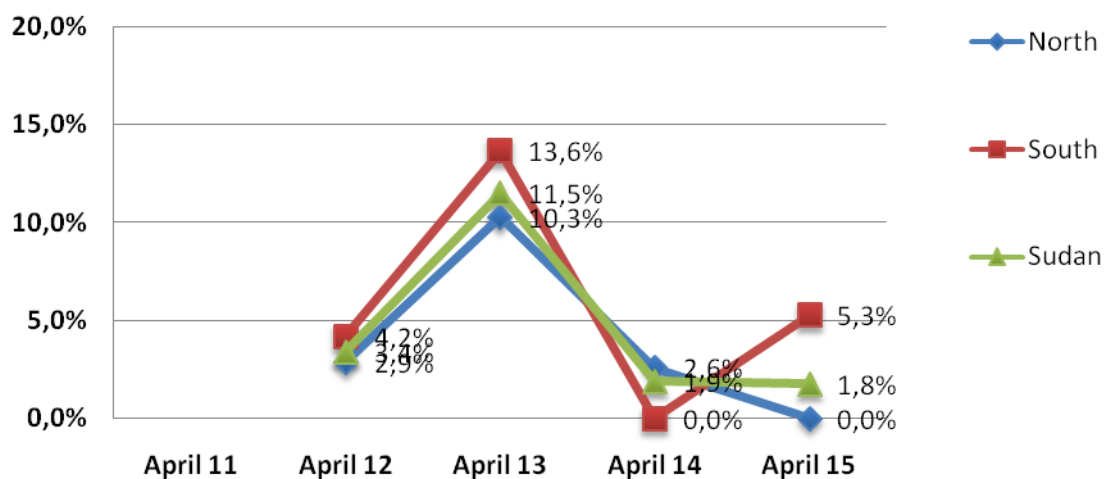
Did the HC/RO staff find discrepancies on the polling station results?	17	Y	19	95.0%
		N	1	5.0%
		N/A	0	
Did the HC/RO set aside any polling station results for recounts? (If YES, pls specify)	18	Y	3	20.0%
		N	12	80.0%
		N/A	3	
Did the HC/RO cancel any polling station results?	19	Y	2	12.5%
		N	14	87.5%
		N/A	3	
Did you observe the use of correction fluid (white-out) or pens (other than the redo pen allocated to the RO only)?	20	Y	9	47.4%
		N	10	52.6%
		N/A	0	
Did the HC/RO maintain frequent updates to the public, political parties, observers during the tally exercise?	21	Y	1	7.1%
		N	13	92.9%
		N/A	4	
Did the HC/RO complete the Provisional Election Result Form of the different tpyes of elections?	22	Y	2	12.5%
		N	14	87.5%
		N/A	4	
Did you identify any inaccuracies in the established Provisional Election Results Forms?	23	Y	3	25.0%
		N	9	75.0%
		N/A	7	
Objections and Appeals				
Did the HC/RO receive any official, written complaints from party/cand. agents?	24	Y	9	52.9%
		N	8	47.1%
		N/A	4	
Declaration of Official Preliminary Results				
Did the HC/RO declare any preliminary elections results?	25	Y	4	23.5%
		N	13	76.5%
		N/A	2	
Did the HC/RO provide a copy of the preliminary elections results to the party/cand. agents?	26	Y	0	0.0%
		N	2	100.0%
		N/A	17	
Did the HC/RO provide public access to the preliminary elections results?	27	Y	1	25.0%
		N	3	75.0%
		N/A	15	
Assessment				
Evaluate the general environment/atmosphere inside the polling station	28	A. Very good	1	5.3%
		B. Good	7	36.8%
		C. Fair	7	36.8%
		D. Poor	1	5.3%
		E. Very Poor	3	15.8%
Evaluate the performance of the PS staff	29	A. Very good	1	5.3%
		B. Good	4	21.1%
		C. Fair	3	15.8%
		D. Poor	5	26.3%
		E. Very Poor	6	31.6%
Evaluate the transparency of the counting process	30	A. Very good	1	5.3%
		B. Good	3	15.8%
		C. Fair	2	10.5%

		D. Poor	8	42.1%
		E. Very Poor	5	26.3%
Evaluate the performance of the domestic observers	31	A. Very good	0	0.0%
		B. Good	1	12.5%
		C. Fair	2	25.0%
		D. Poor	2	25.0%
		E. Very Poor	3	37.5%
Evaluate the performance of the party/cand. Agents	32	A. Very good	0	0.0%
		B. Good	1	8.3%
		C. Fair	3	25.0%
		D. Poor	5	41.7%
		E. Very Poor	3	25.0%
Your overall assessment of the counting process	33	A. Very good	1	5.3%
		B. Good	2	10.5%
		C. Fair	4	21.1%
		D. Poor	9	47.4%
		E. Very Poor	3	15.8%

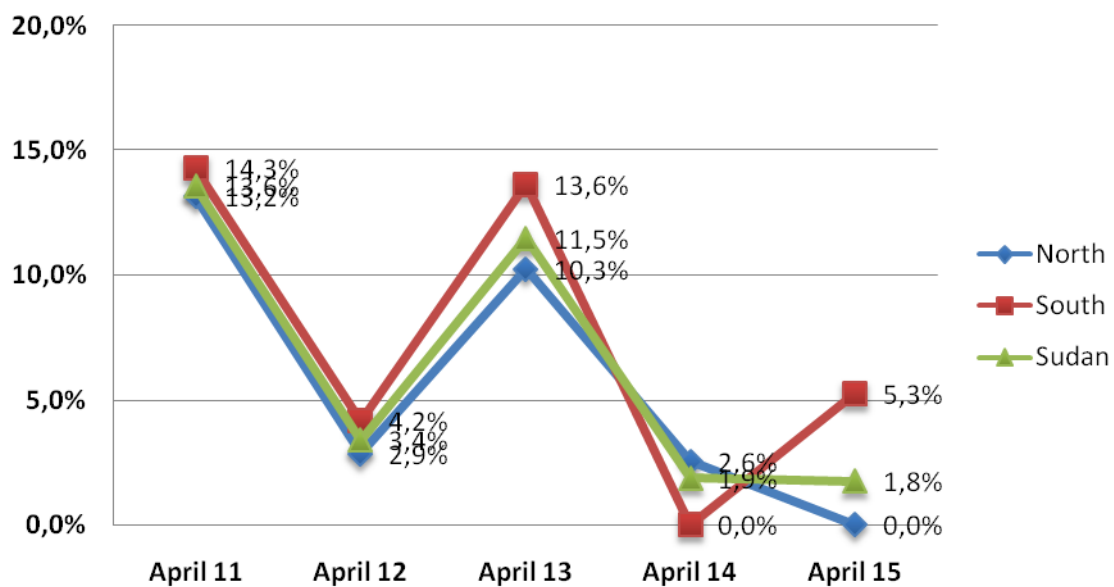
Opening

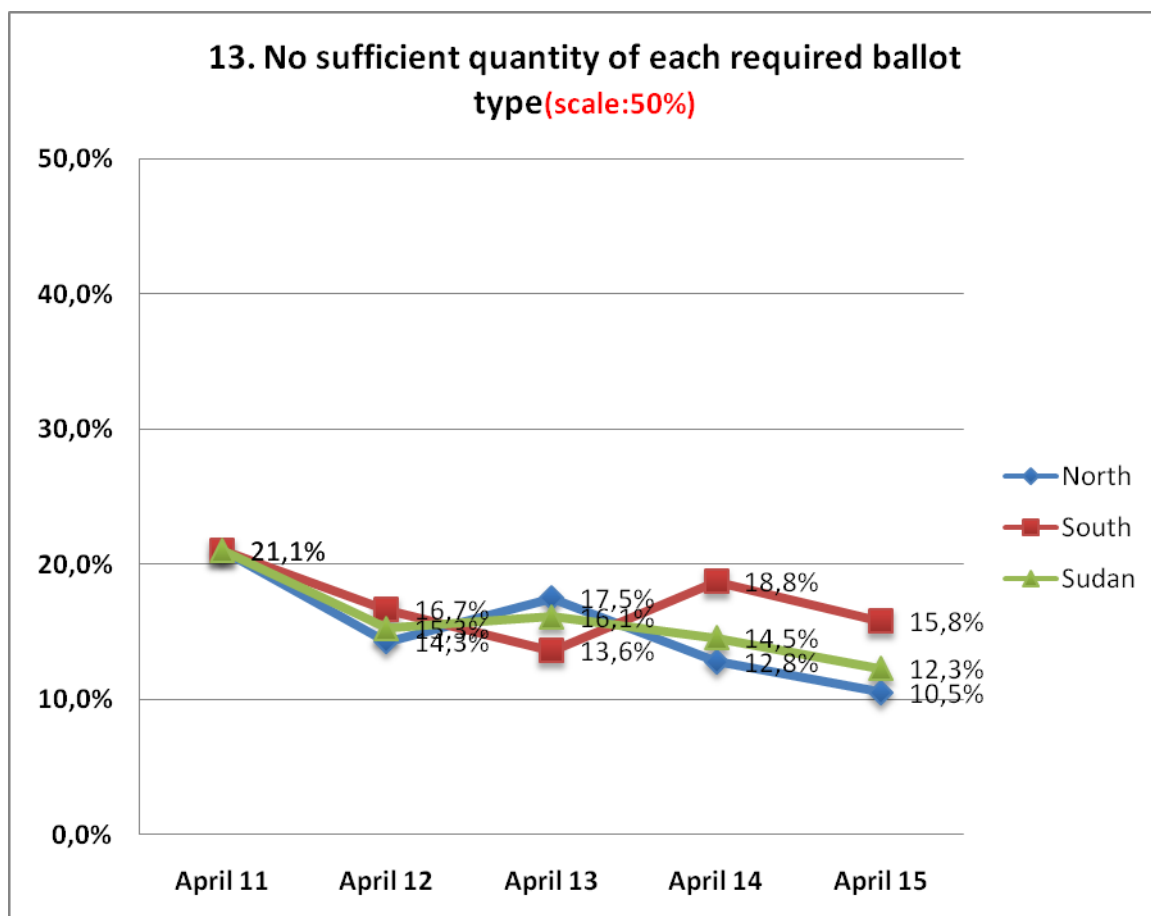
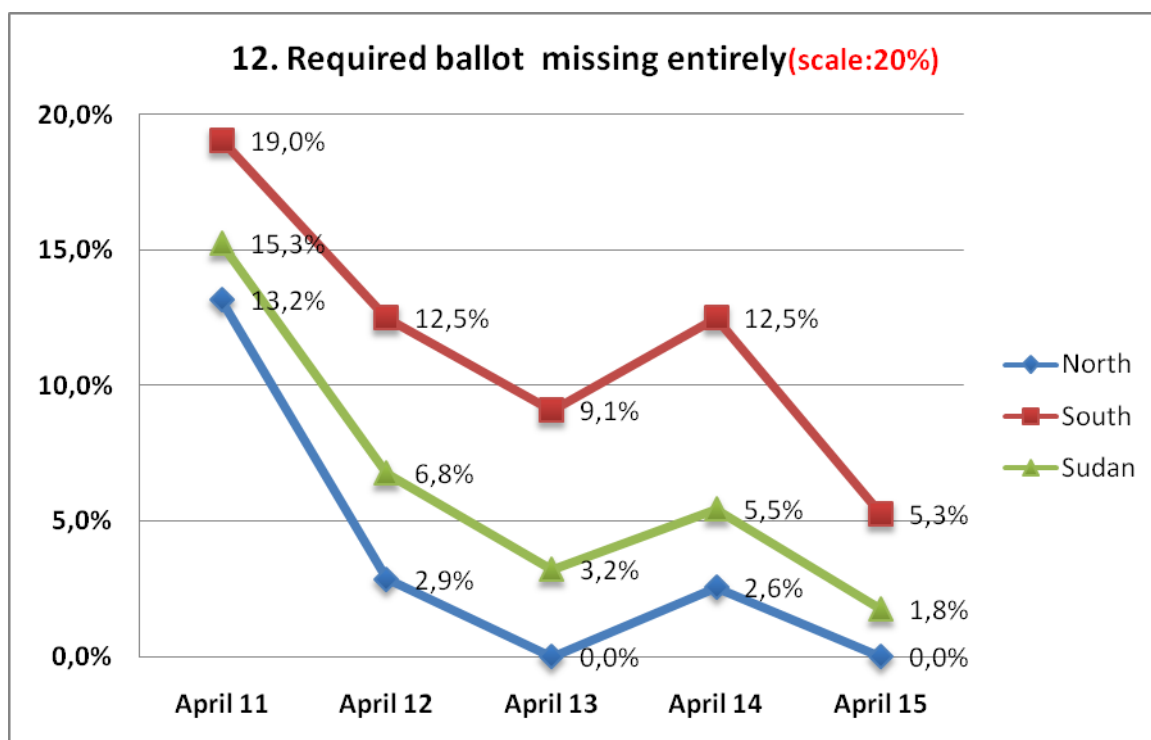


10. Unauthorised persons present at the polling station (scale:20%)

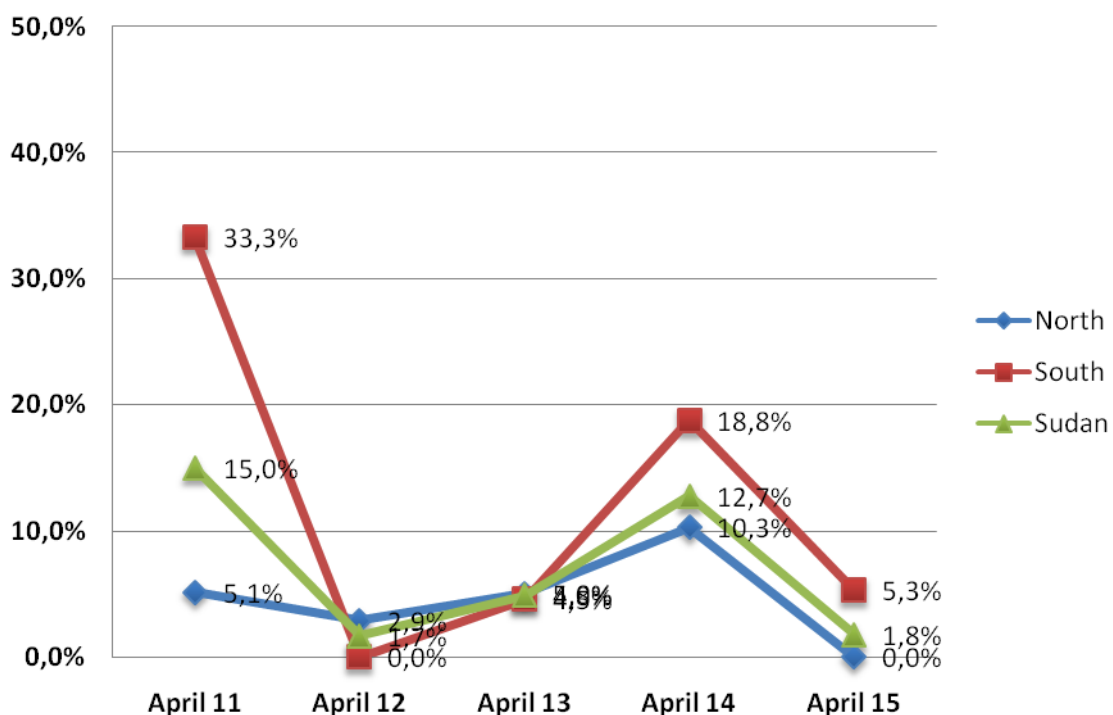


11. Essential material missing (scale:20%)

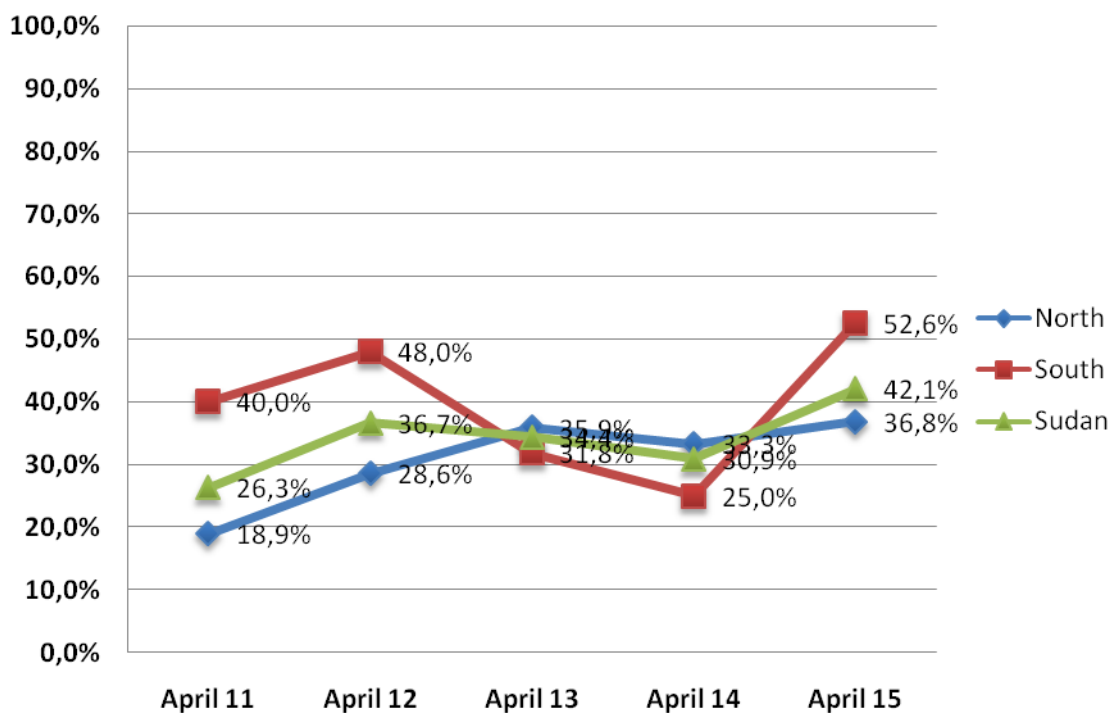




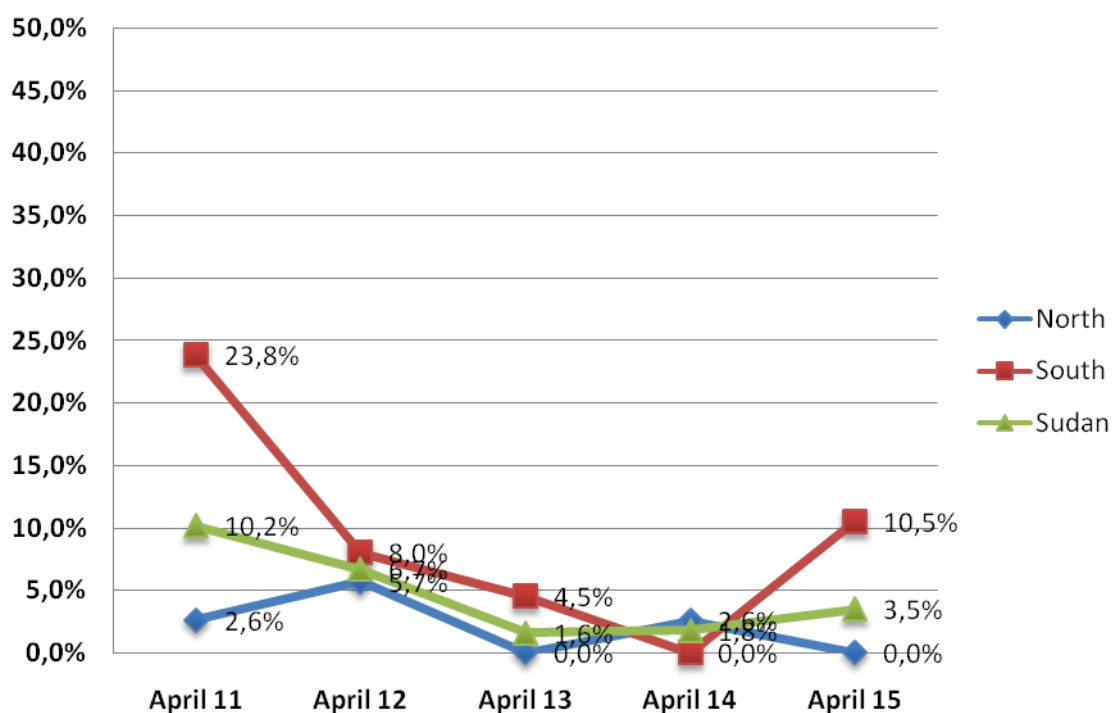
14. ballot boxes not sealed (scale:50%)



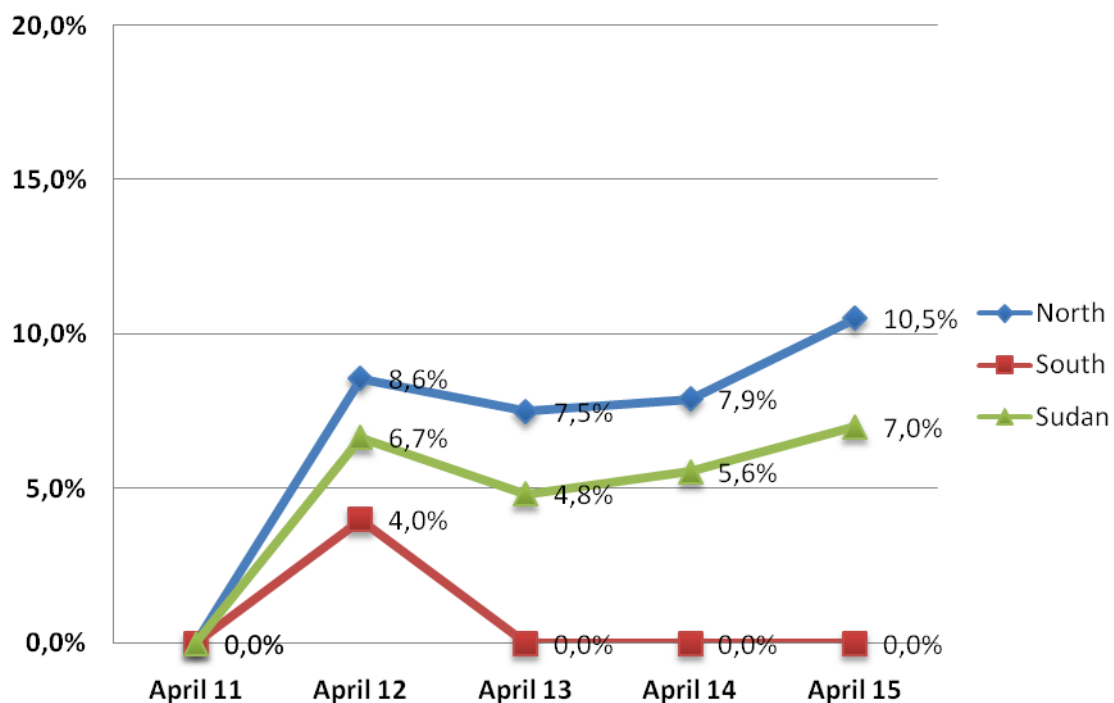
15. Head of PS did not check the accreditation of party/cand. agents and domestic observers (scale:100%)



16. Unauthorised persons present at the polling station(scale:50%)

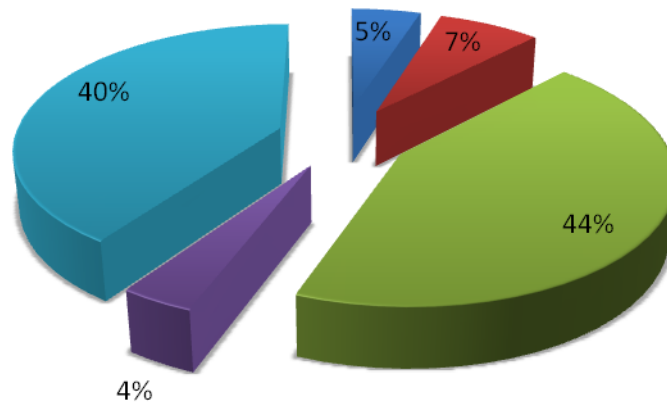


19. Formal objections recorded on Form No.7(scale:20%)



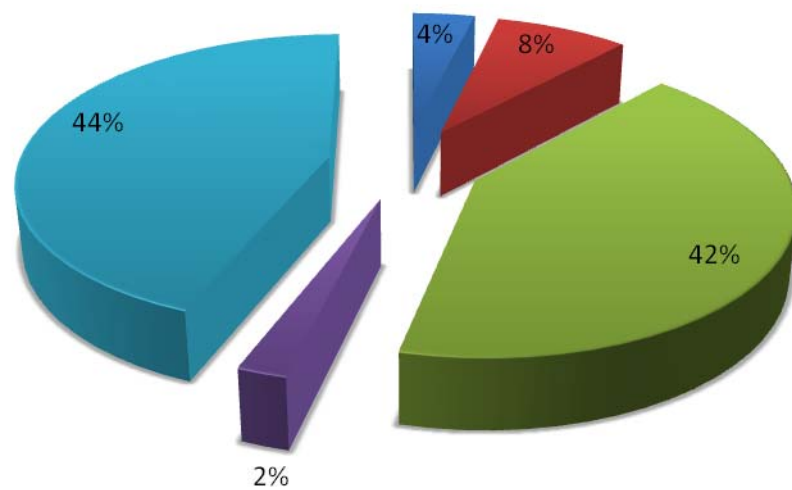
20. North: Evaluate the general environment/atmosphere inside the polling station

■ A. Very good ■ B. Good ■ C. Fair ■ D. Poor ■ E. Very Poor



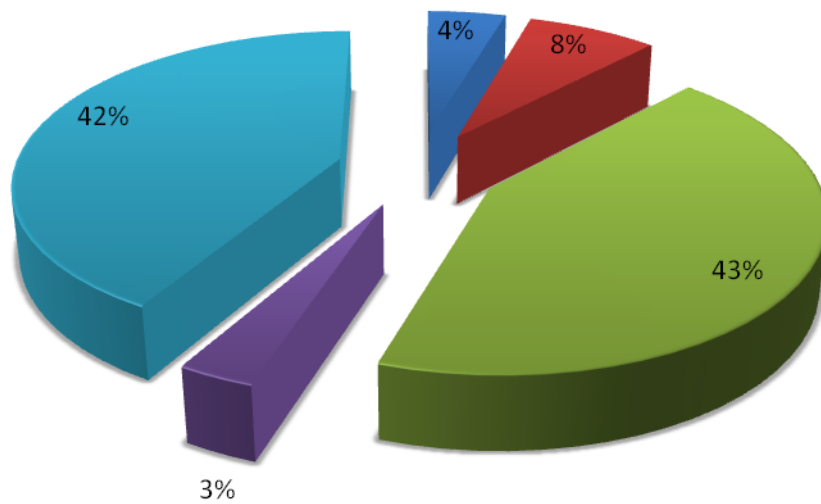
20. South: Evaluate the general environment/atmosphere inside the polling station

■ A. Very good ■ B. Good ■ C. Fair ■ D. Poor ■ E. Very Poor



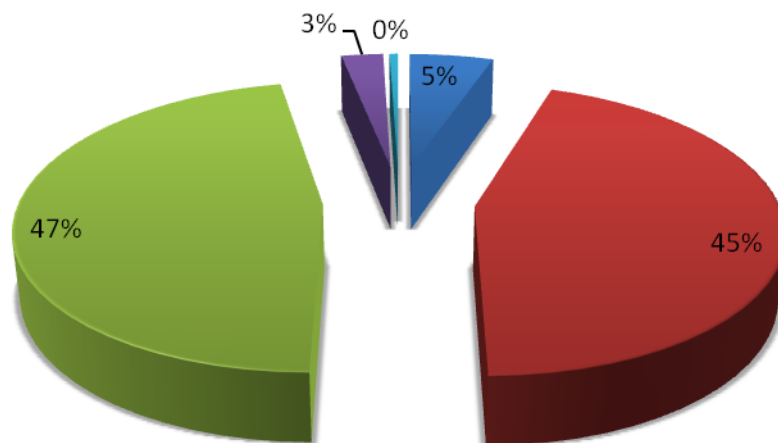
20. Sudan: Evaluate the general environment/atmosphere inside the polling station

■ A. Very good ■ B. Good ■ C. Fair ■ D. Poor ■ E. Very Poor



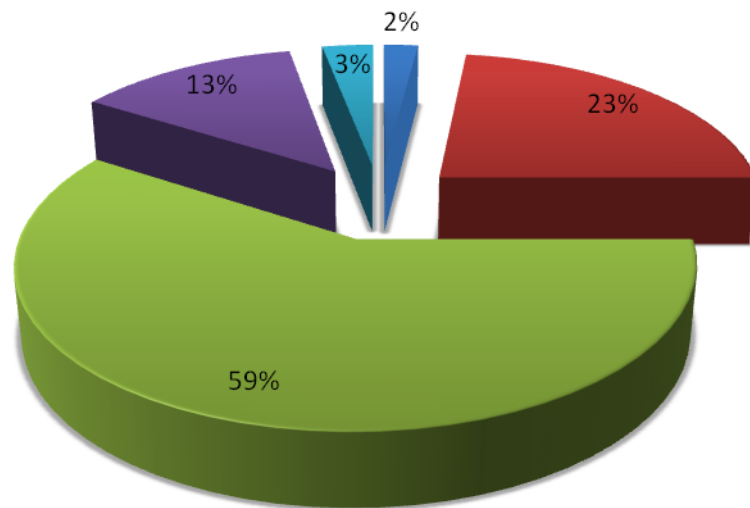
21. North: Evaluate the performance of the PS staff

■ A. Very good ■ B. Good ■ C. Fair ■ D. Poor ■ E. Very Poor



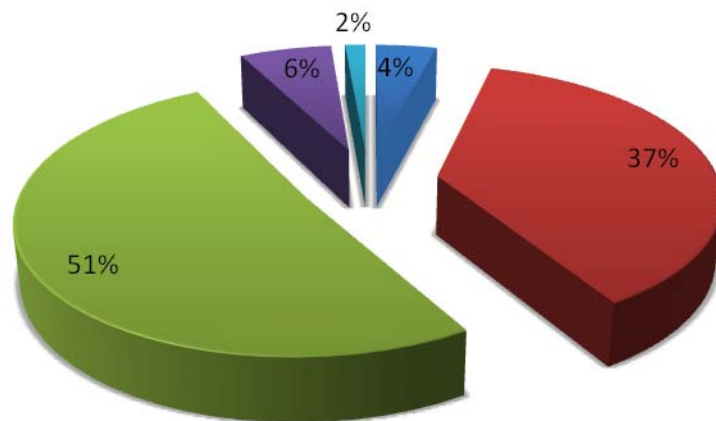
21. South: Evaluate the performance of the PS staff

■ A. Very good ■ B. Good ■ C. Fair ■ D. Poor ■ E. Very Poor



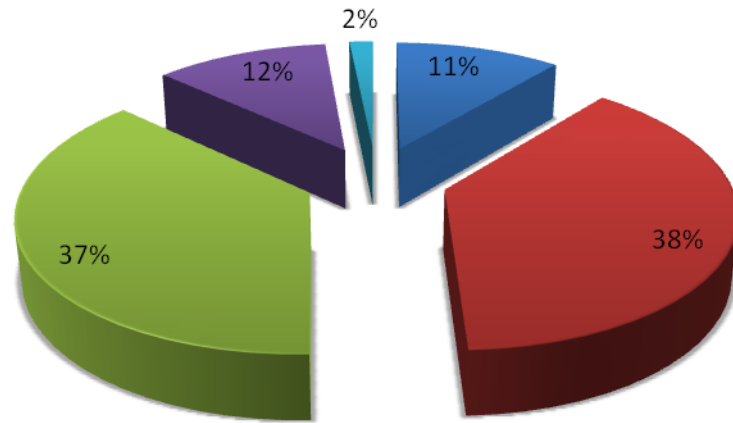
21. Sudan: Evaluate the performance of the PS staff

■ A. Very good ■ B. Good ■ C. Fair ■ D. Poor ■ E. Very Poor



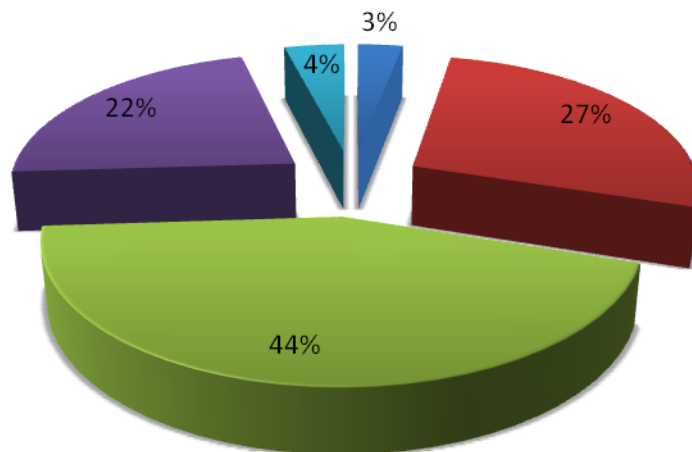
22. North: Evaluate the transparency of the opening process

■ A. Very good ■ B. Good ■ C. Fair ■ D. Poor ■ E. Very Poor



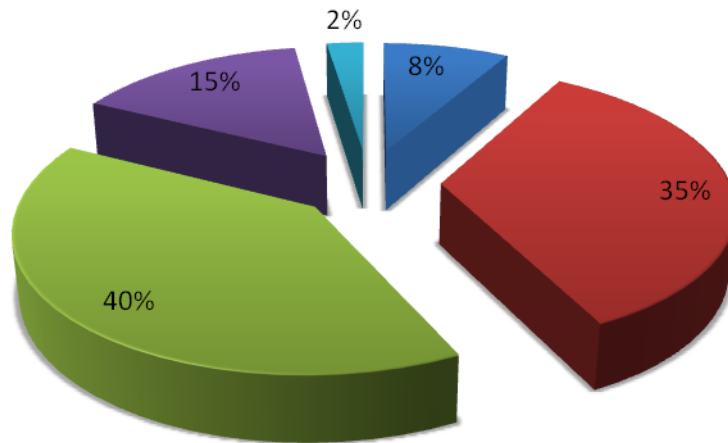
22. South: Evaluate the transparency of the opening process

■ A. Very good ■ B. Good ■ C. Fair ■ D. Poor ■ E. Very Poor



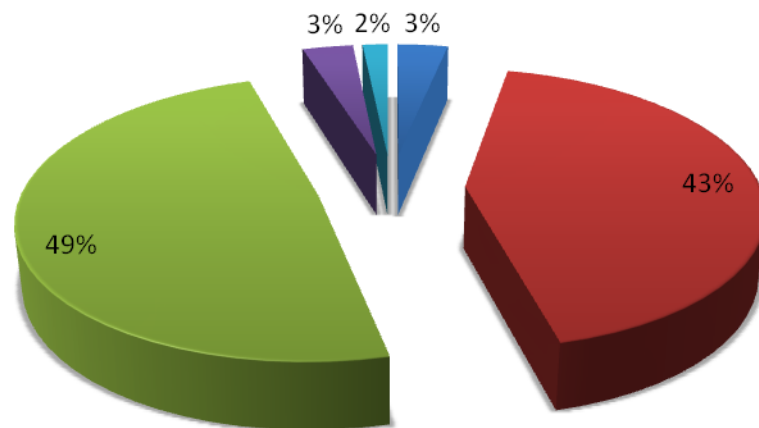
22. Sudan: Evaluate the transparency of the opening process

■ A. Very good ■ B. Good ■ C. Fair ■ D. Poor ■ E. Very Poor



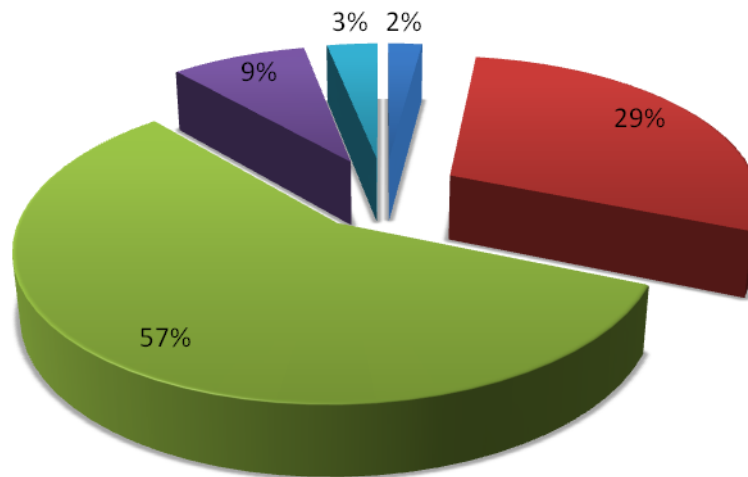
23. North: Evaluate the performance of the domestic observers

■ A. Very good ■ B. Good ■ C. Fair ■ D. Poor ■ E. Very Poor



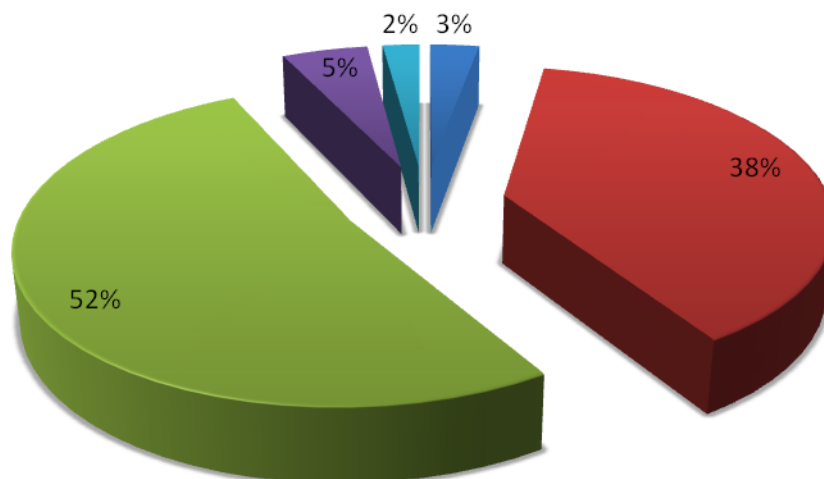
23. South: Evaluate the performance of the domestic observers

■ A. Very good ■ B. Good ■ C. Fair ■ D. Poor ■ E. Very Poor



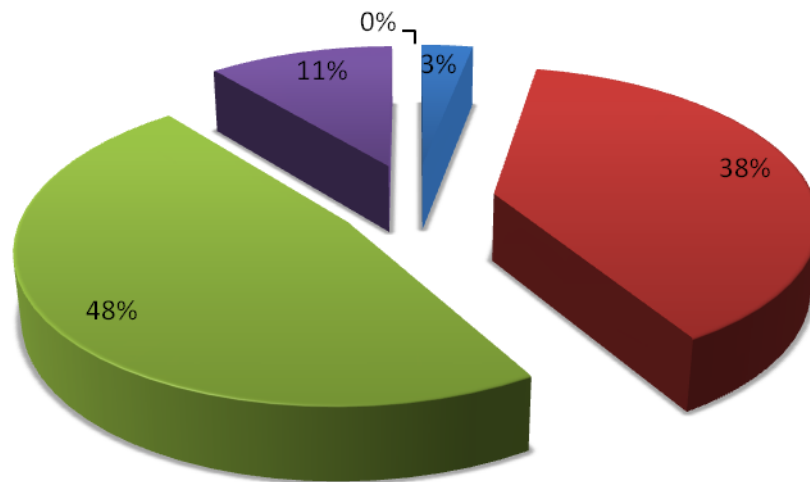
23. Sudan: Evaluate the performance of the domestic observers

■ A. Very good ■ B. Good ■ C. Fair ■ D. Poor ■ E. Very Poor



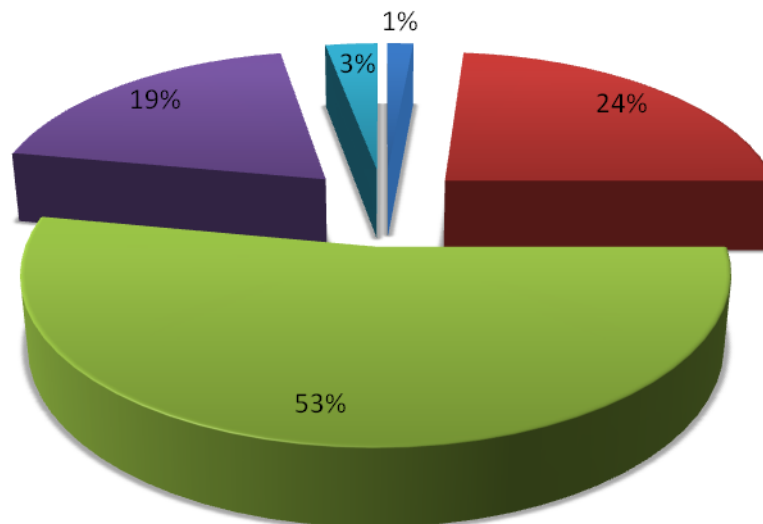
**24. North: Evaluate the performance of the party/cand.
Agents**

■ A. Very good ■ B. Good ■ C. Fair ■ D. Poor ■ E. Very Poor



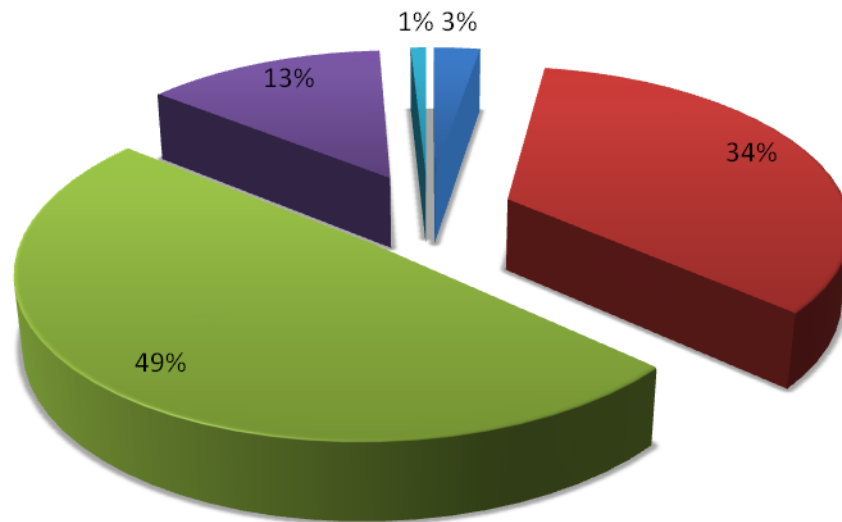
**24. South: Evaluate the performance of the party/cand.
Agents**

■ A. Very good ■ B. Good ■ C. Fair ■ D. Poor ■ E. Very Poor



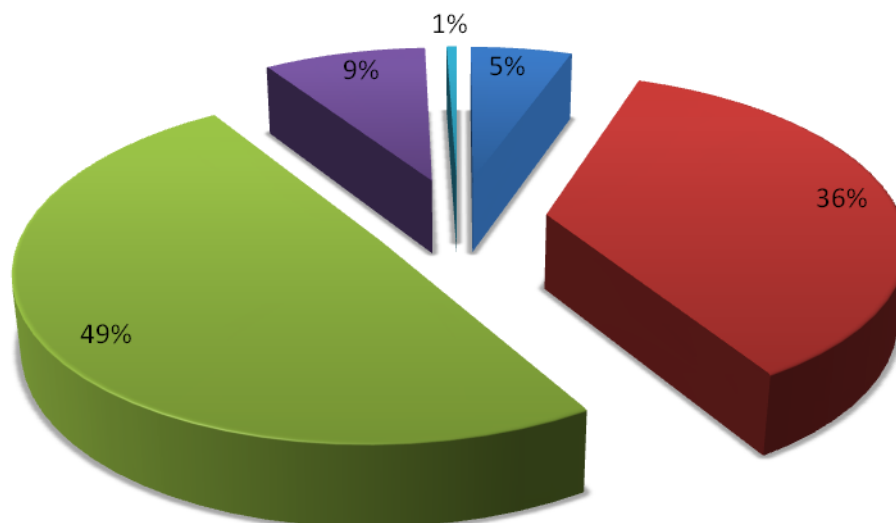
24. Sudan: Evaluate the performance of the party/cand. Agents

■ A. Very good ■ B. Good ■ C. Fair ■ D. Poor ■ E. Very Poor



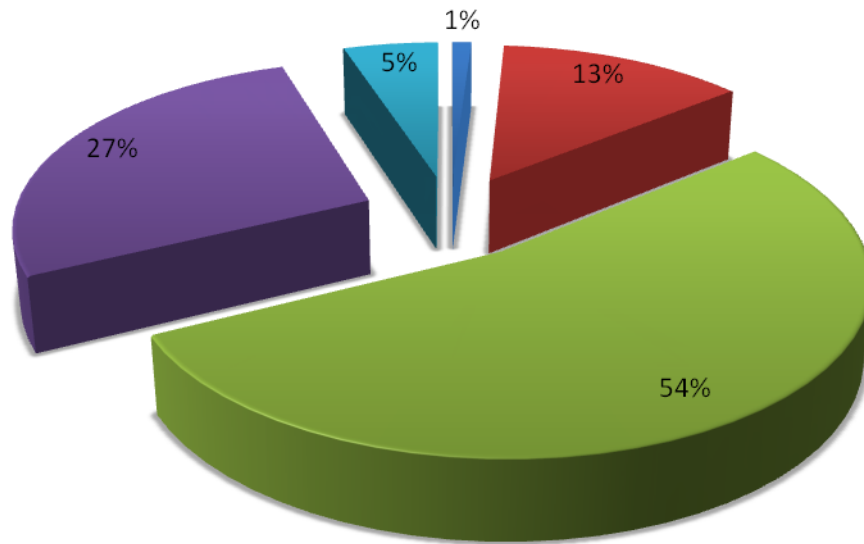
25. North: Your overall assessment of the opening process

■ A. Very good ■ B. Good ■ C. Fair ■ D. Poor ■ E. Very Poor



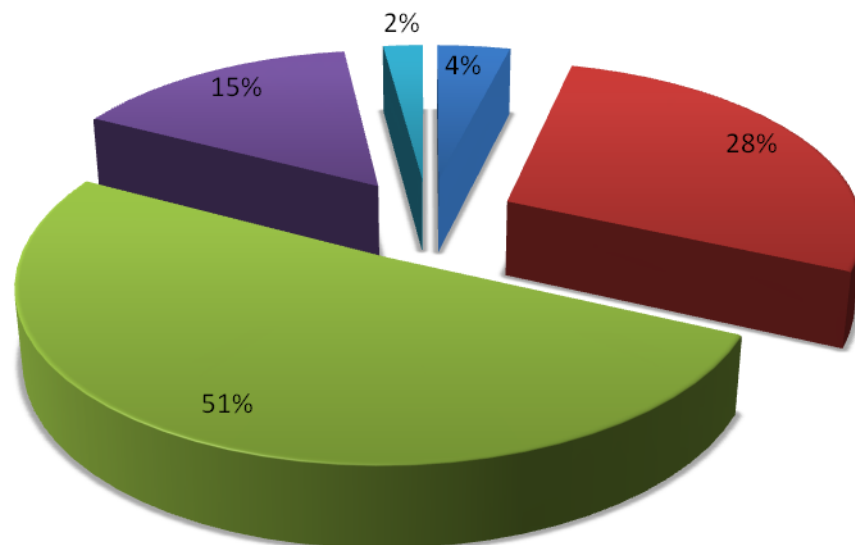
25. South: Your overall assessment of the opening process

■ A. Very good ■ B. Good ■ C. Fair ■ D. Poor ■ E. Very Poor

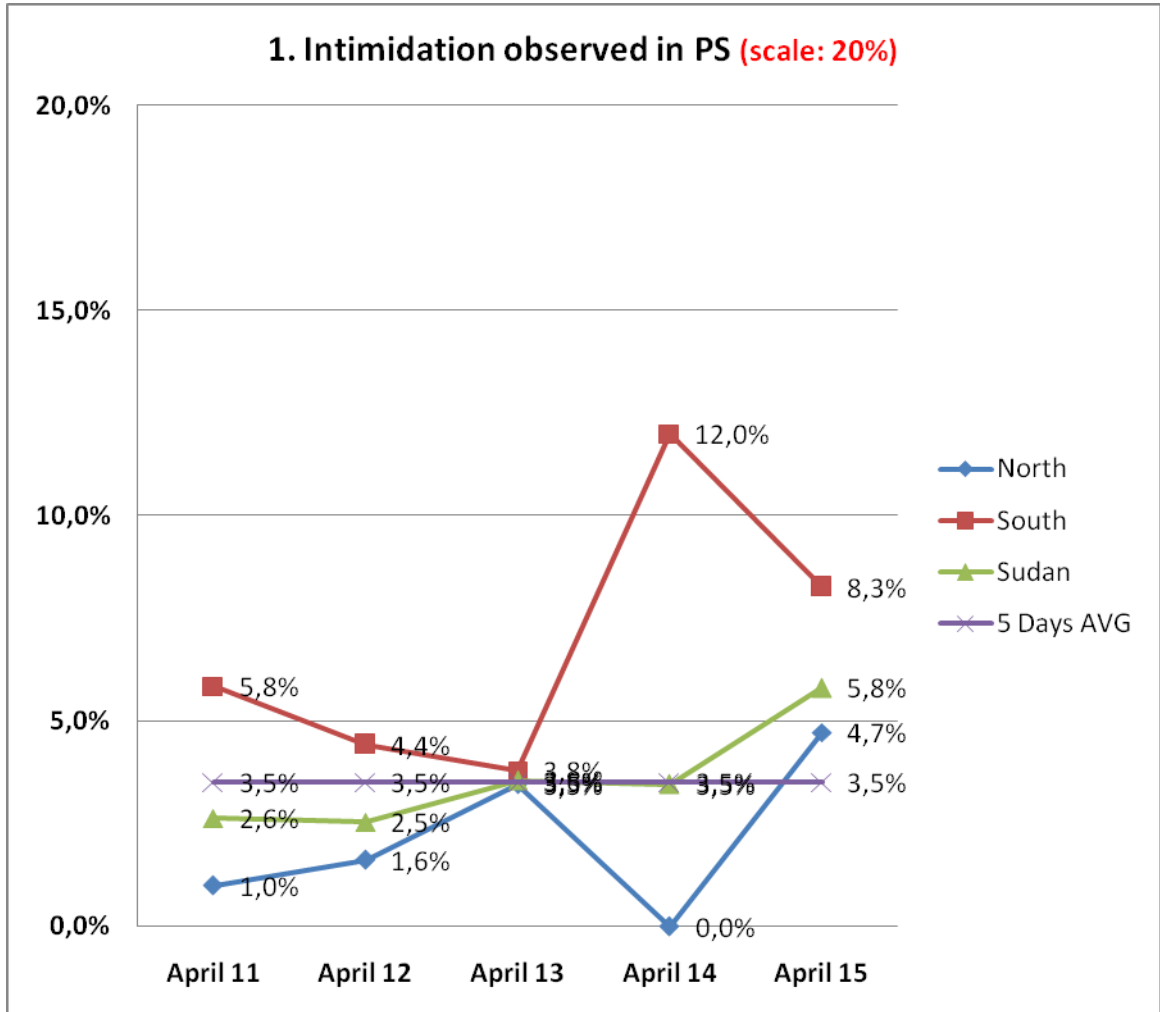


25. Sudan: Your overall assessment of the opening process

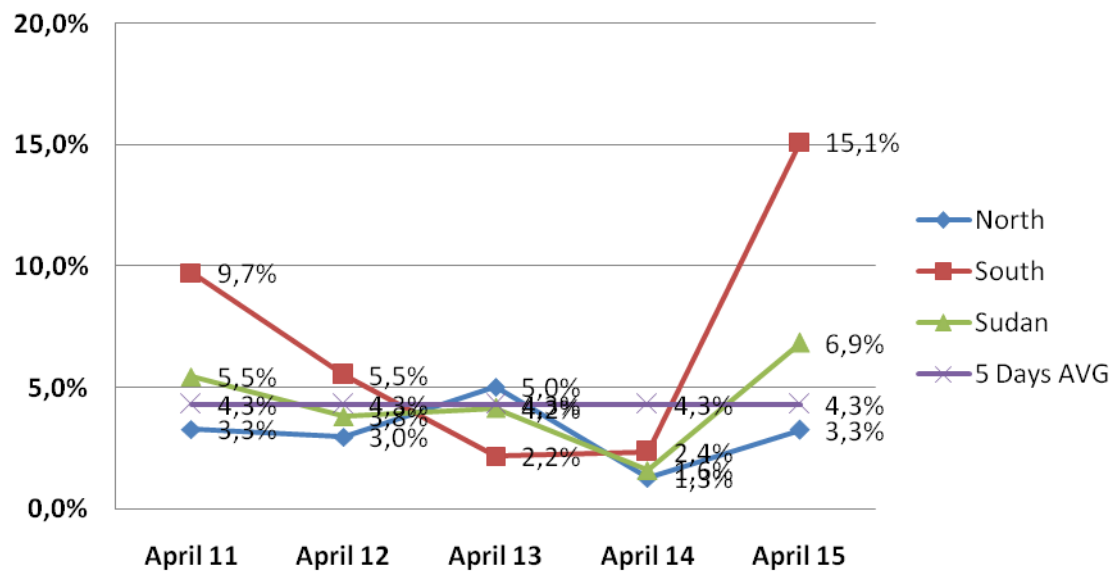
■ A. Very good ■ B. Good ■ C. Fair ■ D. Poor ■ E. Very Poor



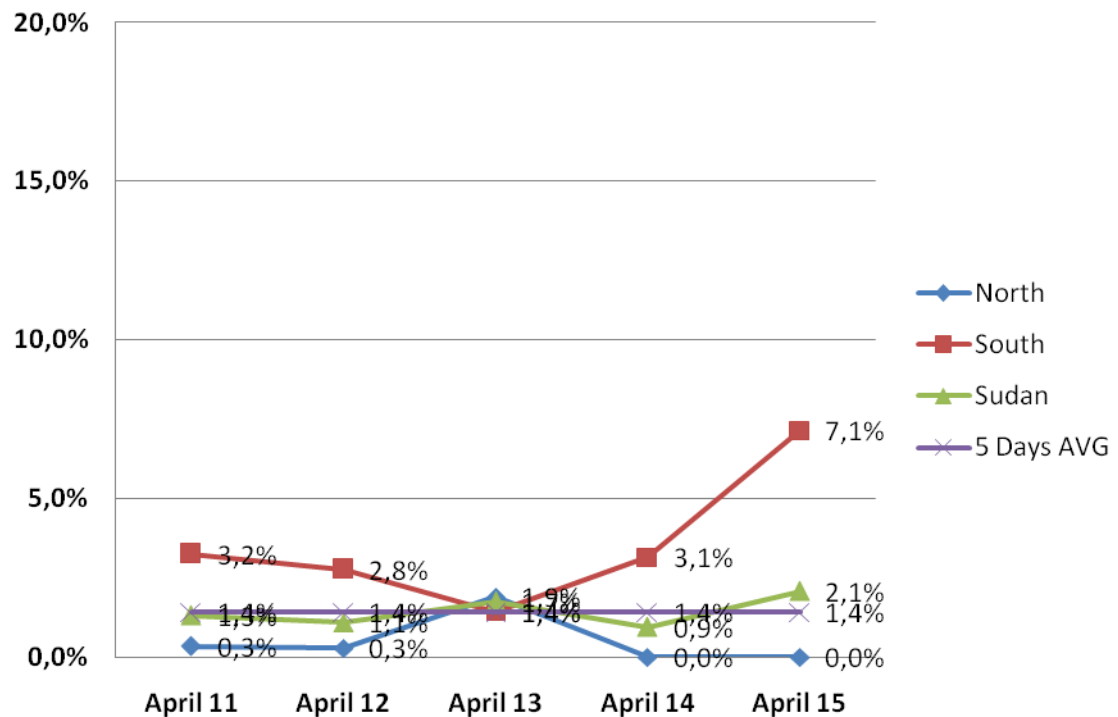
Polling



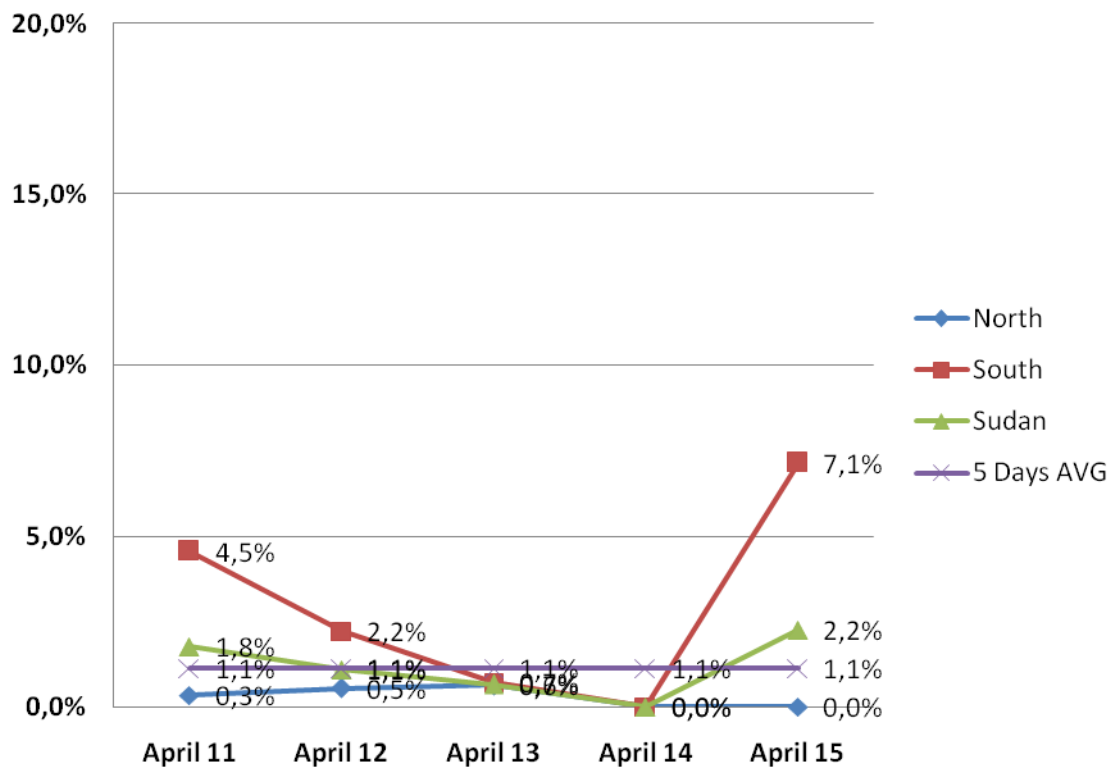
2. Disorder observed in PS (scale: 20%)



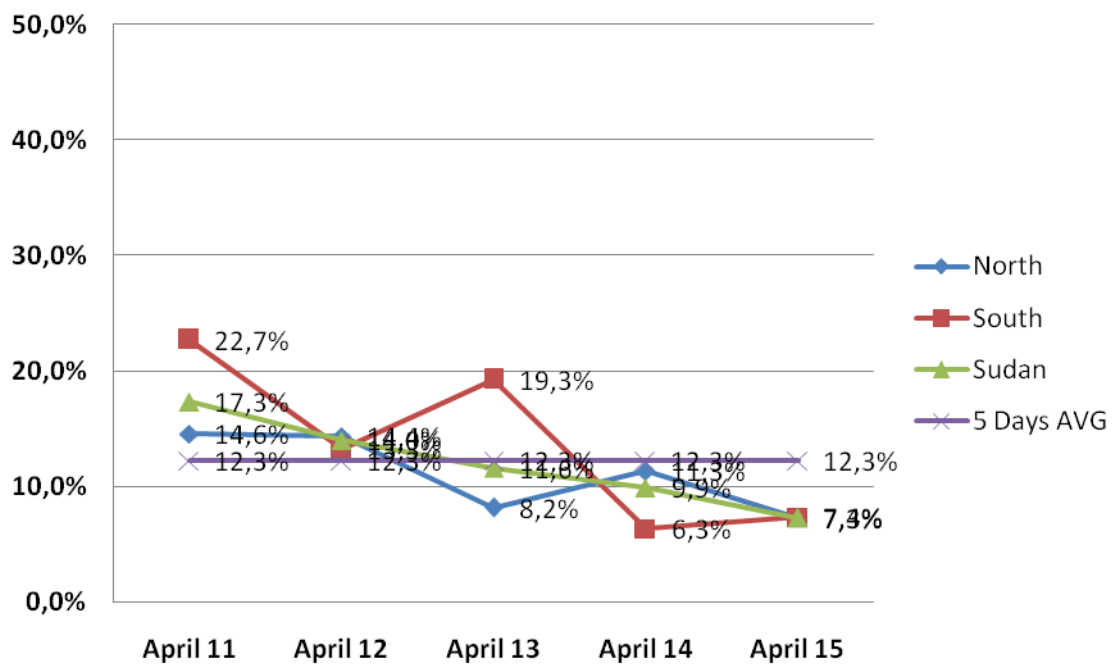
3. Campaign material inside PS (scale: 20%)



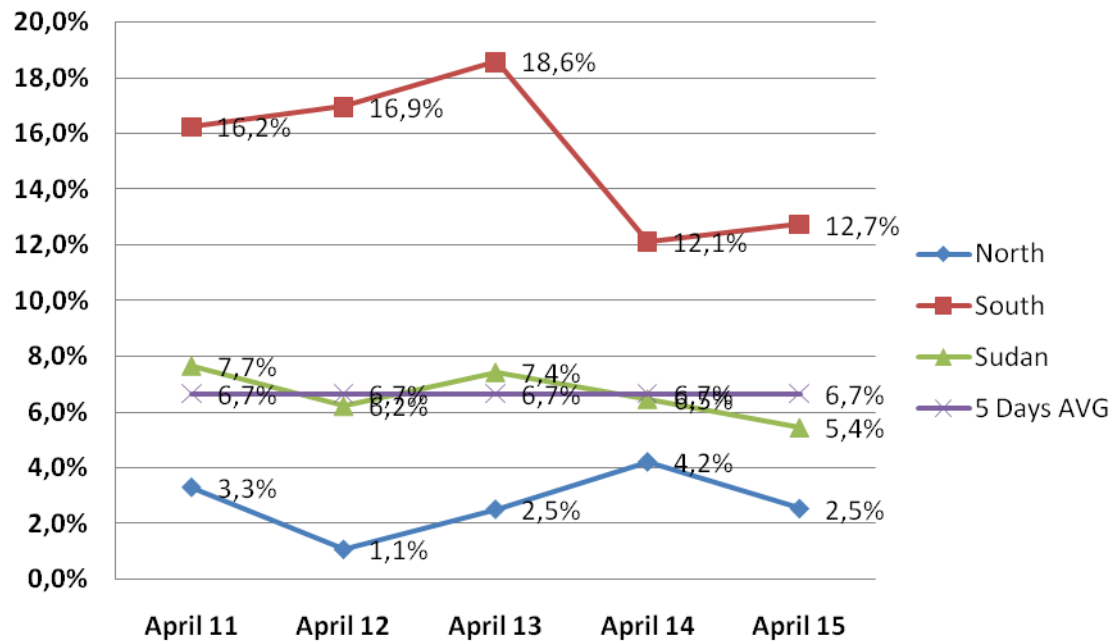
4. Campaign activities inside PS (scale: 20%)



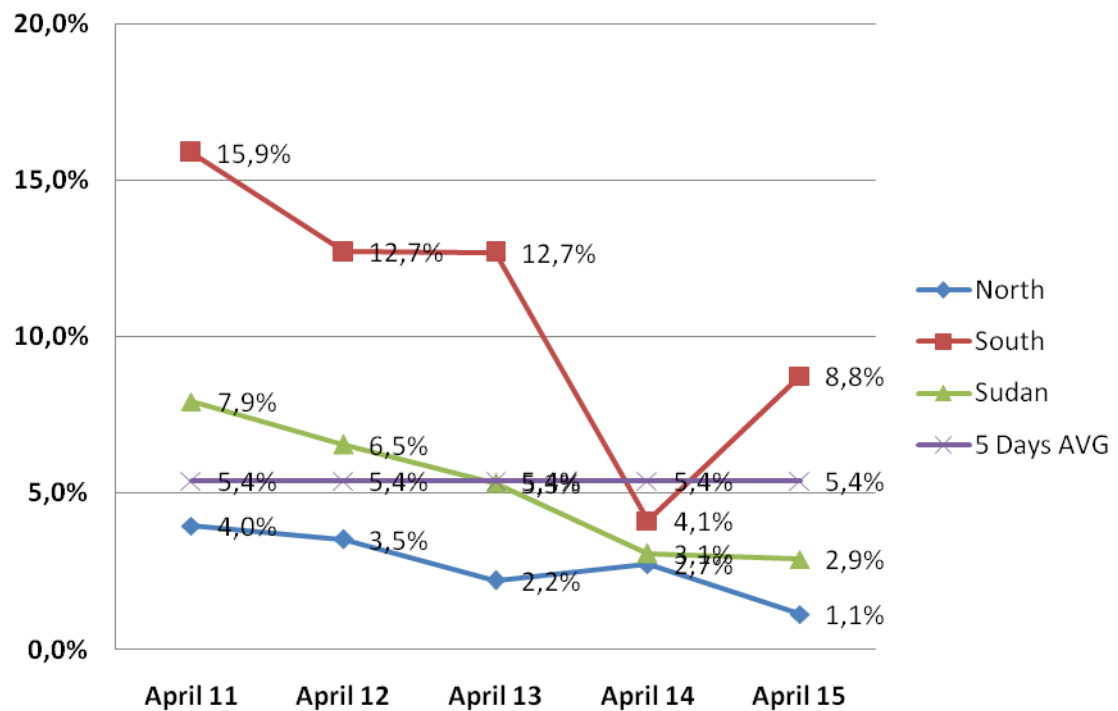
5. PS not accessible to voters with disabilities (scale: 50%)



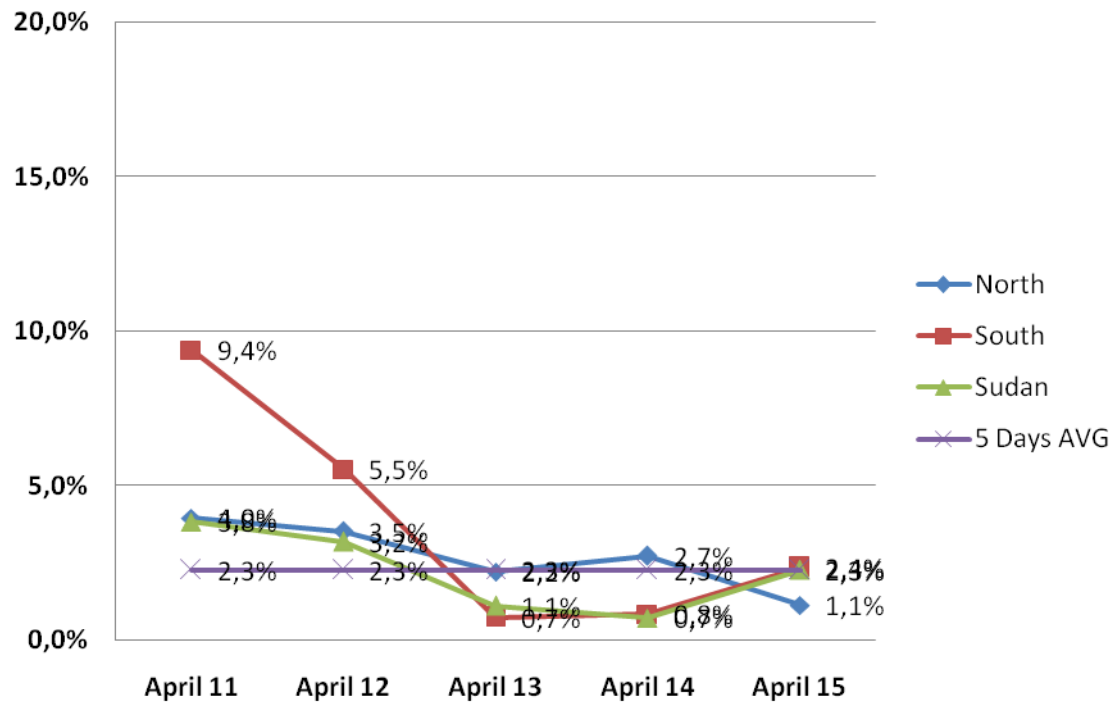
6. Police/Security presence inside PS not in accordance with regulations (scale: 20%)



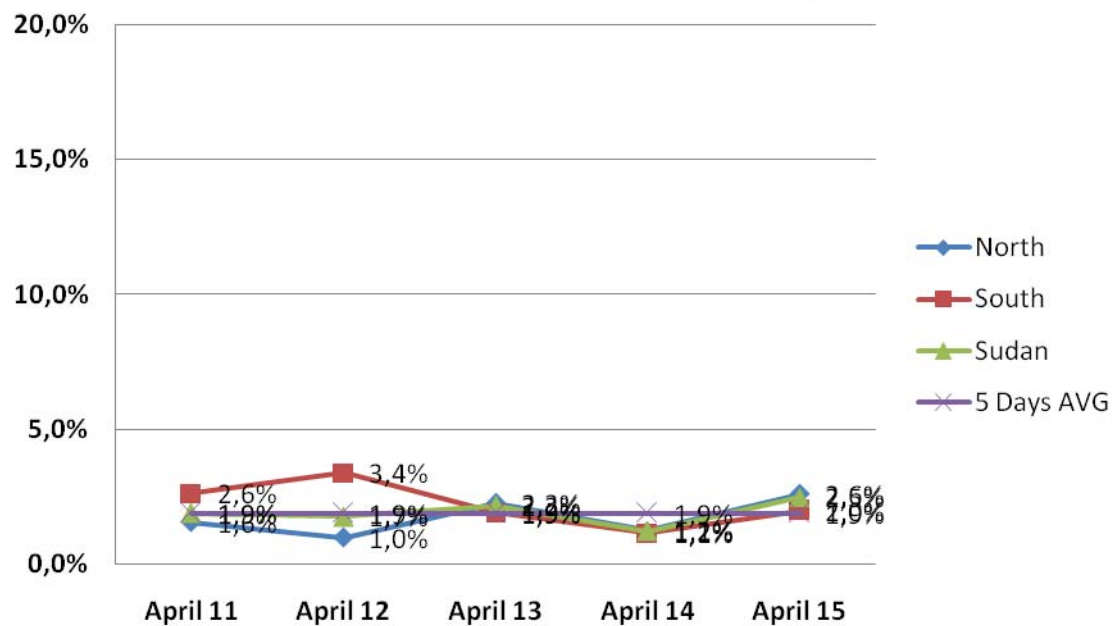
7. PS where officers were not performing their duties in non-partisan manner (scale: 20%)



8. Restrictions prevented party/ cand. agents from performing their duties (scale: 20%)

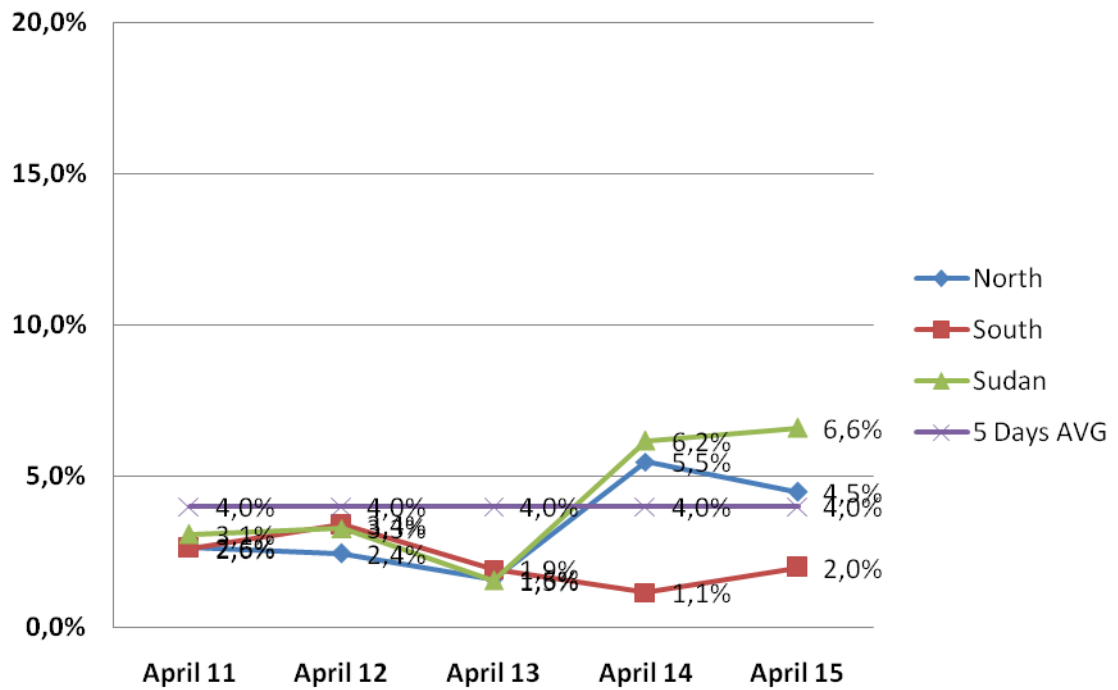


9. Restrictions prevented domestic observers from performing their duties (scale: 20%)

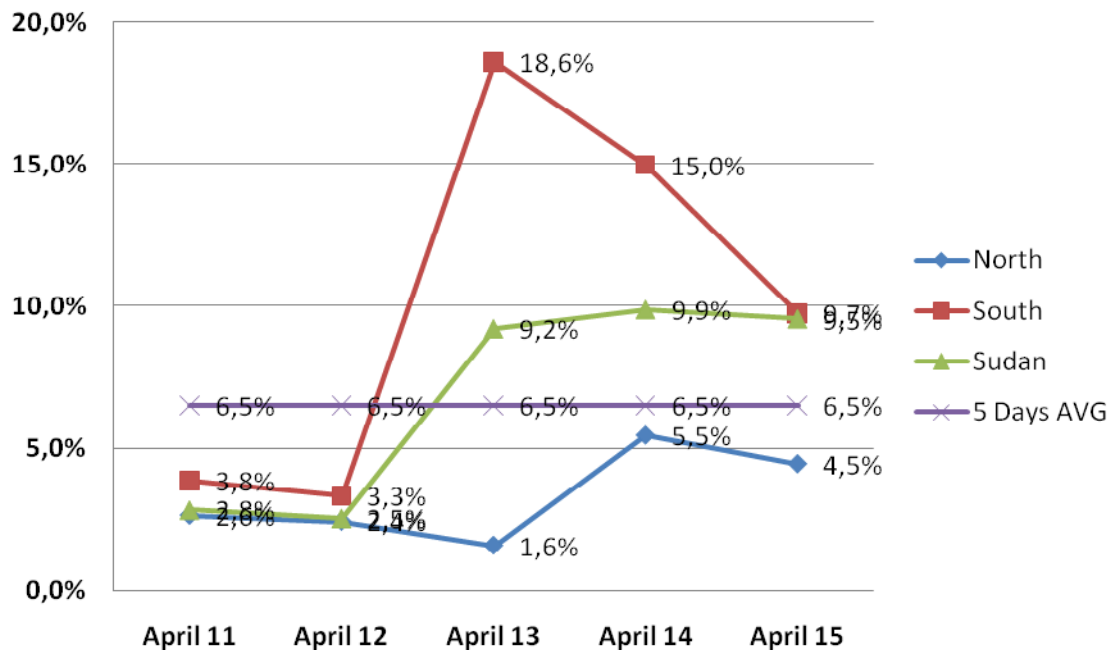


10. Polling interrupted for some hours during the day

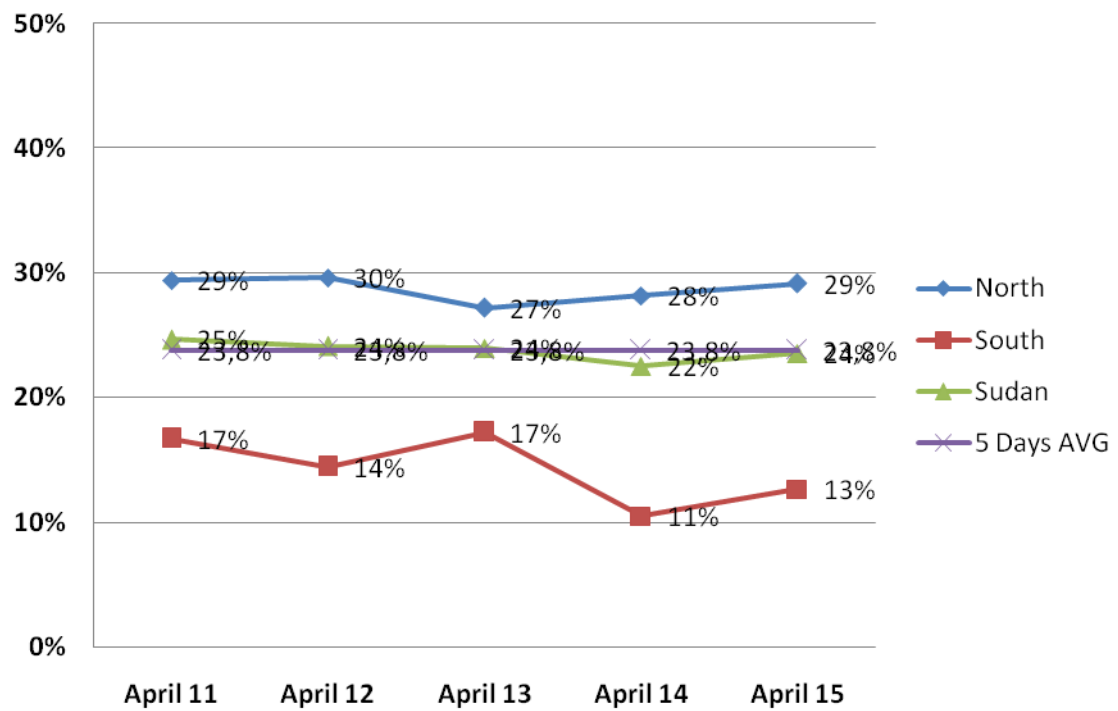
(scale: 20%)



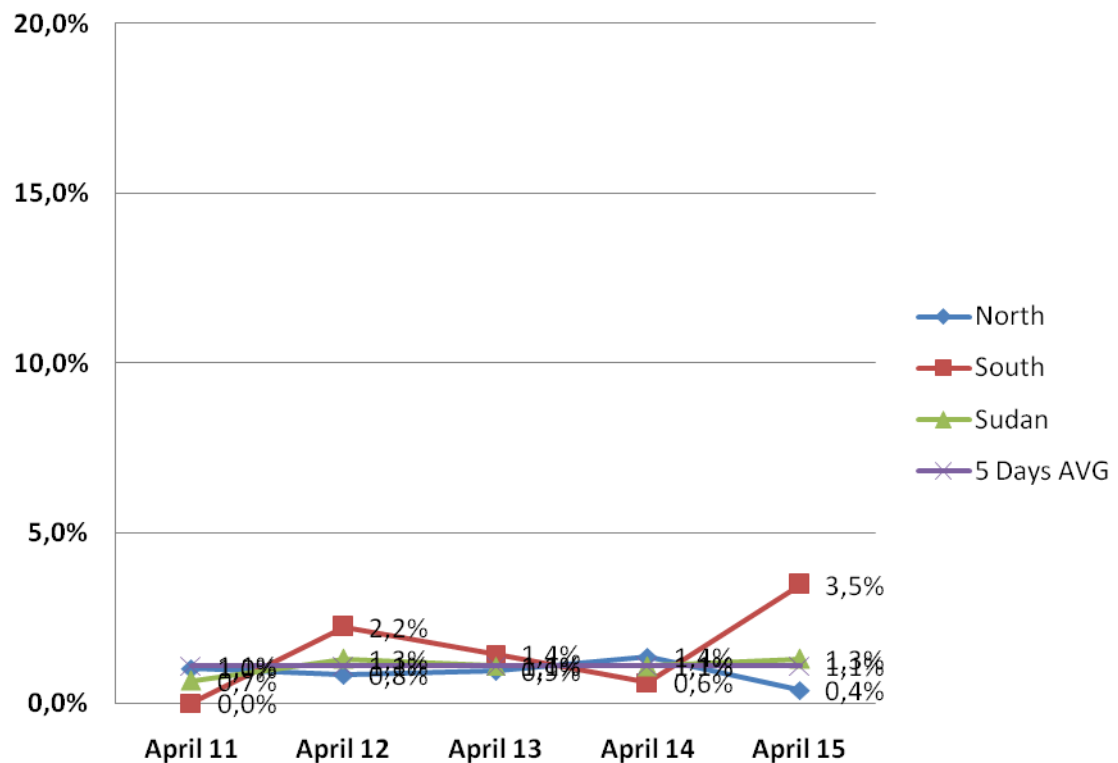
11. Some required PS staff absent (scale: 20%)



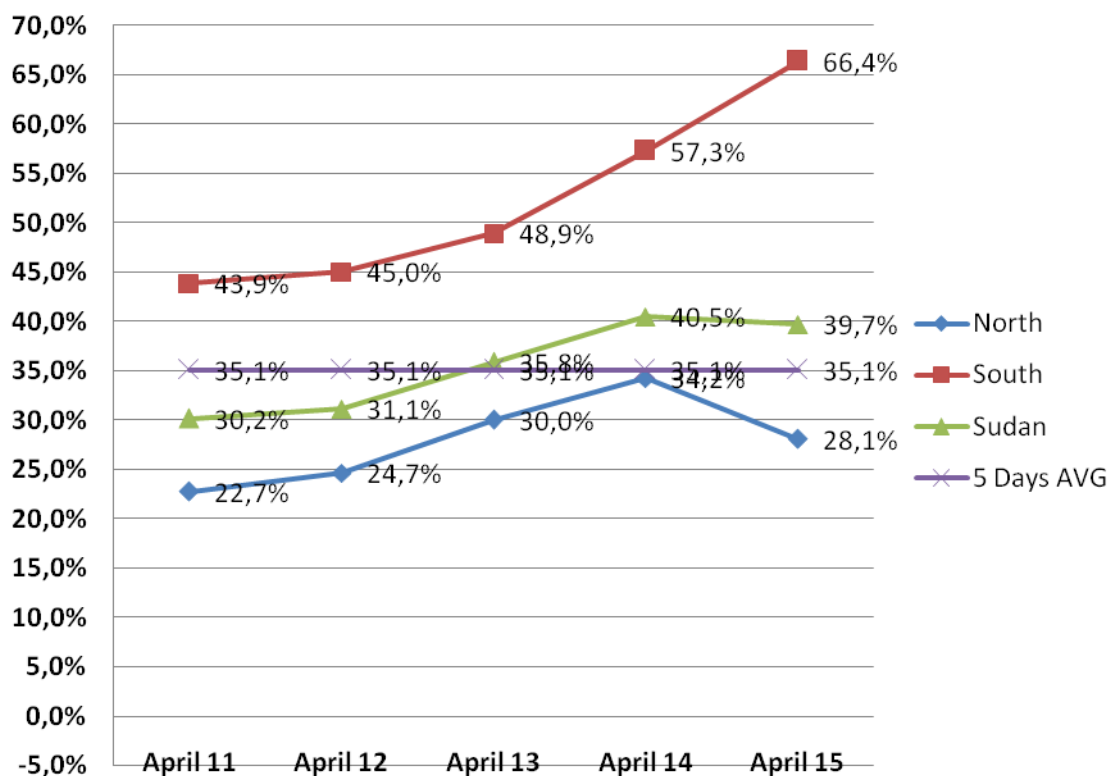
12. Percentage of women in the PS staff (scale: 50%)



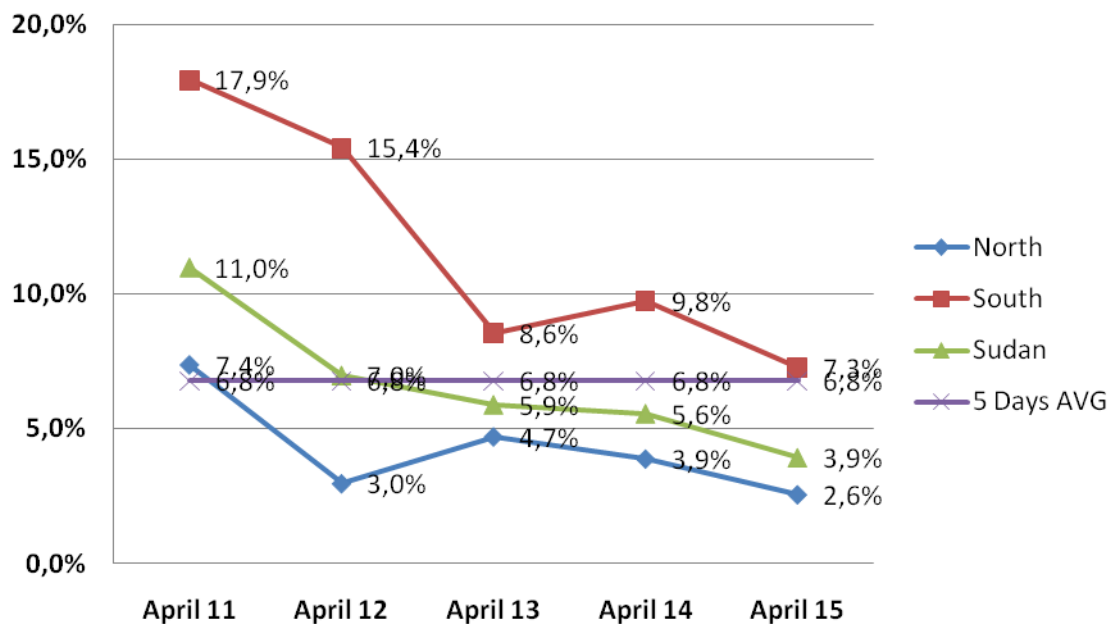
13. No party/ cand. agents present (scale: 20%)



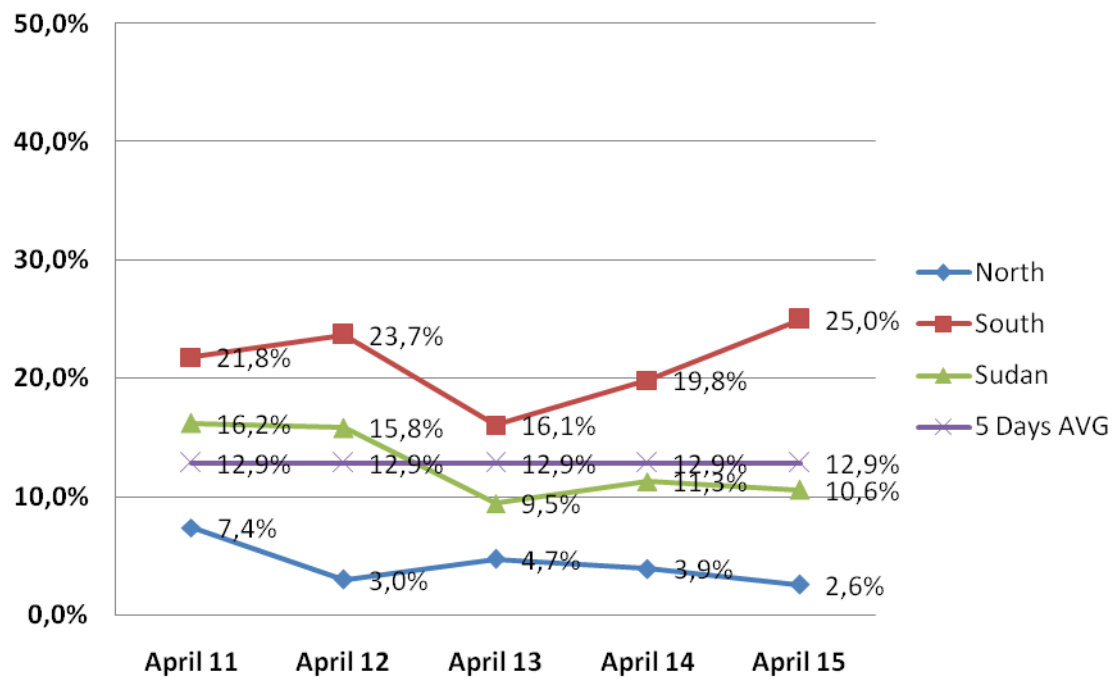
14. No domestic observer present (scale: 70%)



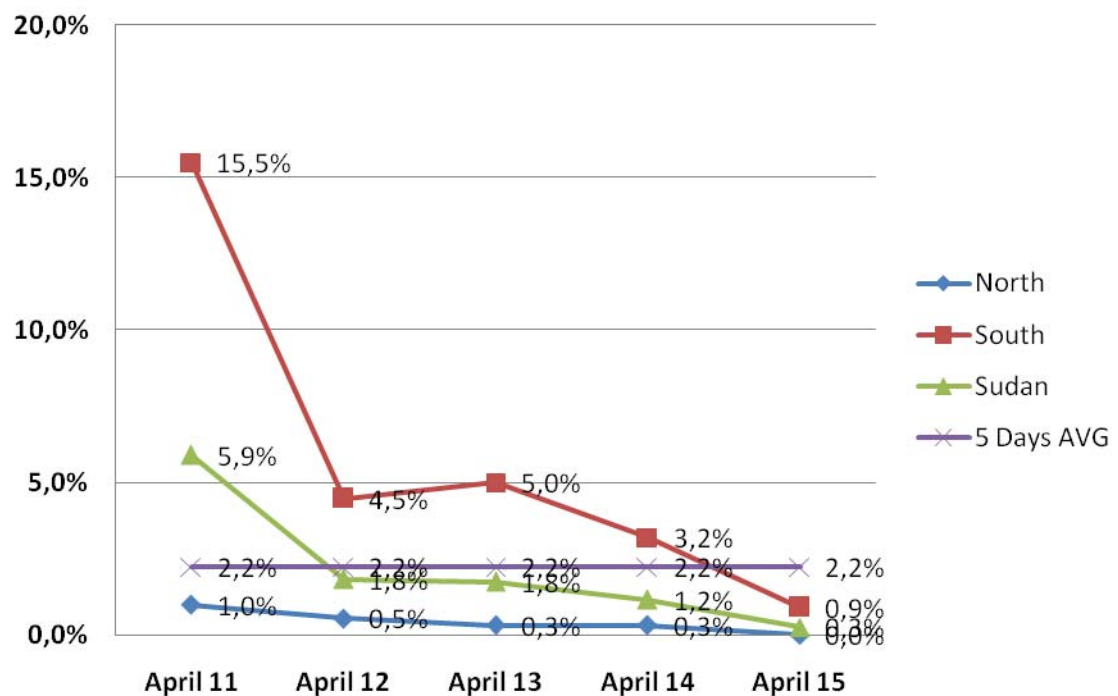
15. Unauthorised persons present at the polling station (scale: 20%)



19. Not all essential materials available (scale: 50%)

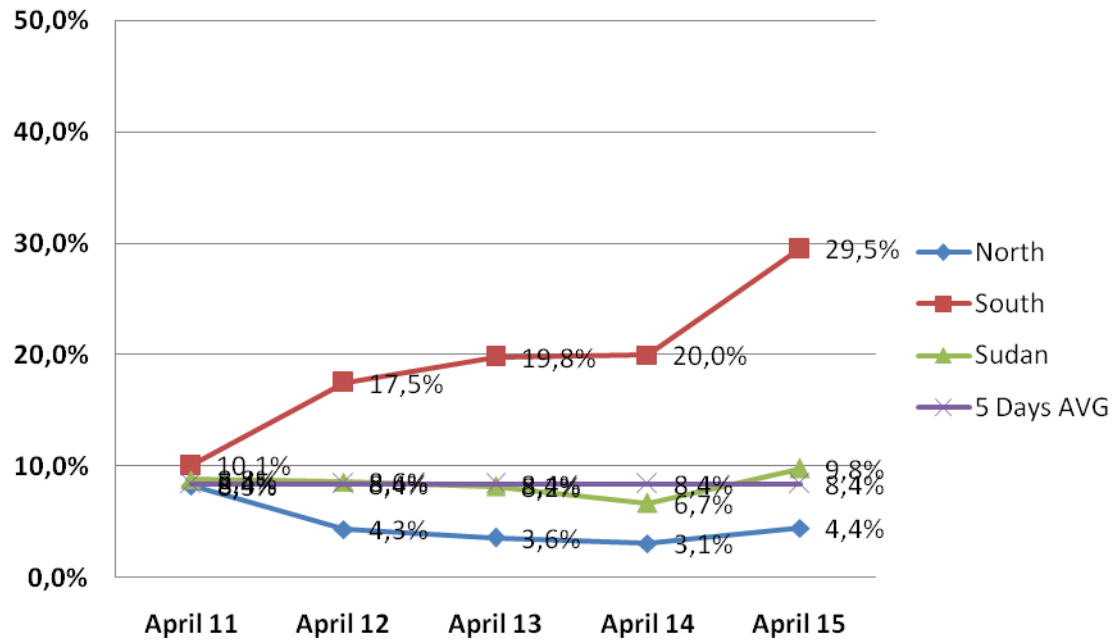


20. Not all ballot boxes properly sealed (scale: 20%)



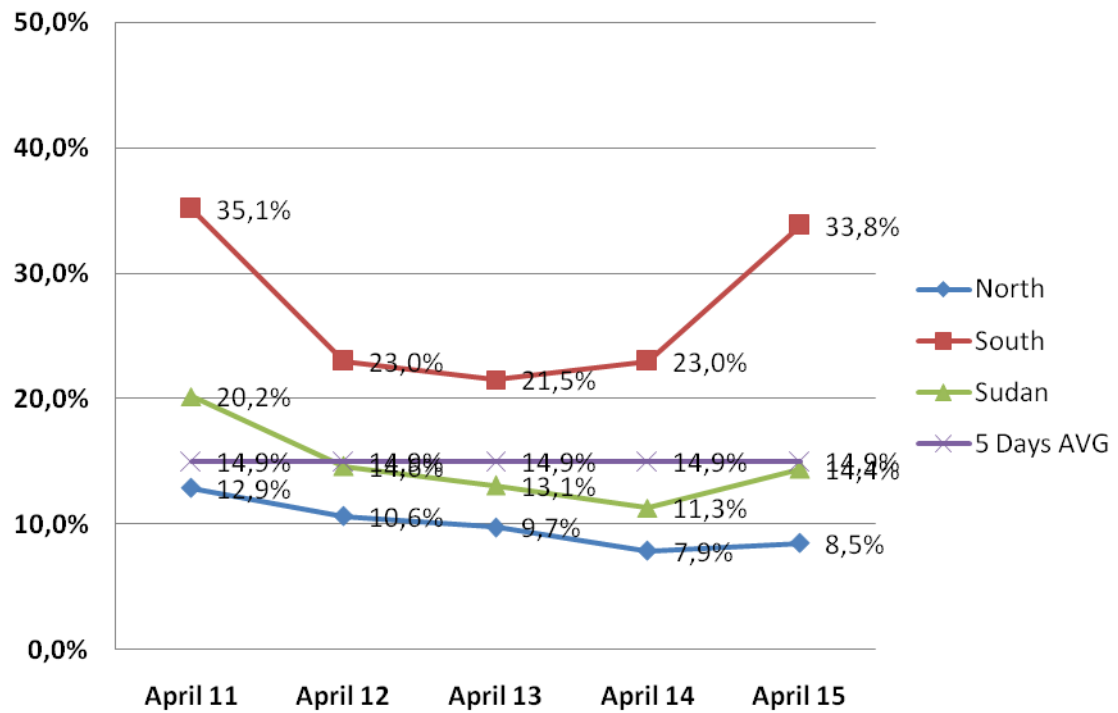
21. Voters' fingers not checked for traces of indelible ink

(scale: 50%)

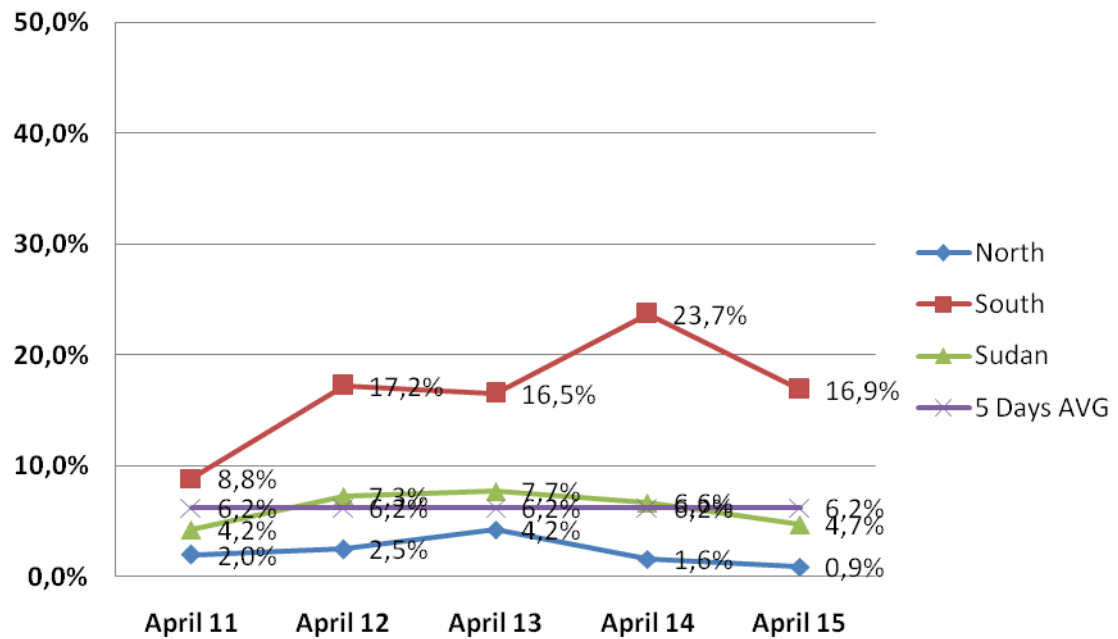


22. Voters not identified according to procedures

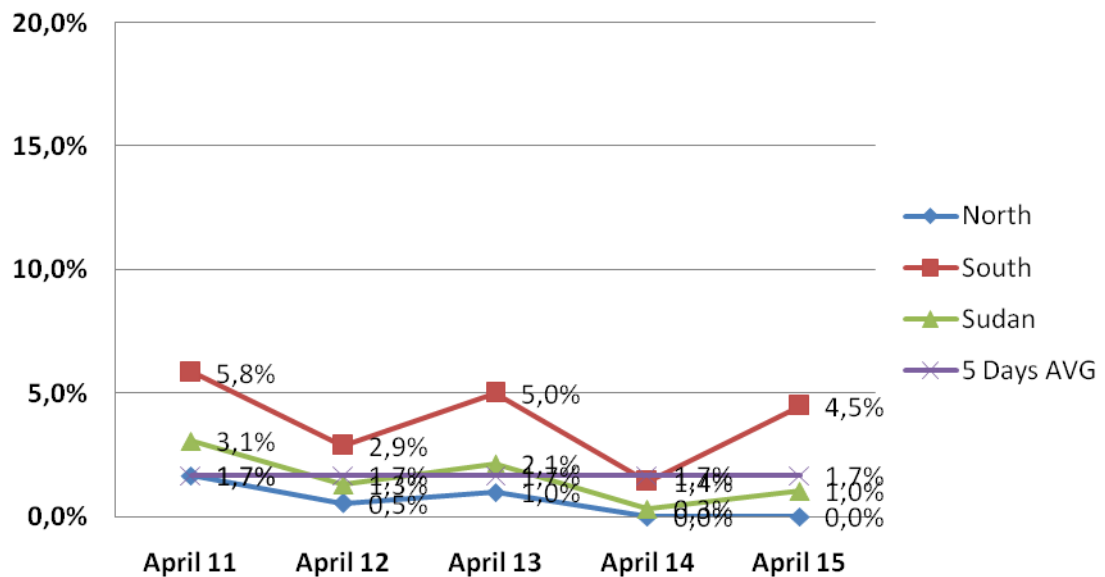
(scale: 50%)



23. Some voter names not crossed-out on the voters list (scale: 50%)

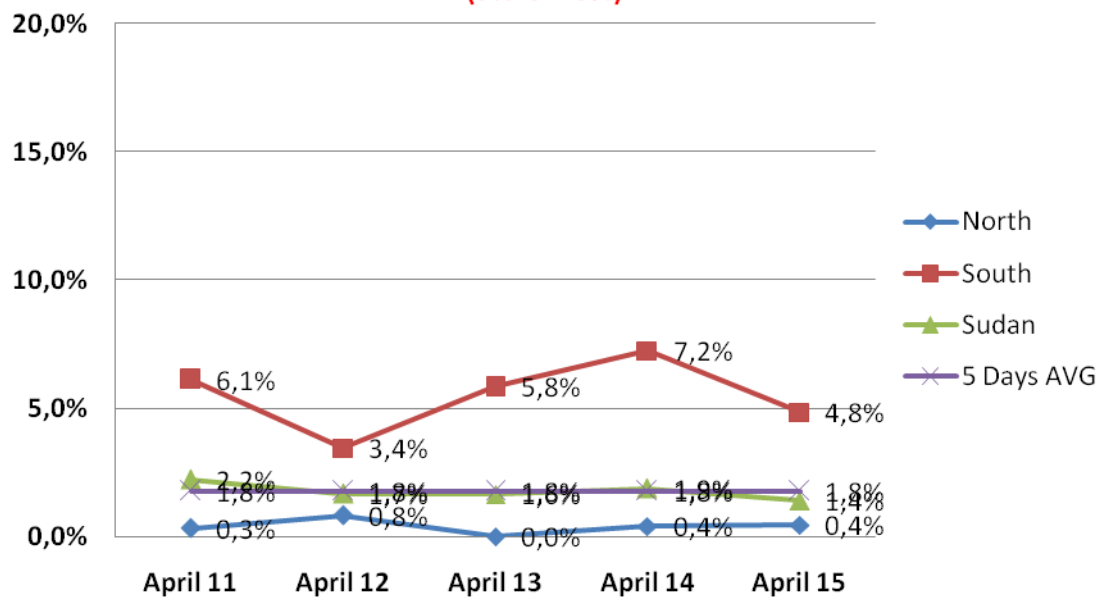


24. Back of the ballot paper not stamped with the PS stamp at the time of issuing (scale:20%)



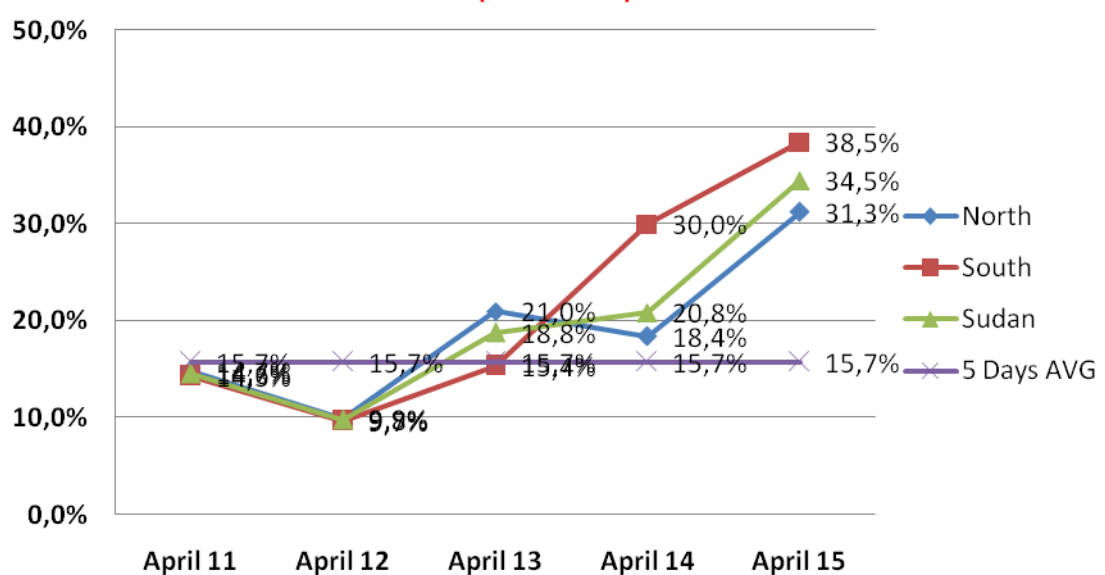
25. Voter's left index finger not marked with indelible ink

(scale: 20%)

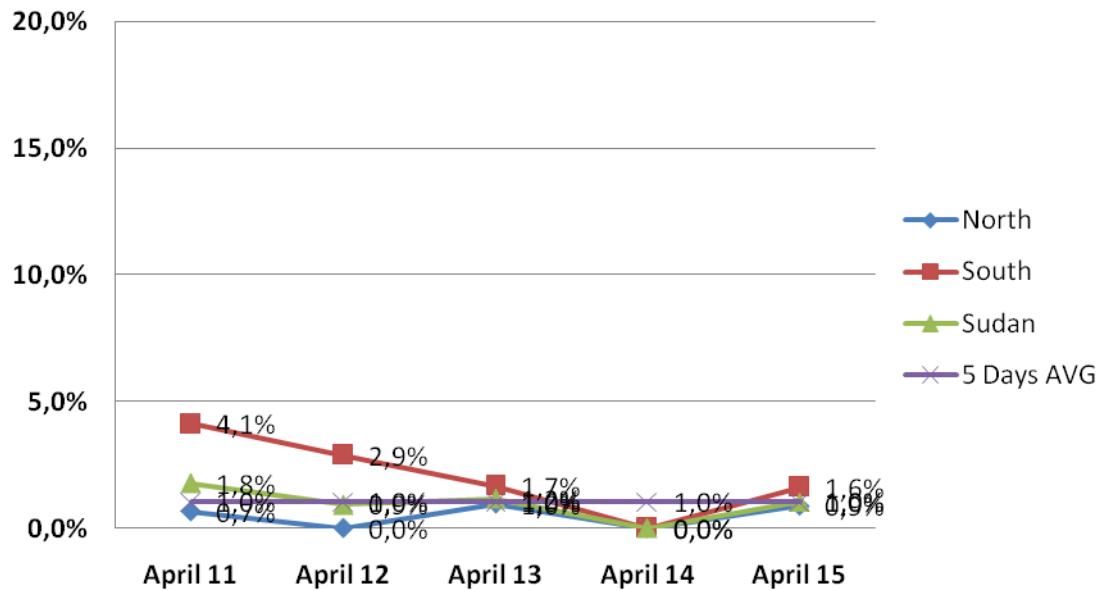


26. Disabled voters not assisted according to procedures

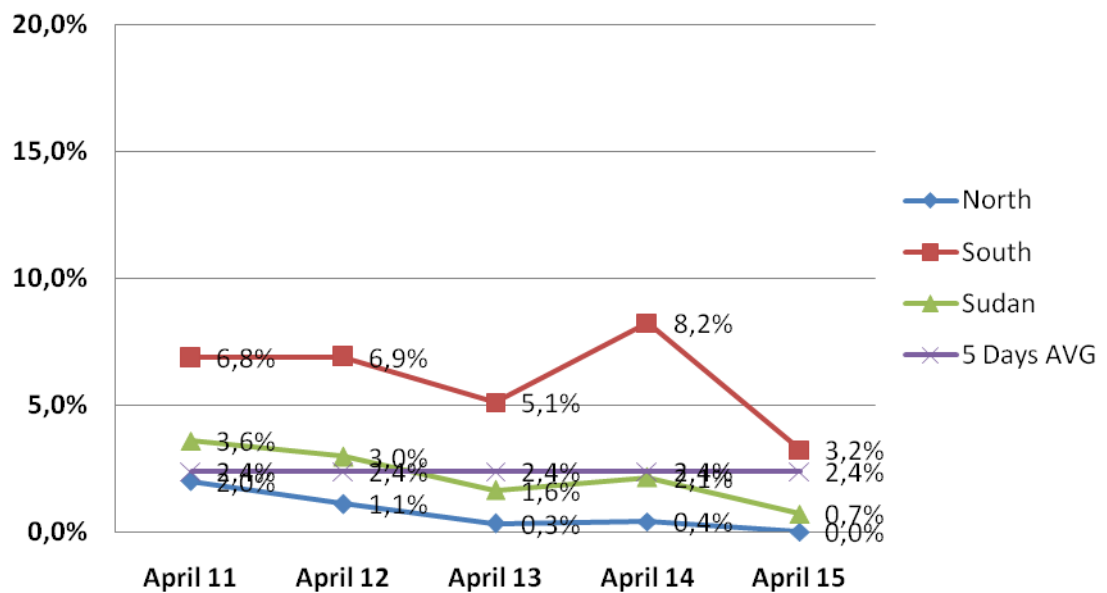
(scale: 50%)



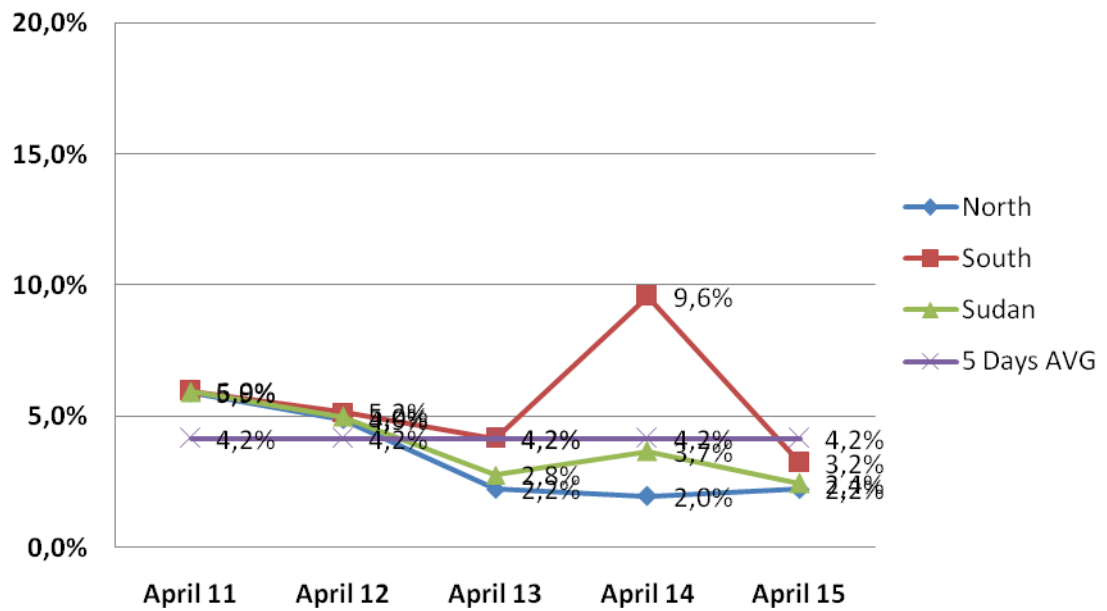
27. Voters receiving more than one ballot paper per election type (scale: 20%)



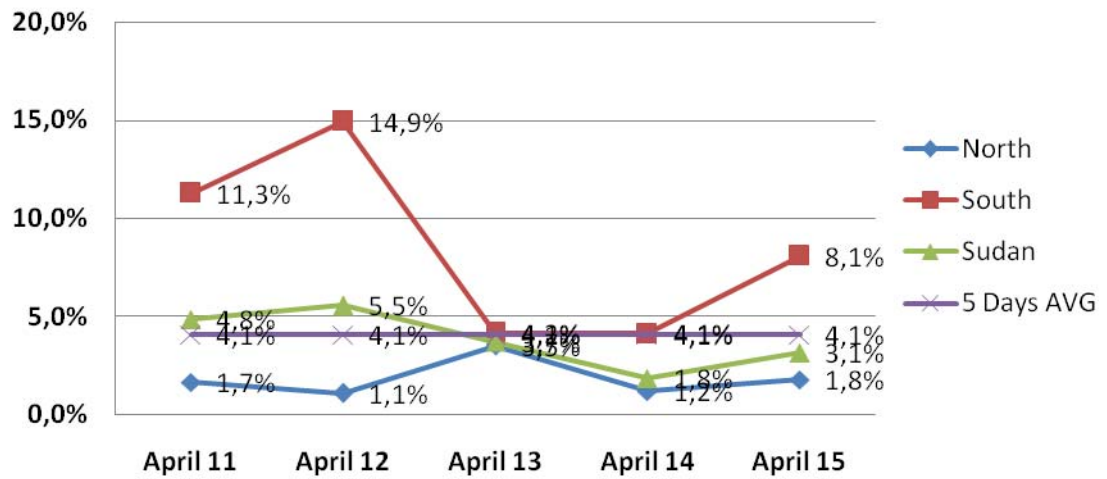
28. Proxy voting (scale: 20%)



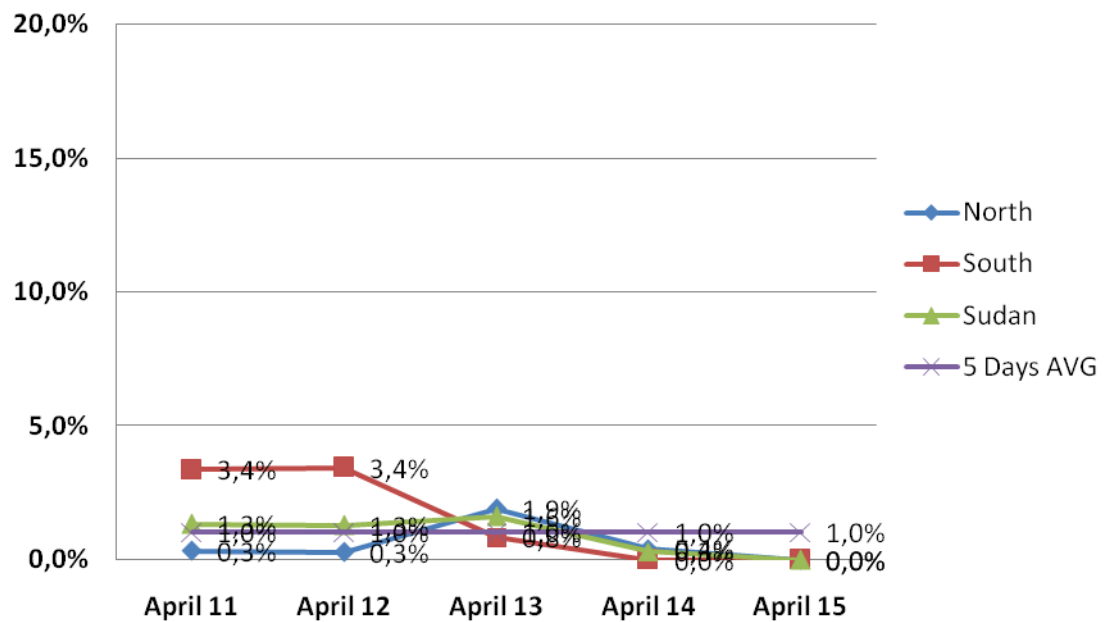
29. Group voting (scale: 20%)



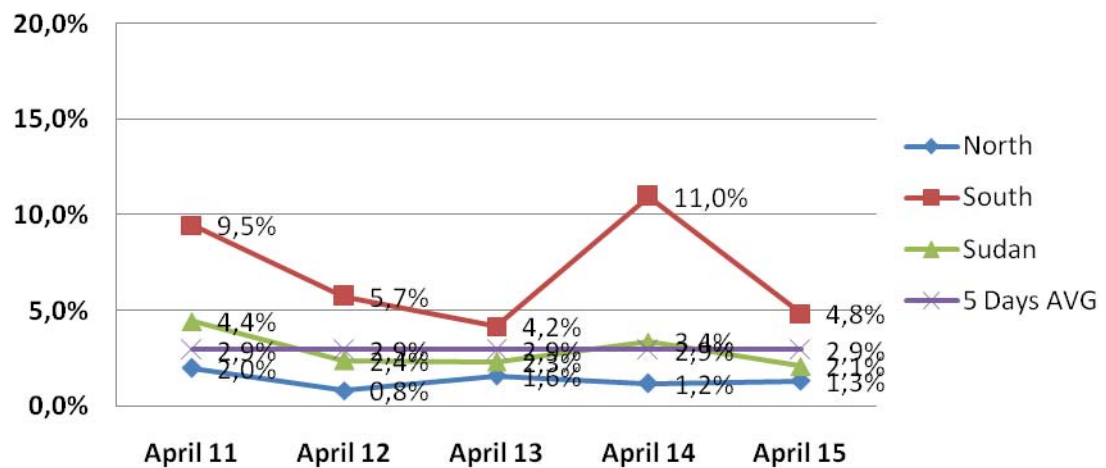
30. Under-aged voting (scale: 20%)



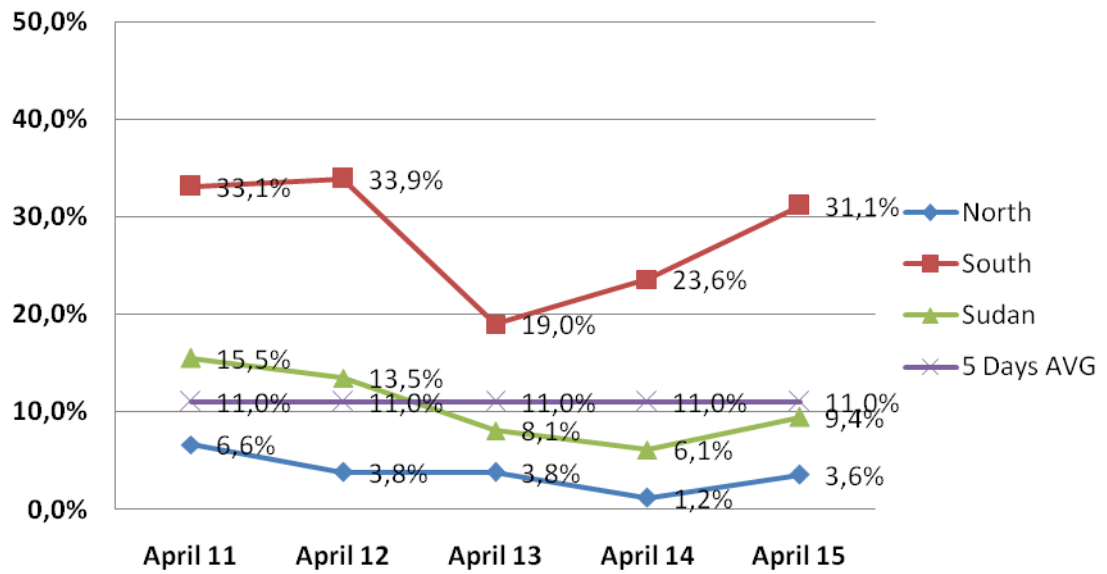
31. Multiple voting (scale: 20%)



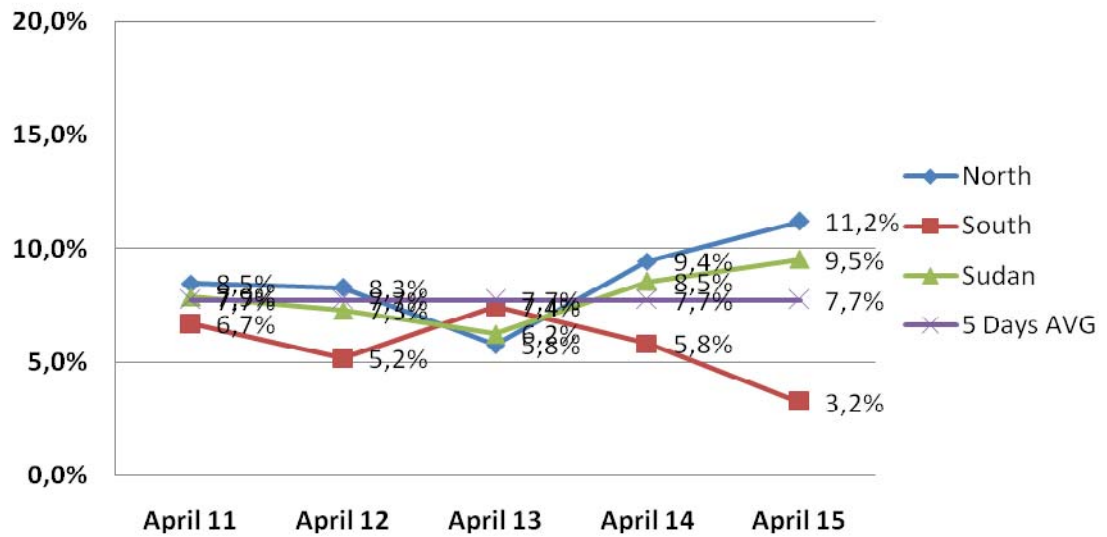
32. 'public' voting (scale:20%)



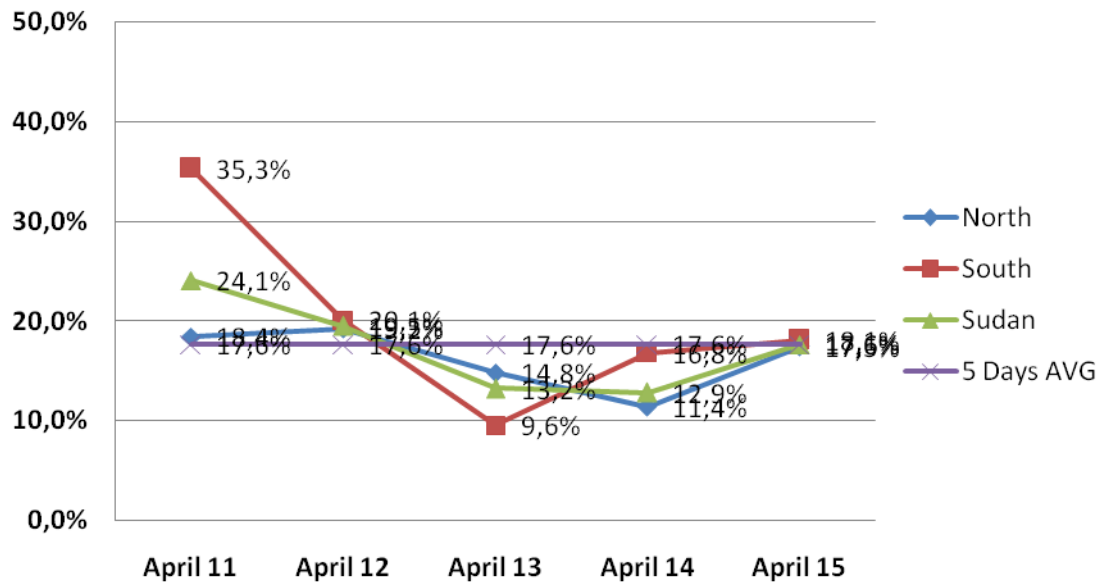
33. Secrecy of the vote breached by a person other than the voter (scale:50%)



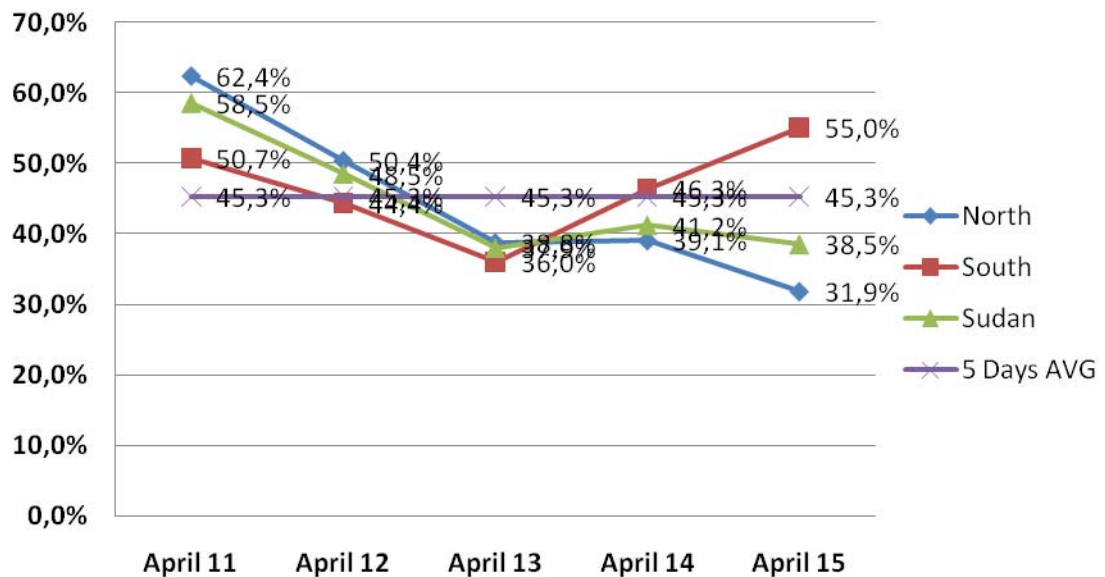
34. Voters refused the right to vote (scale: 20%)



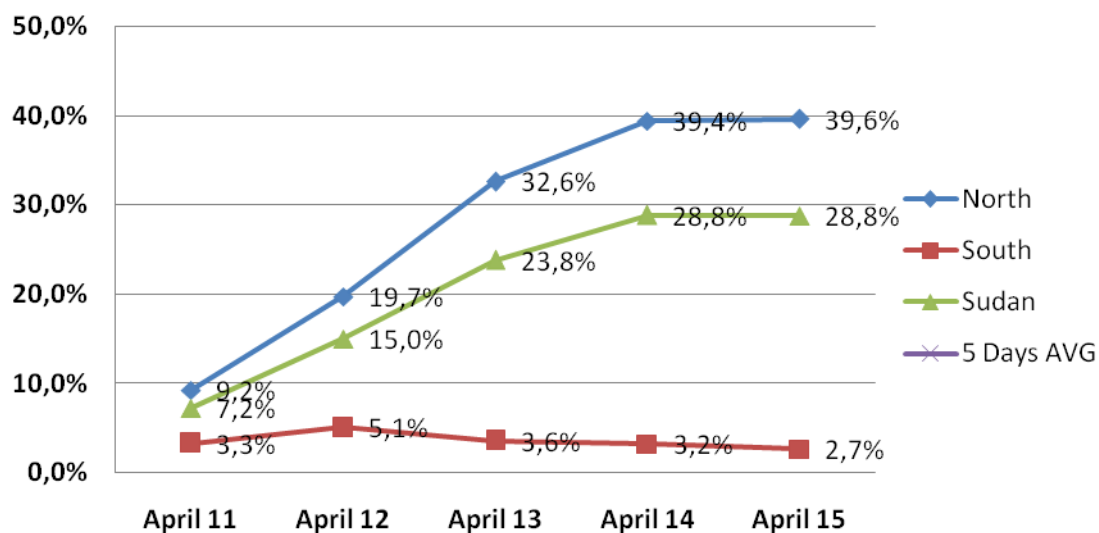
35. Layout of the polling station does not ensure the secrecy of the vote (scale: 50%)



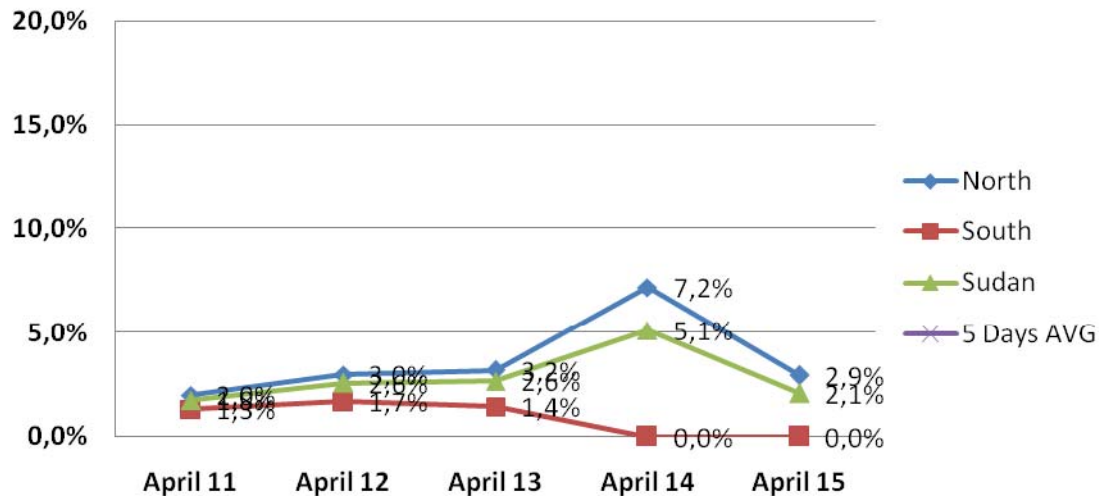
36. Head of PS did not enter properly the required information into all polling record Forms (scale: 70%)



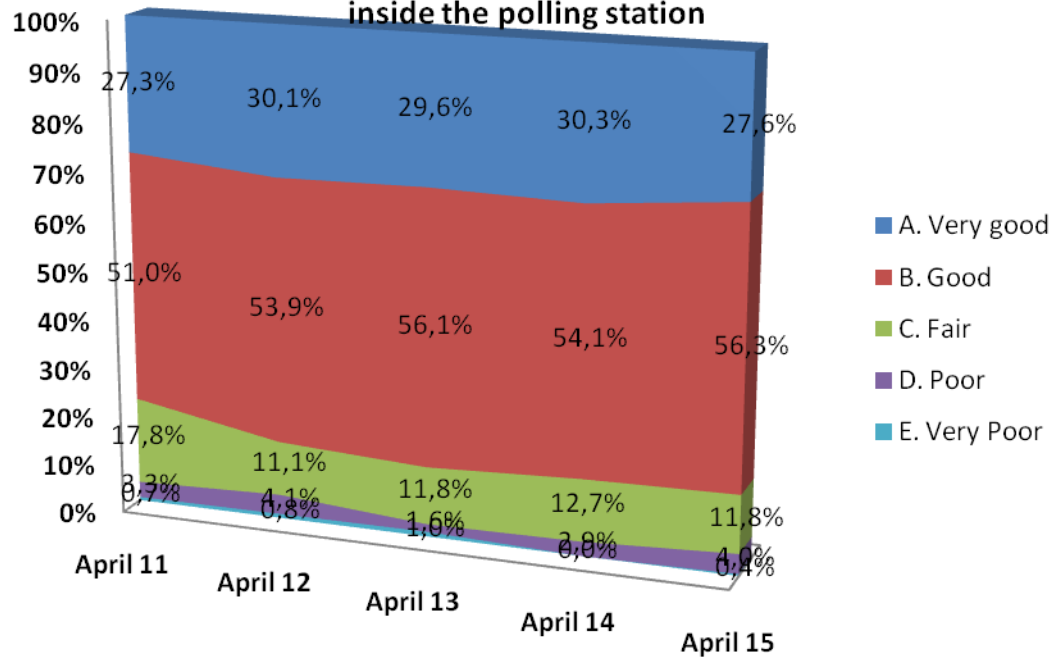
37. Formal objections recorded on the Form No.7 by the time of observer's arrival (scale:50%)



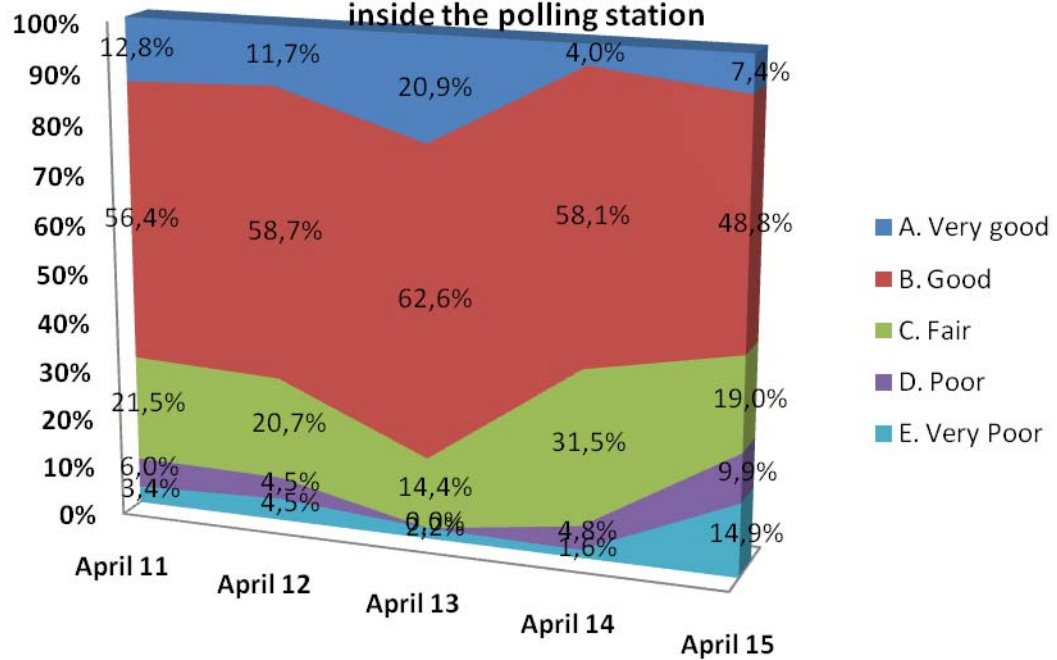
38. Formal objections recorded on the Form No.7 during observation (scale: 20%)



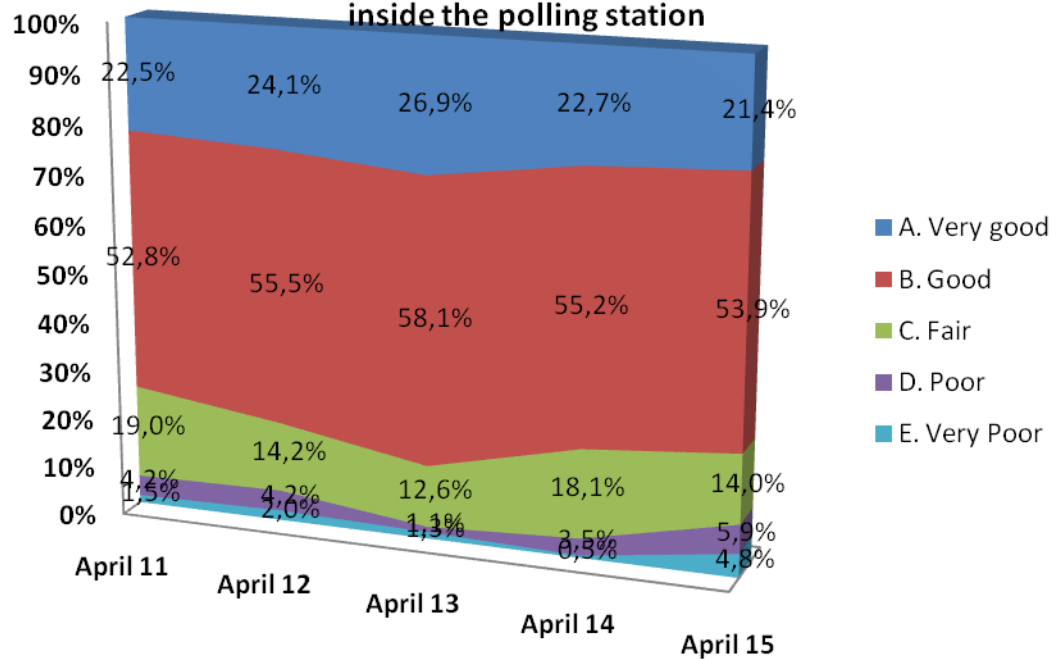
39. North: Evaluate the general environment/atmosphere inside the polling station



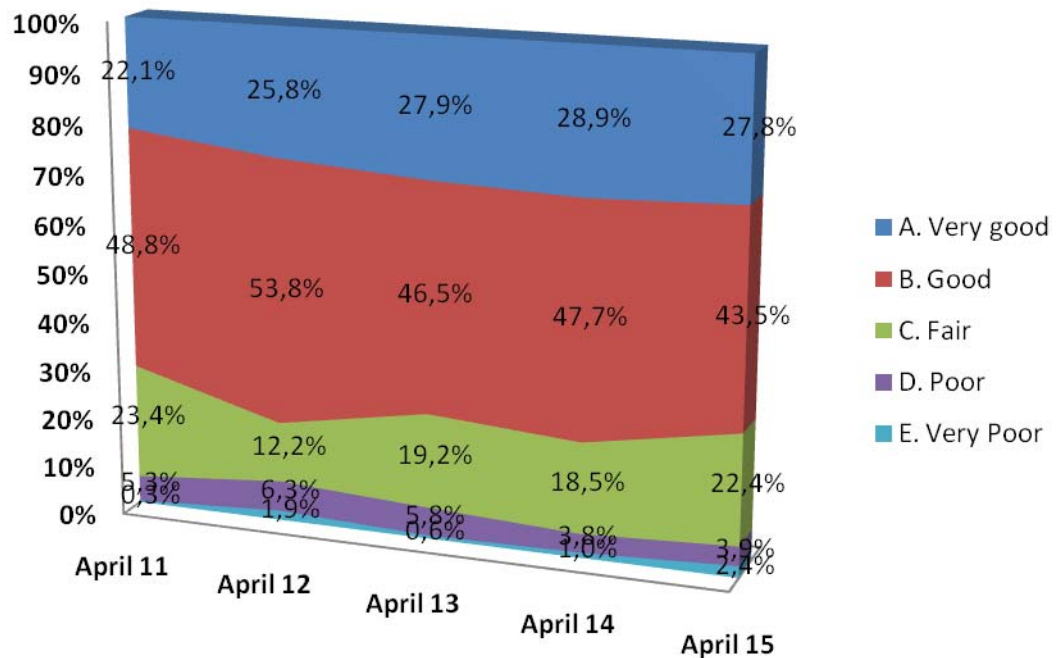
39. South: Evaluate the general environment/atmosphere inside the polling station



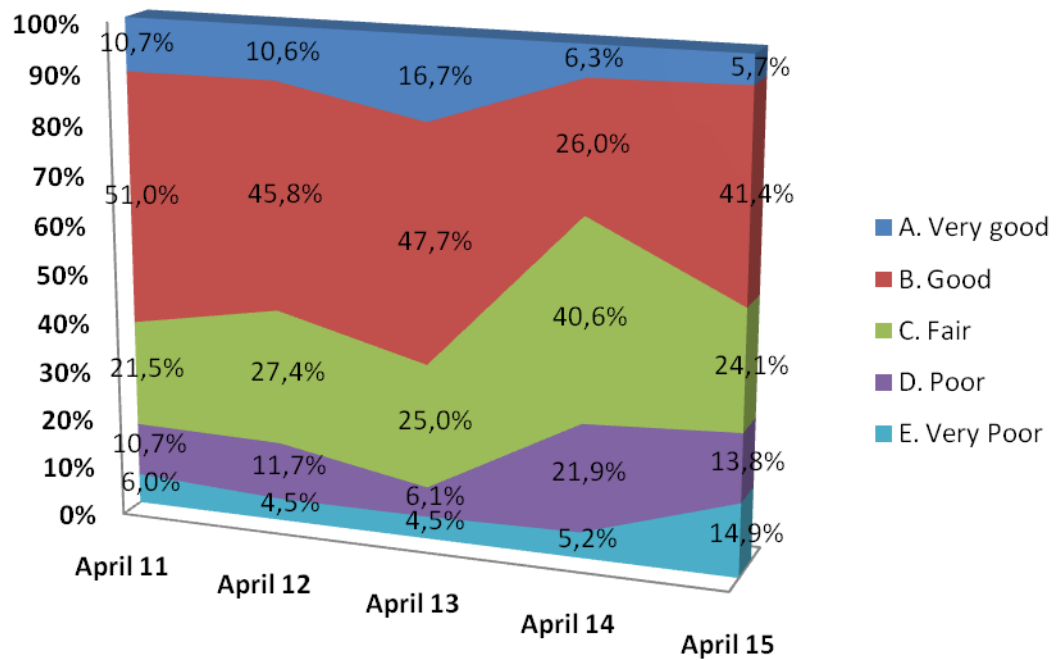
39. Sudan: Evaluate the general environment/atmosphere inside the polling station



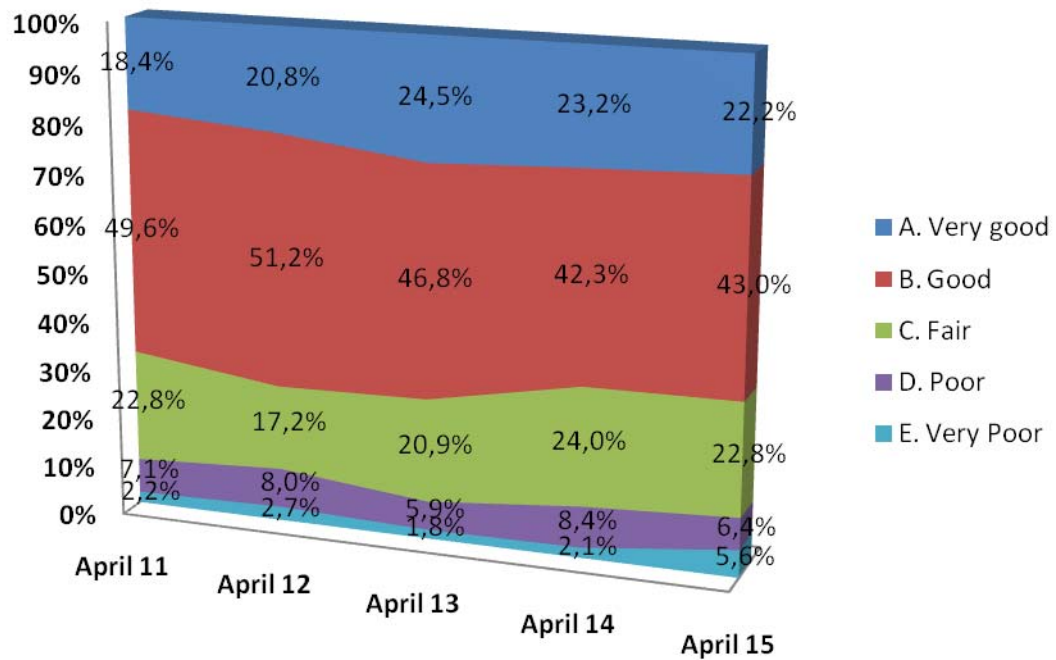
40. North: Evaluate the performance of the PS staff



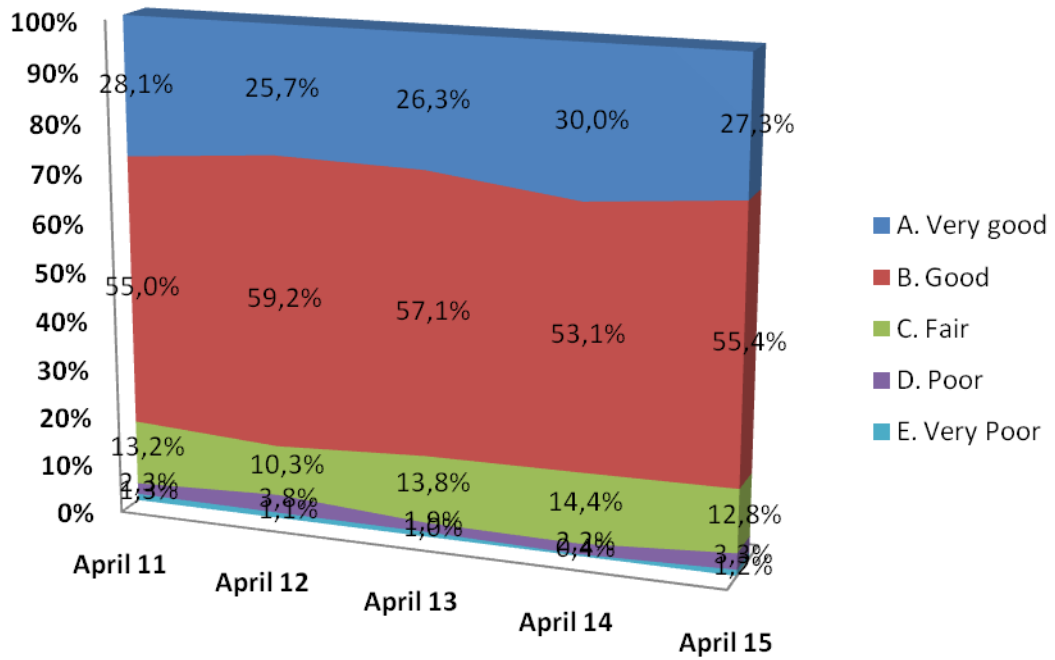
40. South: Evaluate the performance of the PS staff



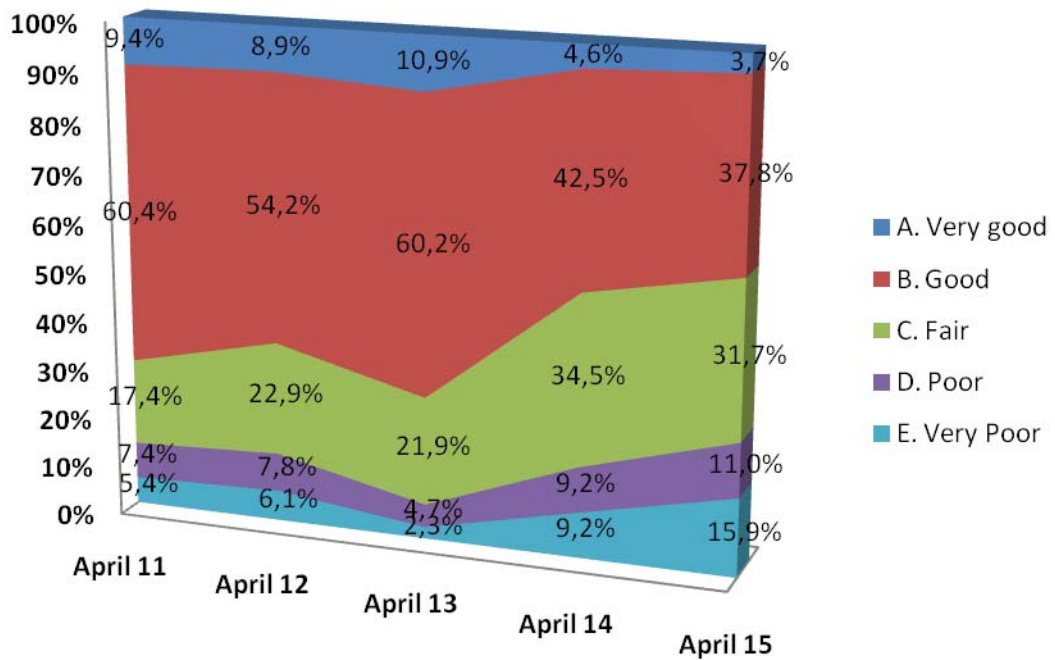
40. Sudan: Evaluate the performance of the PS staff



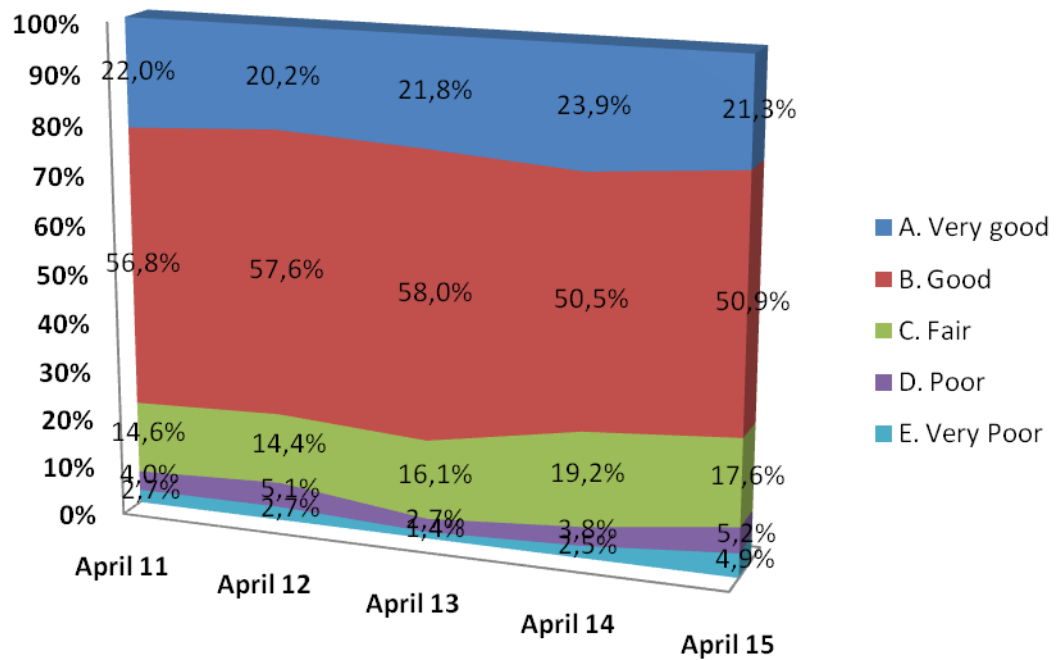
41. North: Evaluate the transparency of the polling process



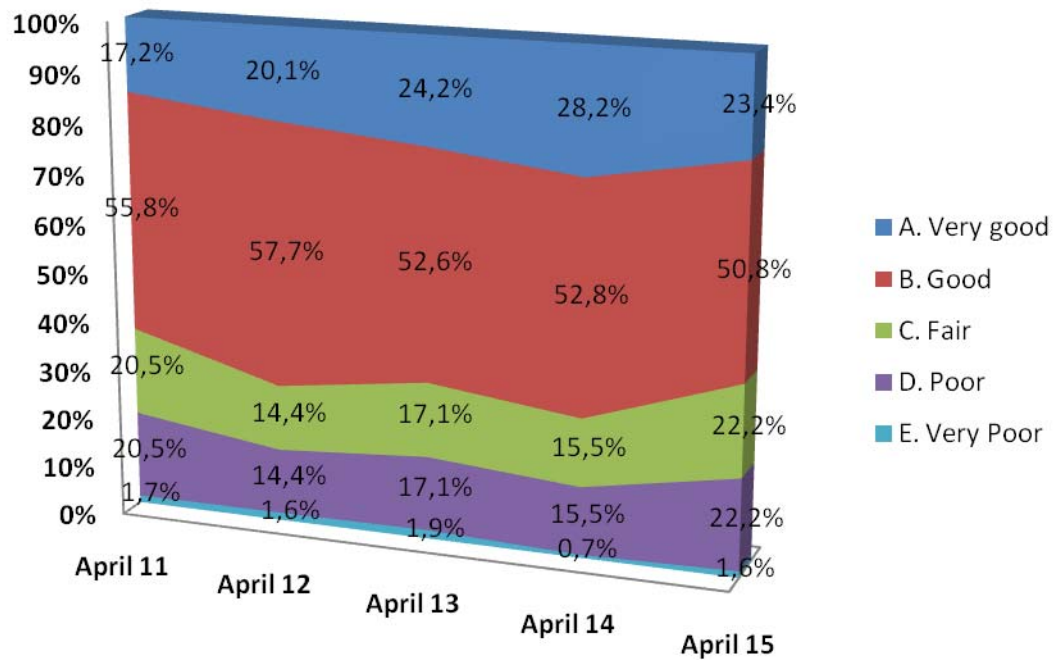
41. South: Evaluate the transparency of the polling process



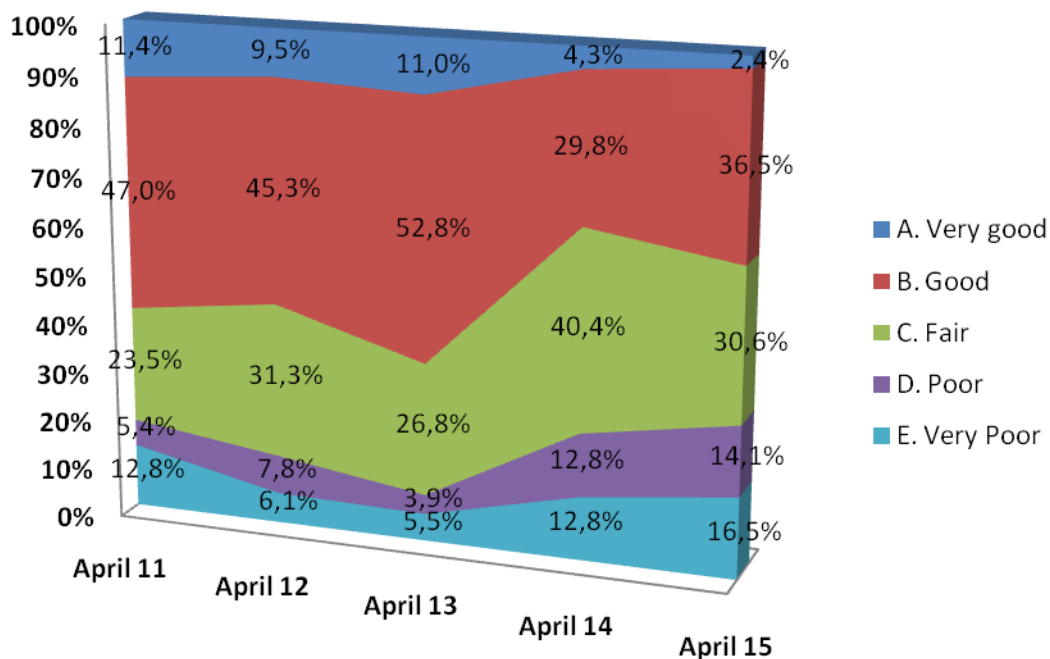
41. Sudan: Evaluate the transparency of the polling process



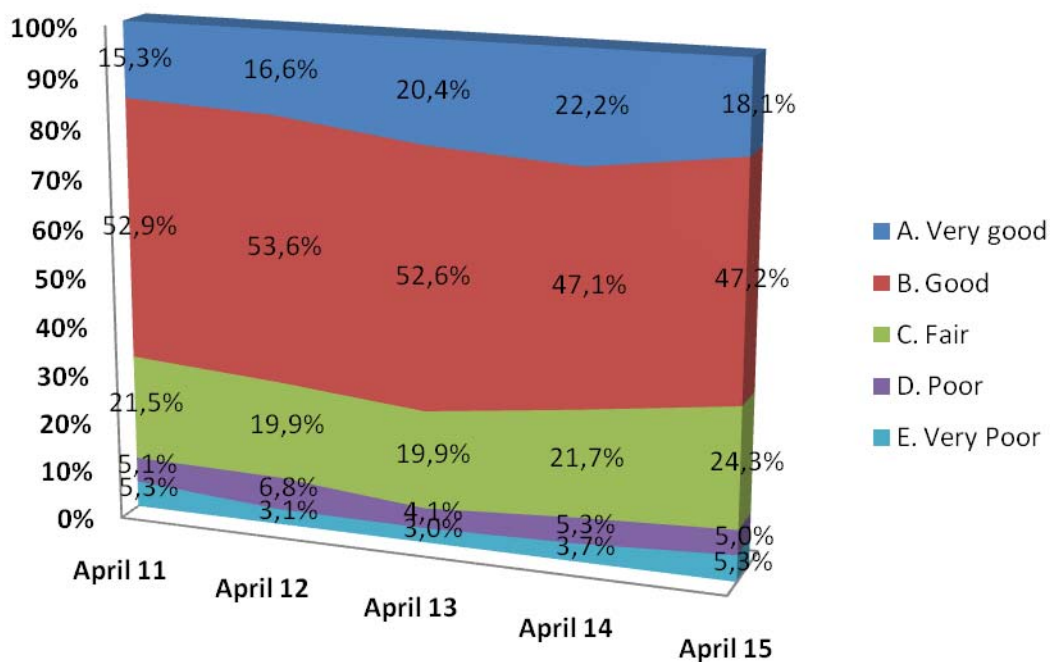
44. North: Overall assessment of the polling process



44. South: Overall assessment of the polling process

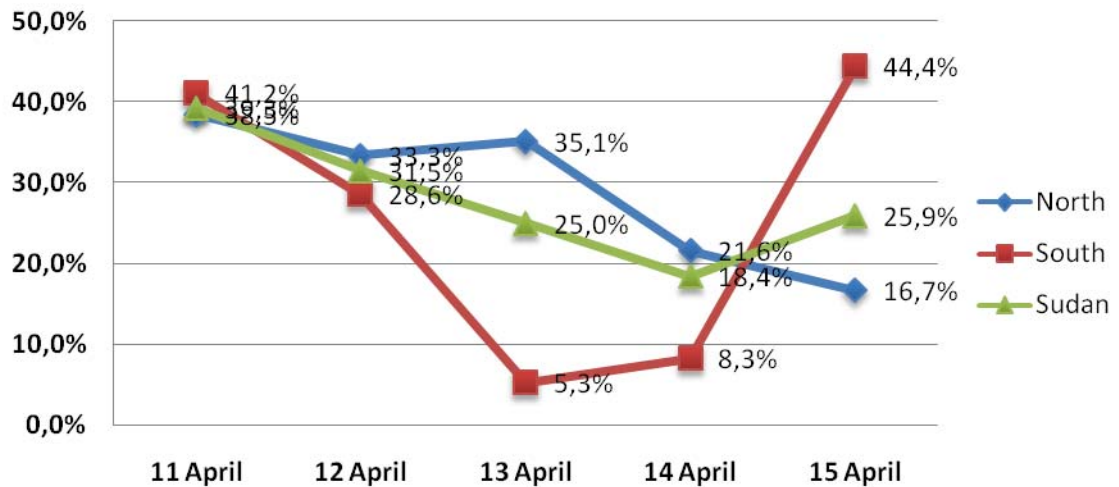


44. Sudan: Overall assessment of the polling process

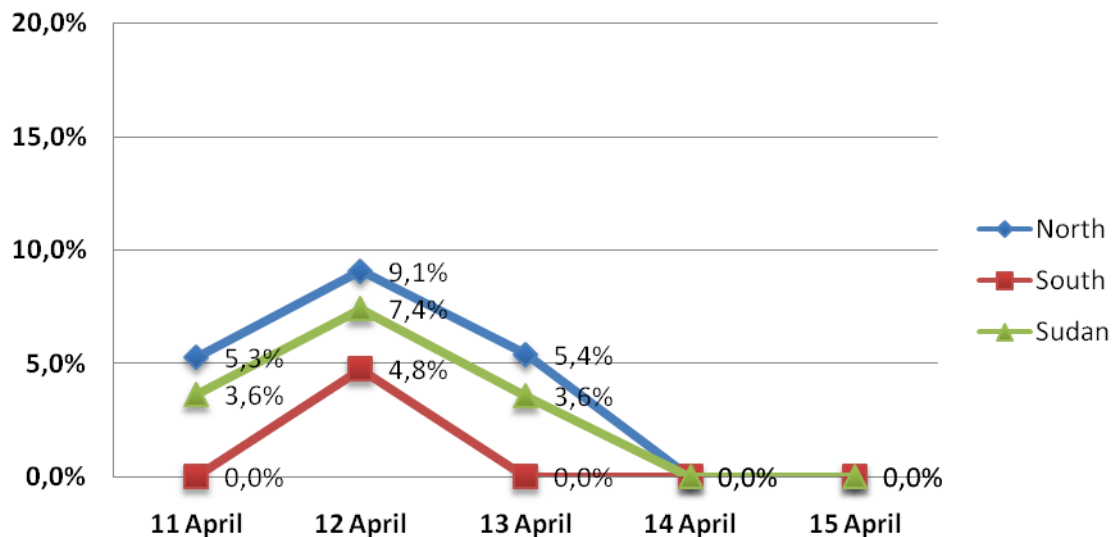


Closing

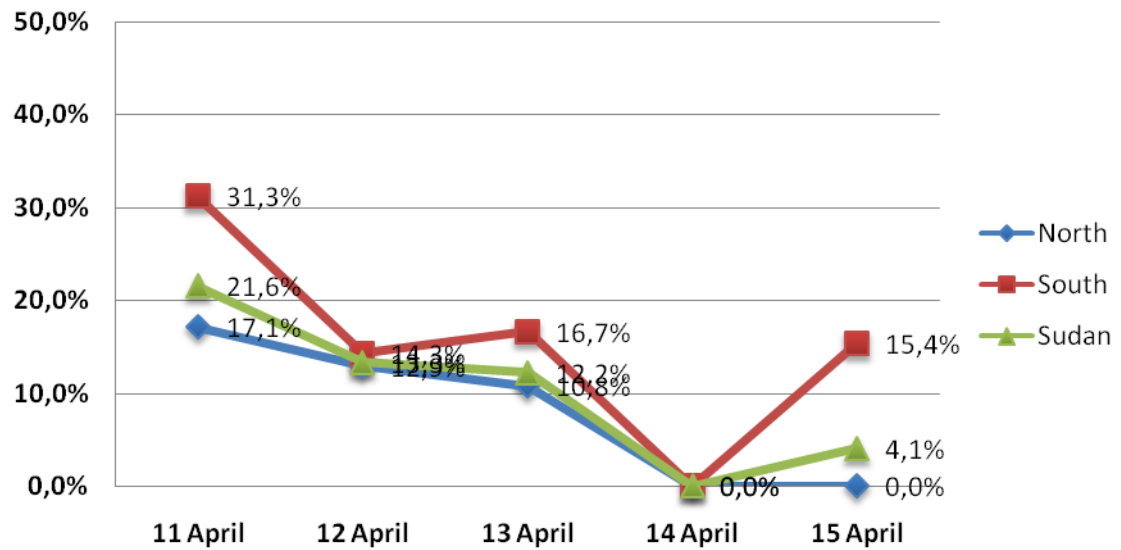
6. Head of PS did not seal the slots of all ballot boxes properly and record the serial # on the 'Record of Seals' Form (scale: 50%)



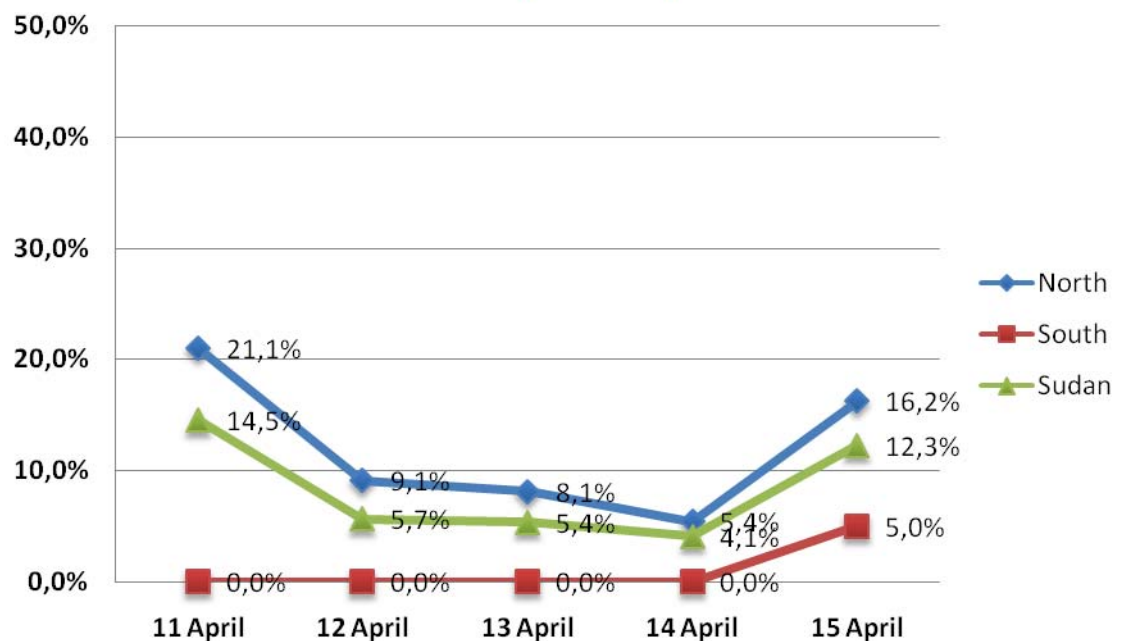
7. Party/cand. agents did not record the serial # of the additional seals for the slots (scale:20%)



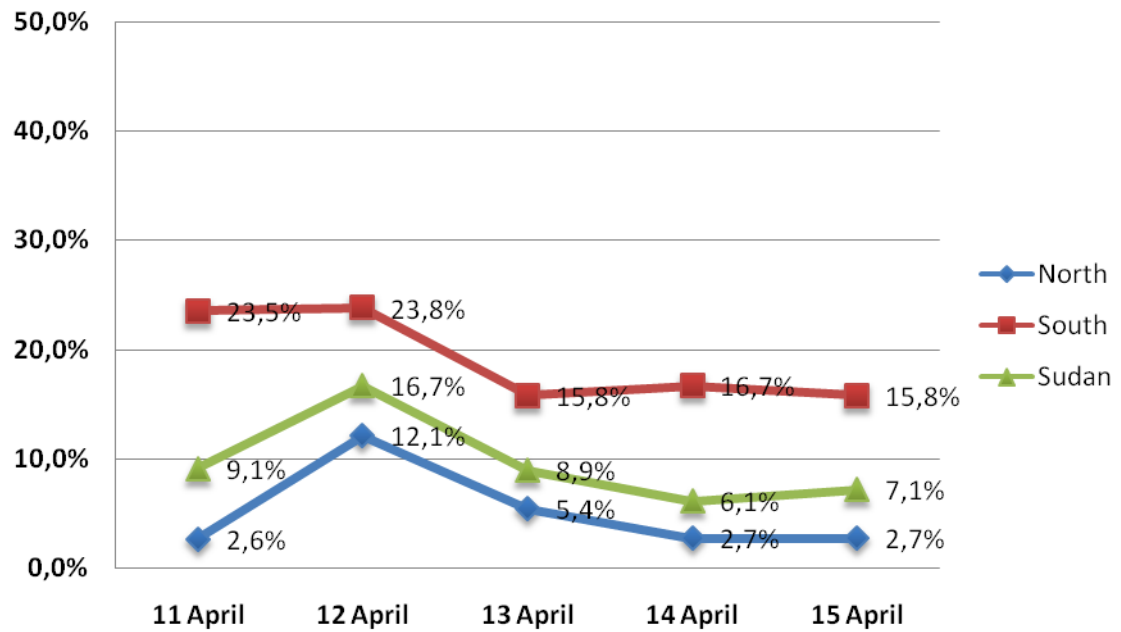
8. Domestic observers did not record the serial # of the additional seals for the slots (scale: 50%)



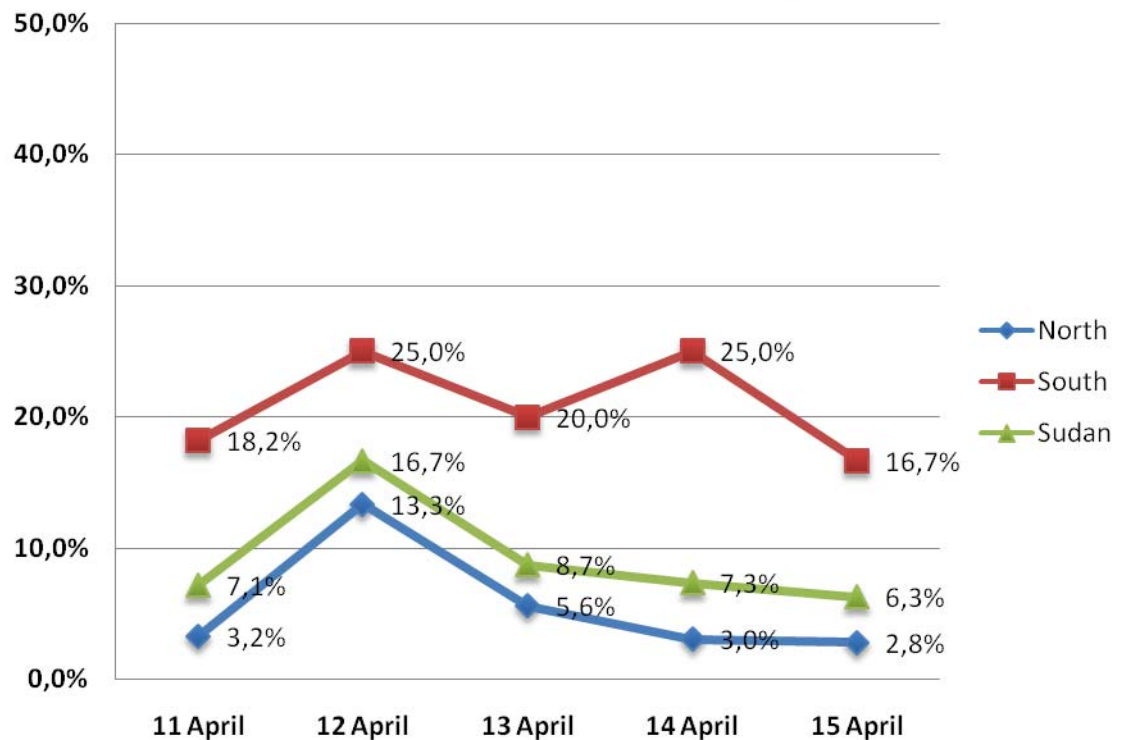
12. PS where formal objections were recorded on Form No.7 (scale:50%)

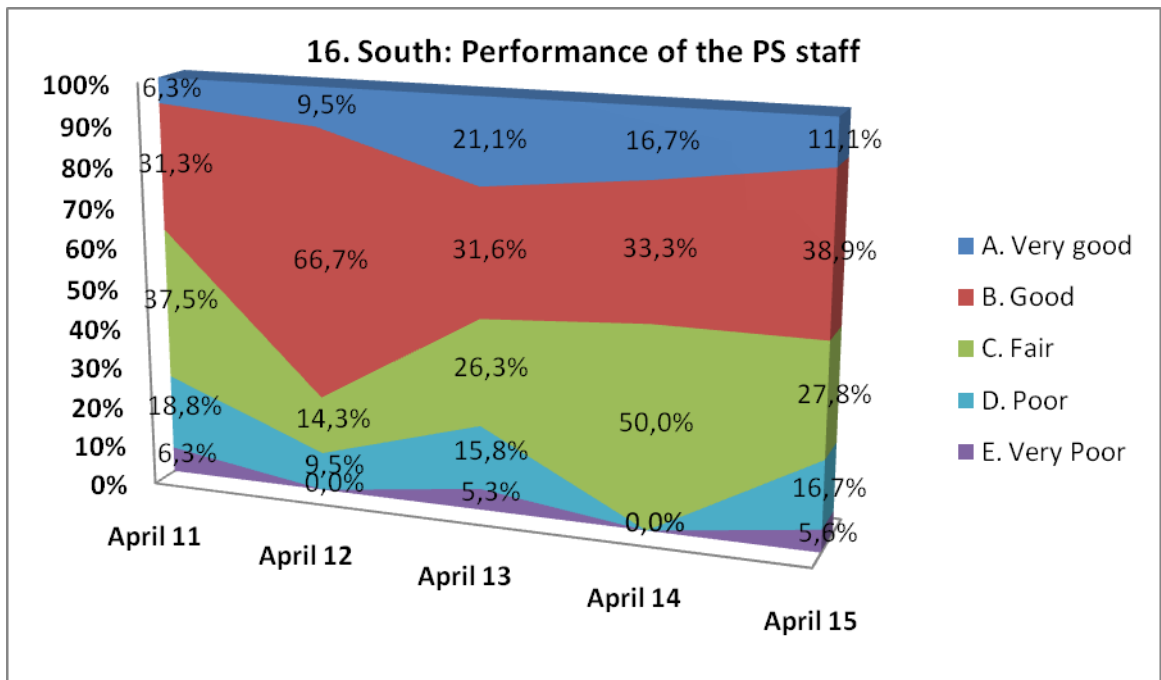
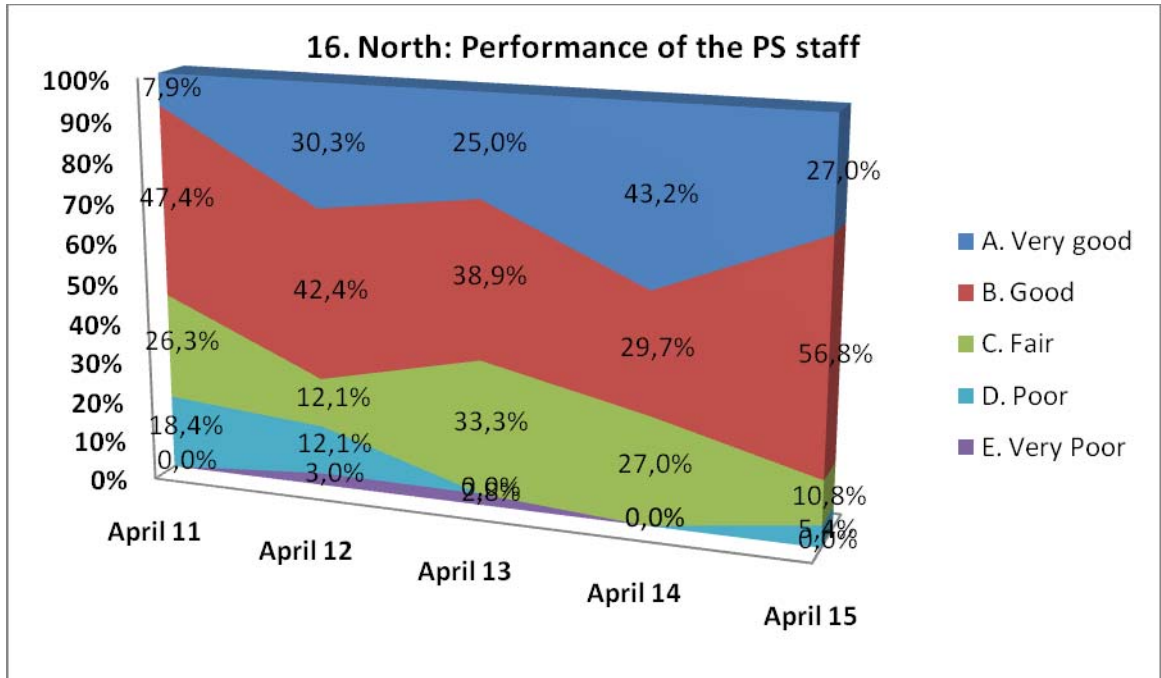


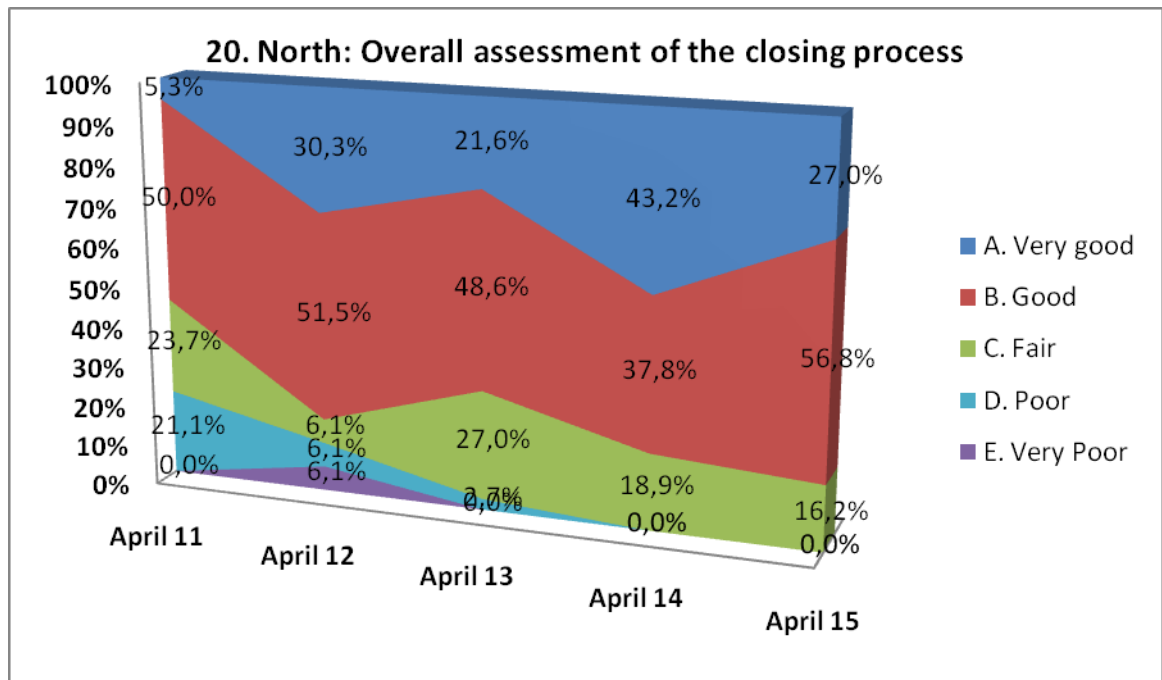
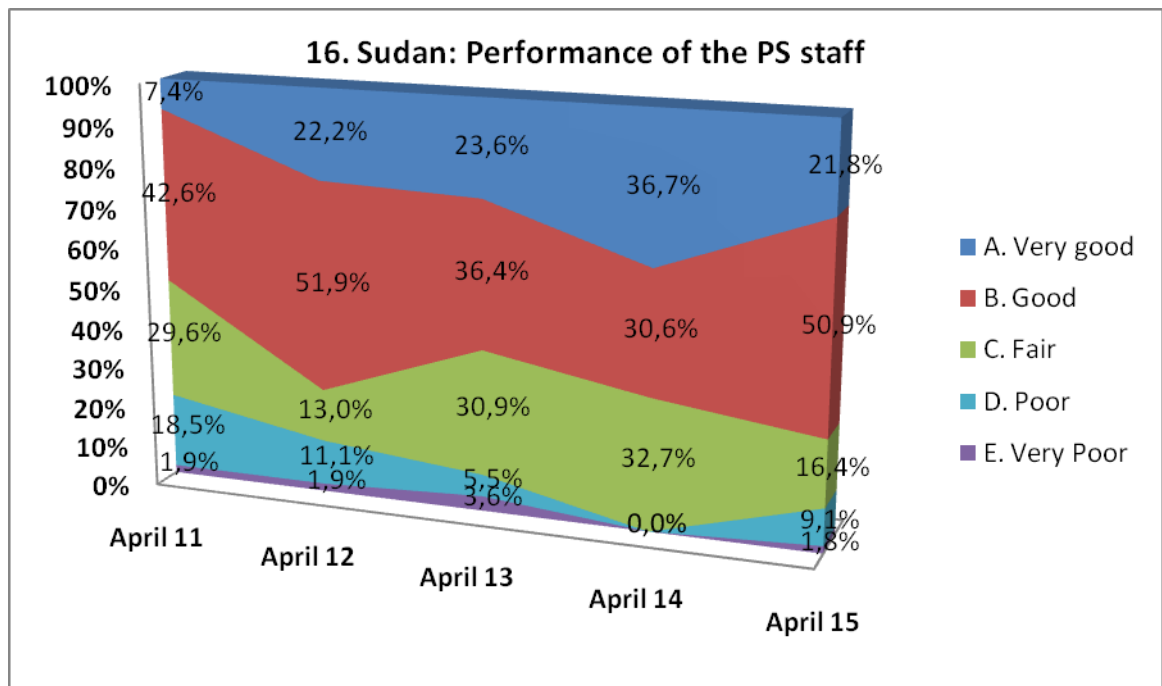
13. PS where party /cand. agents did not have an unrestricted view of the closing process (scale: 50%)

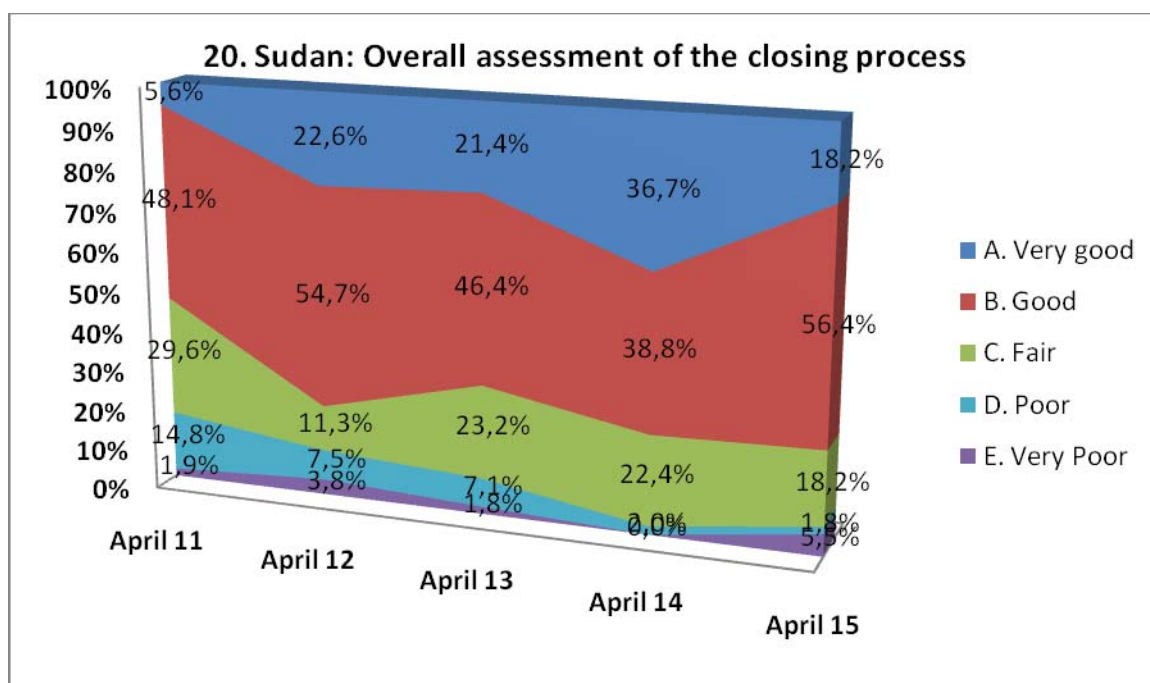
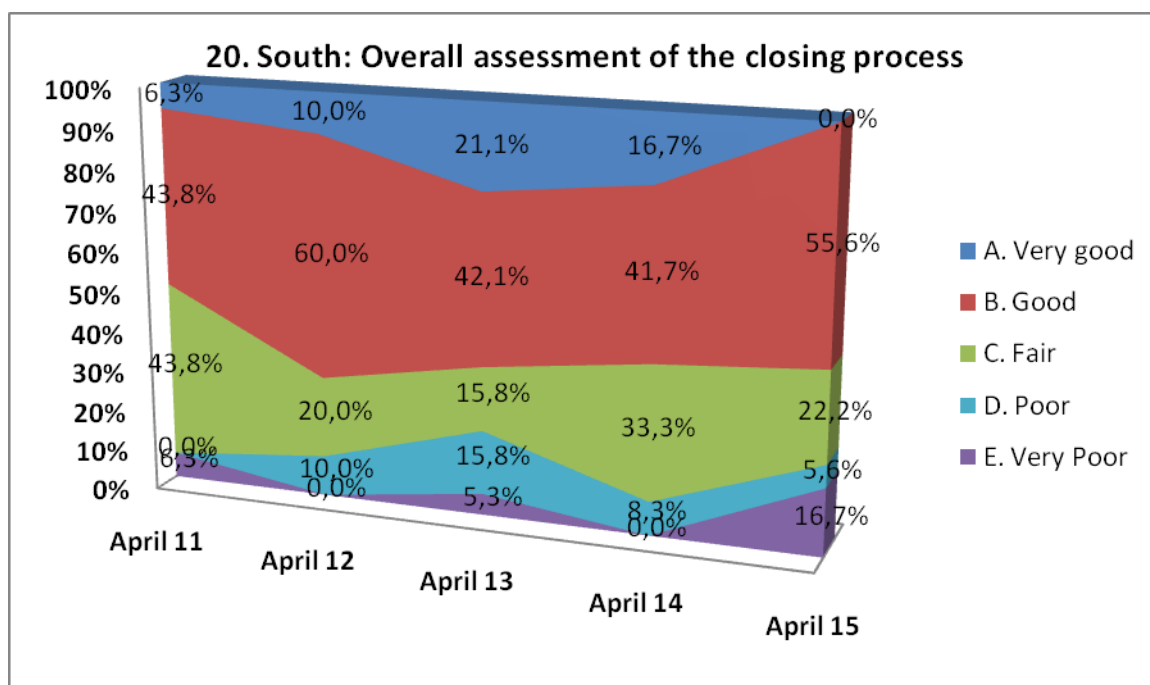


14. PS where domestic observers did not have an unrestricted view of the closing process (scale: 50%)

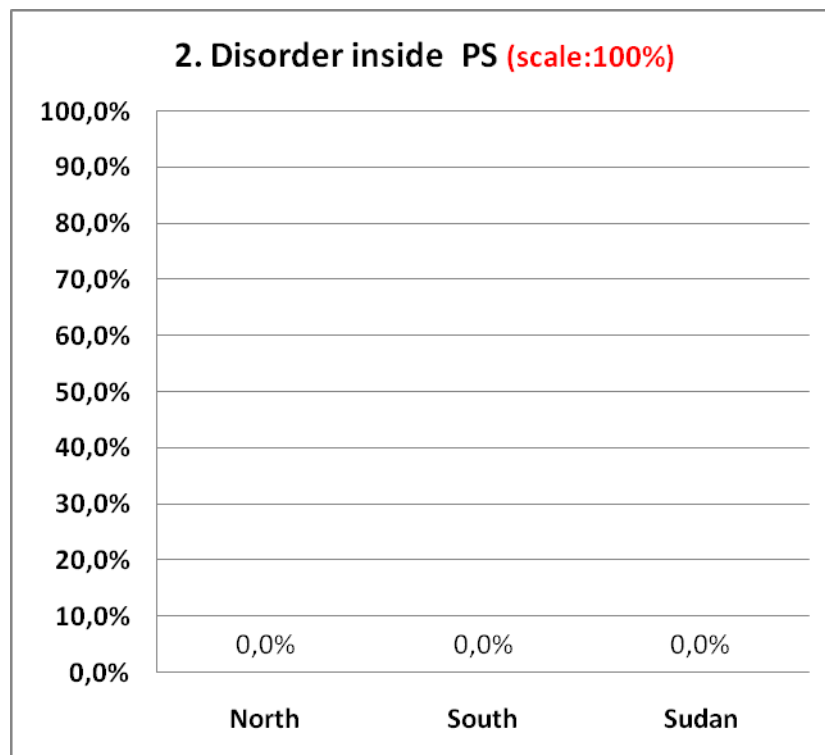
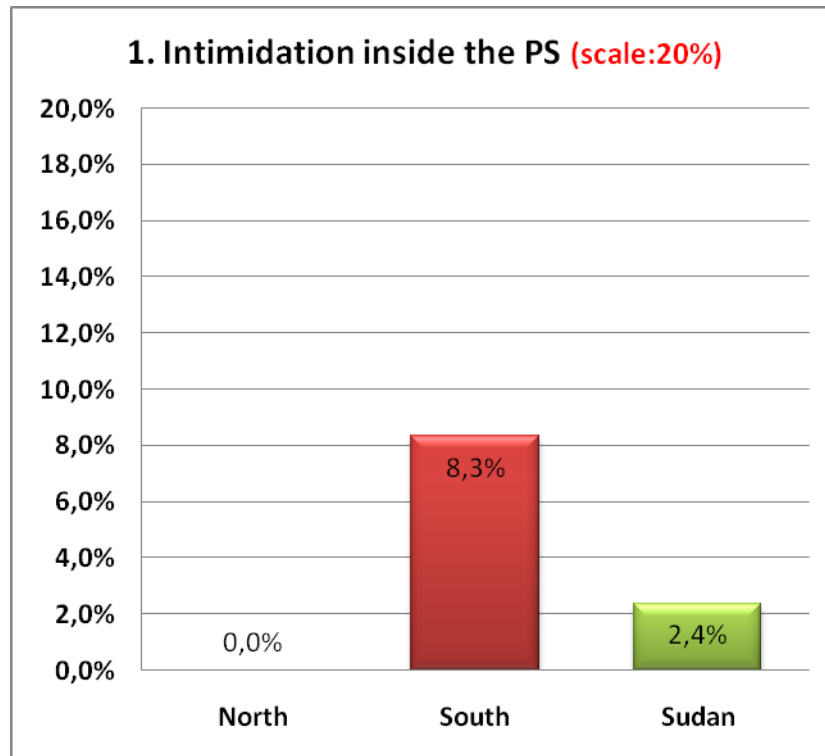


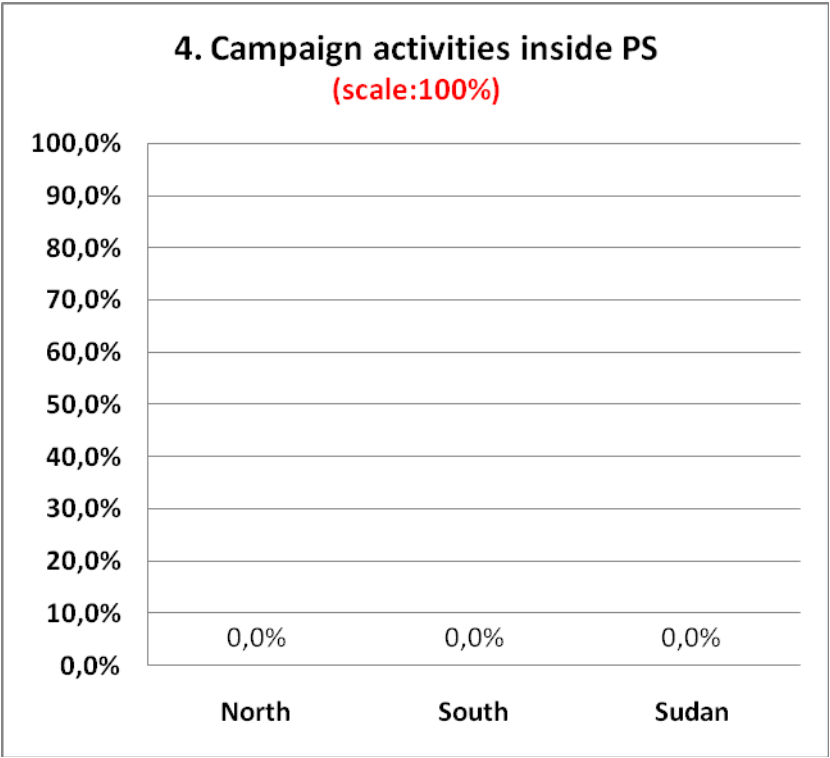
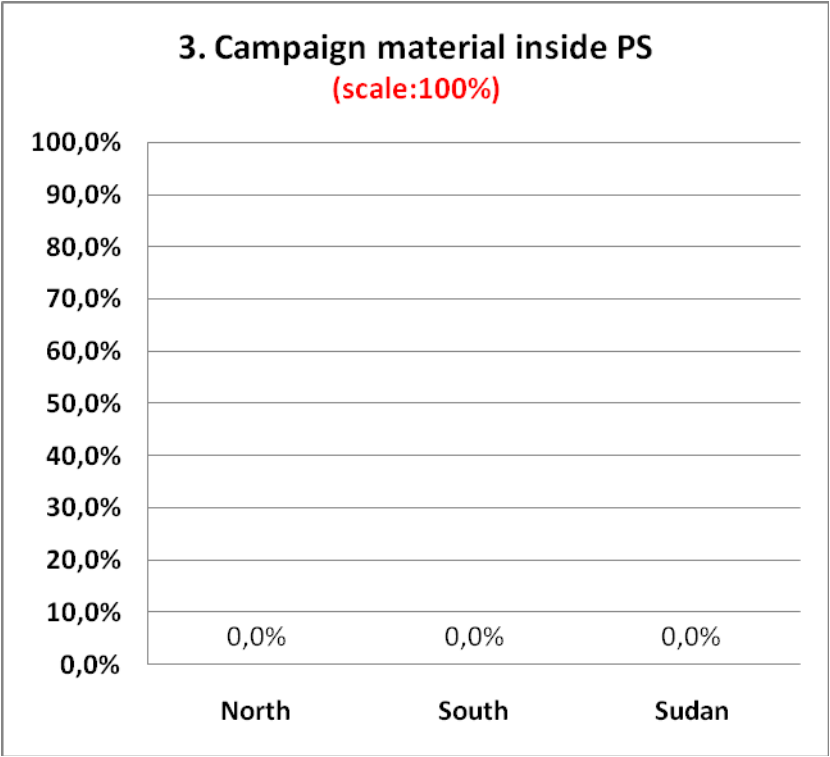




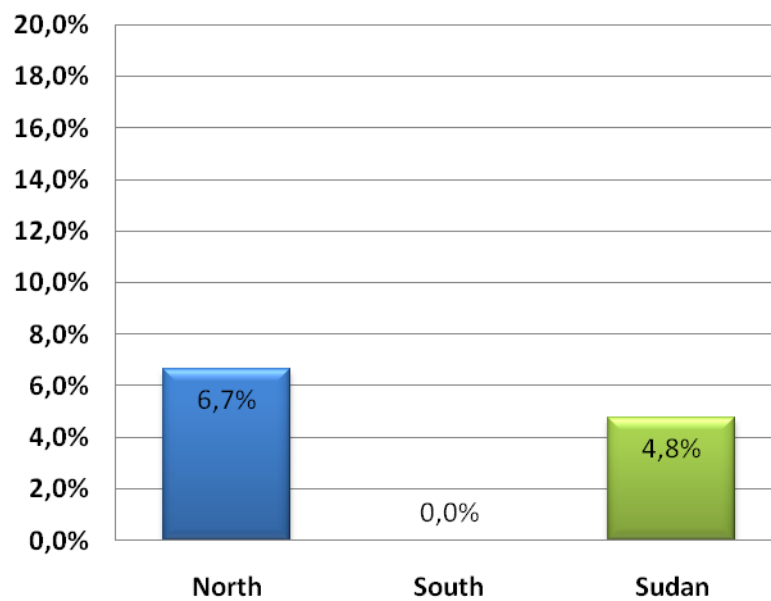


Counting

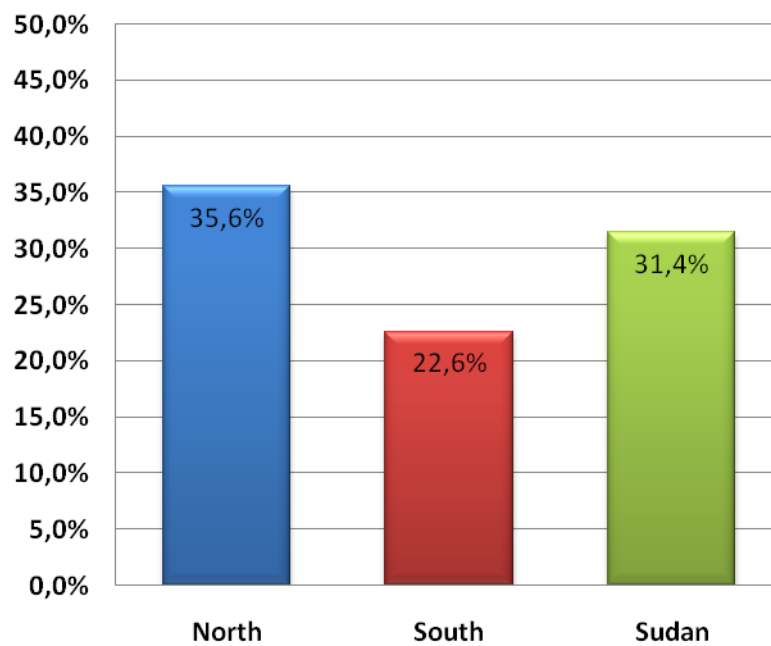


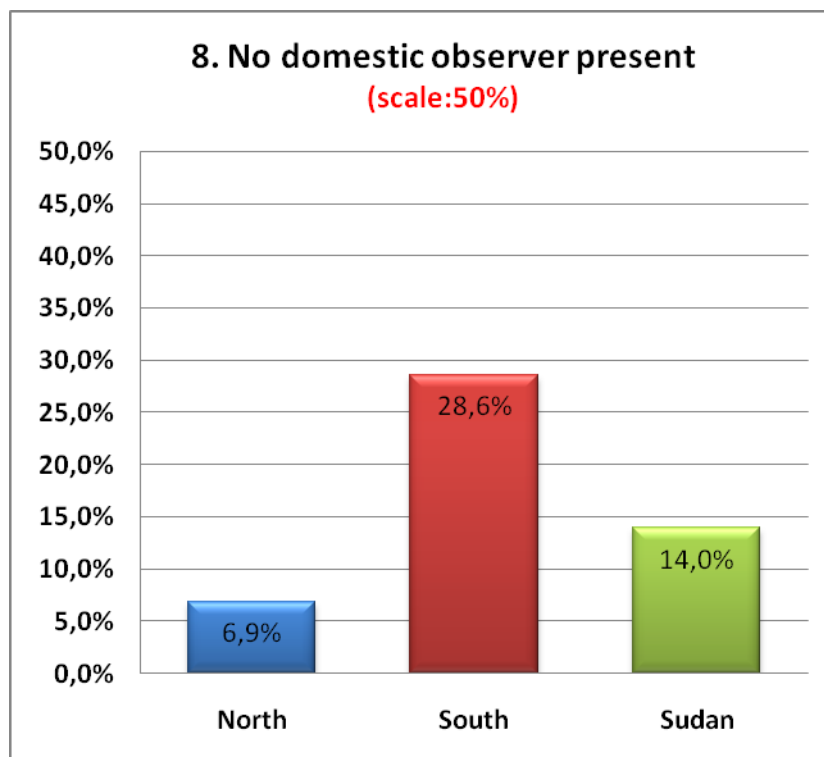
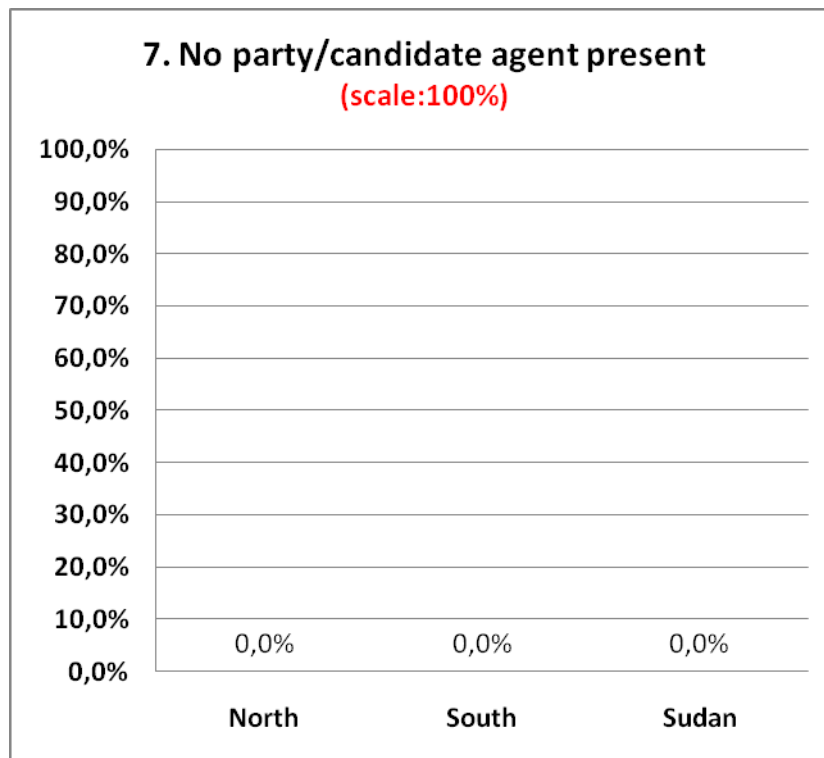


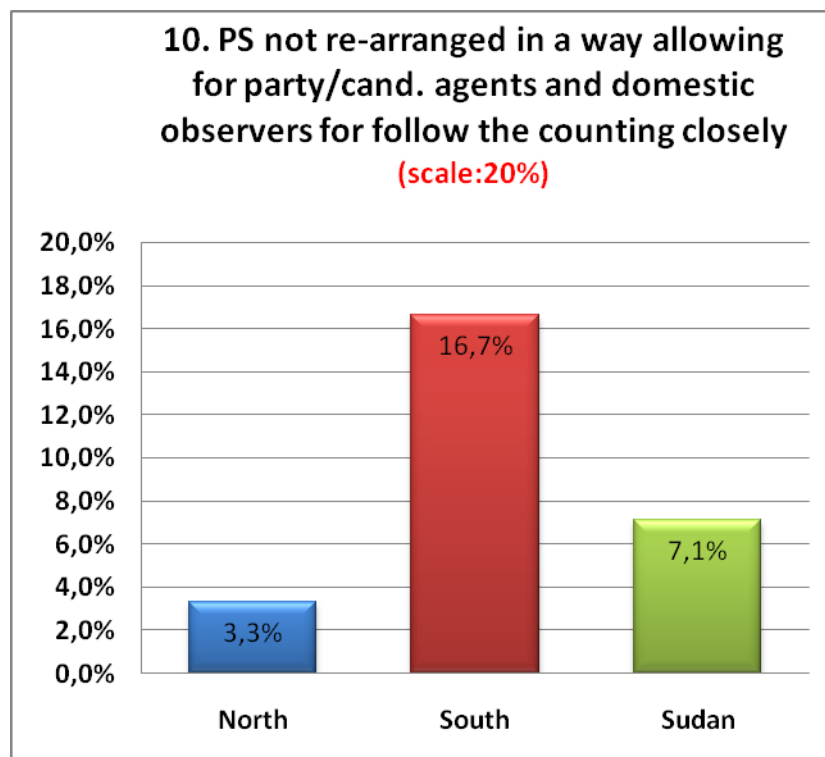
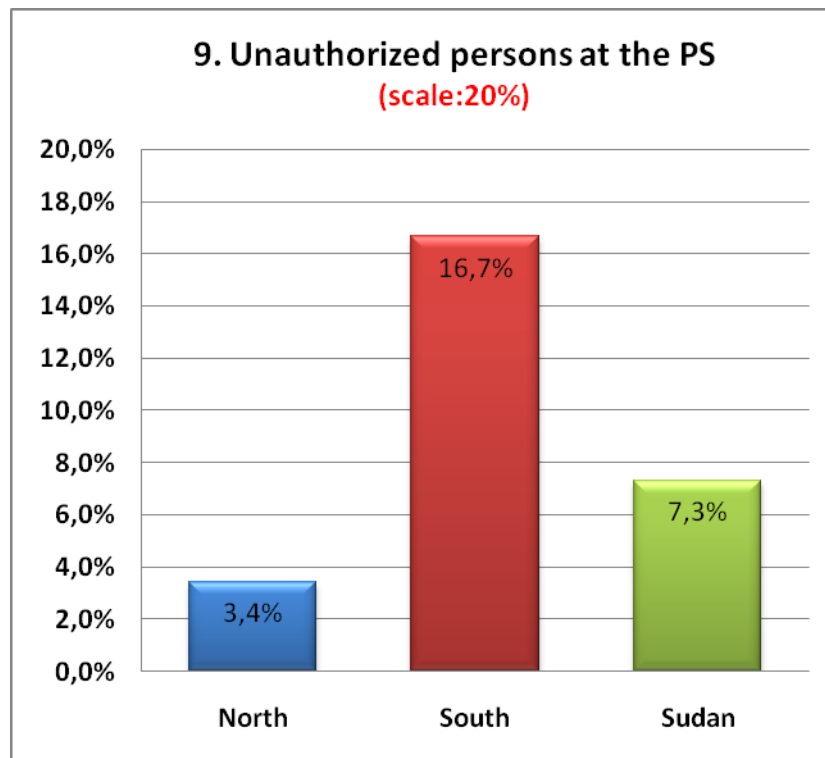
5. Not all required PS staff present
(scale:20%)



6. % of women in PS staff (scale:50%)

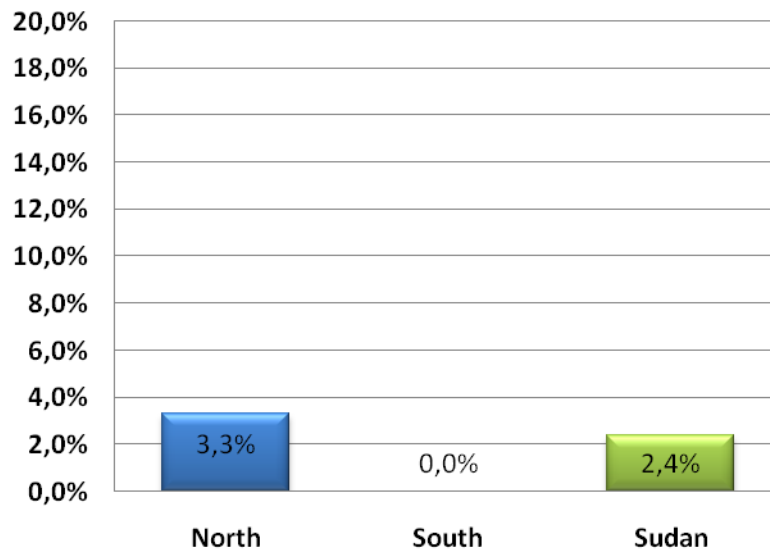




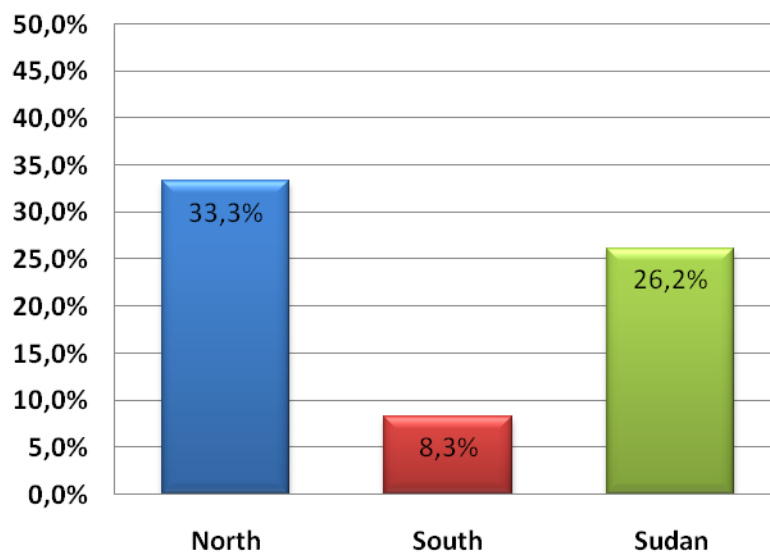


**11. PS not re-arranged in a way allowing
for a transparent counting process**

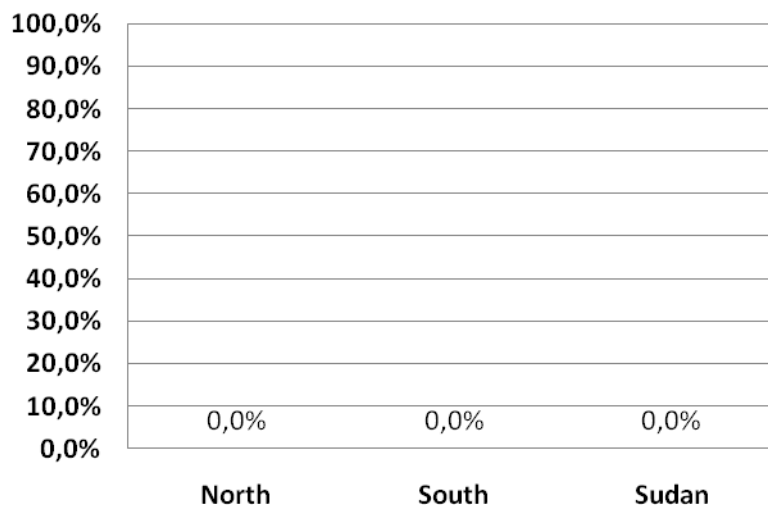
(scale:20%)



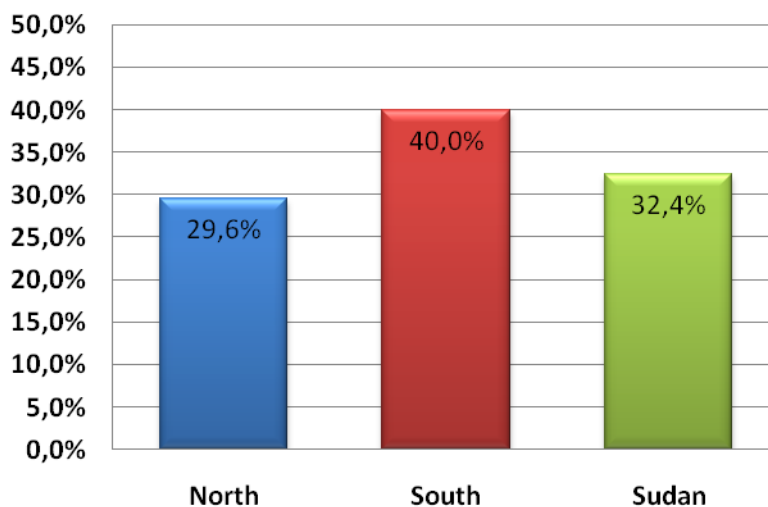
**12. Not all unused ballot papers stored
safely away before the first ballot box
was opened (scale:50%)**



13. Head of PS did not remove the seals of the ballot boxes in front of the party/cand. agents and domestic observers (scale:100%)

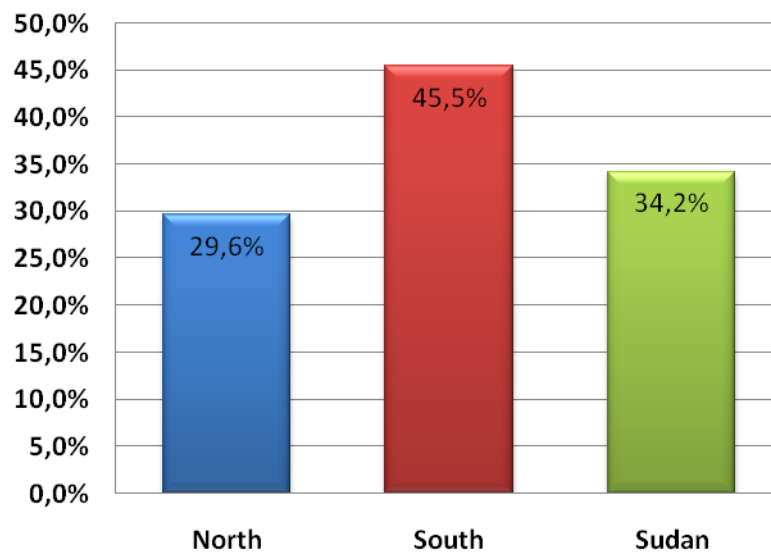


14. Number of ballots inside each ballot box did not make the required multiple of the total number of voters' names crossed-out (scale:50%)



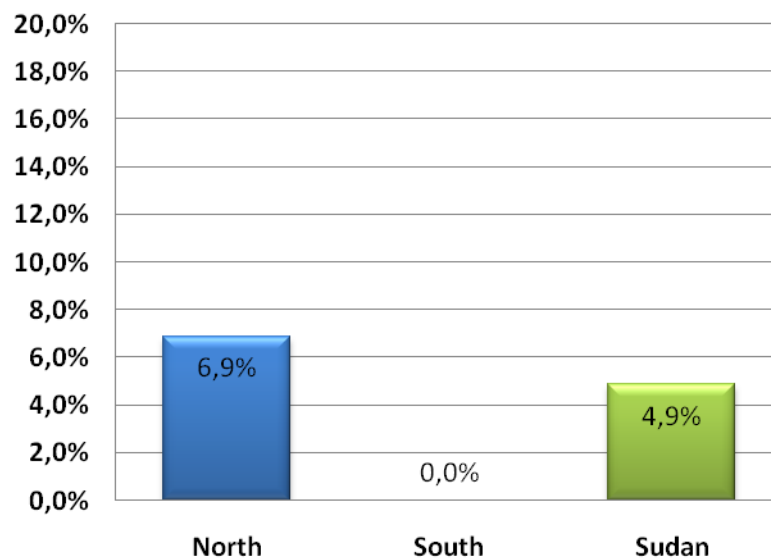
15. Head of PS did not conduct the reconciliation of all ballots accurately

(scale:50%)

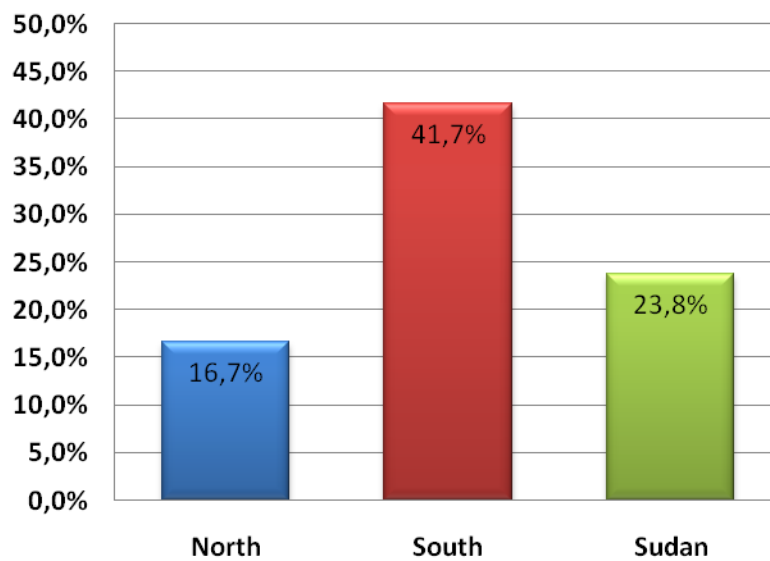


16. Ballots for different candidates or parties were not put into separate piles

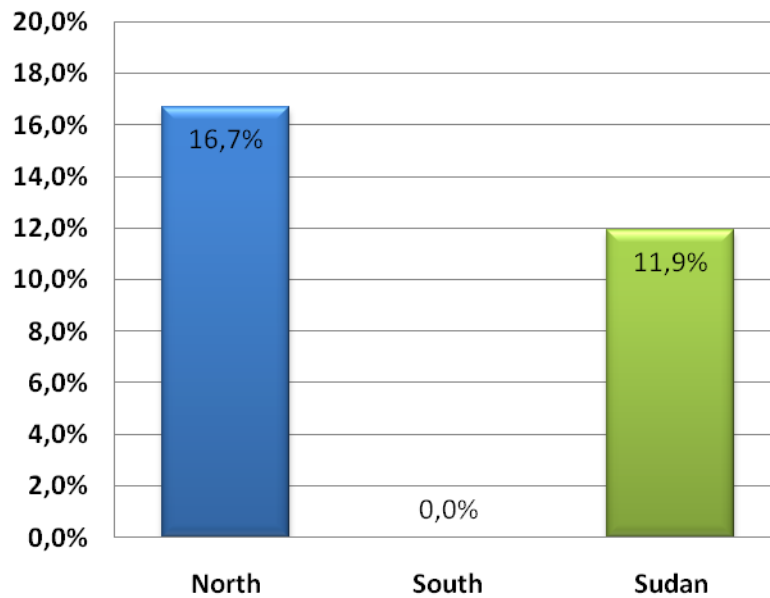
(scale:20%)



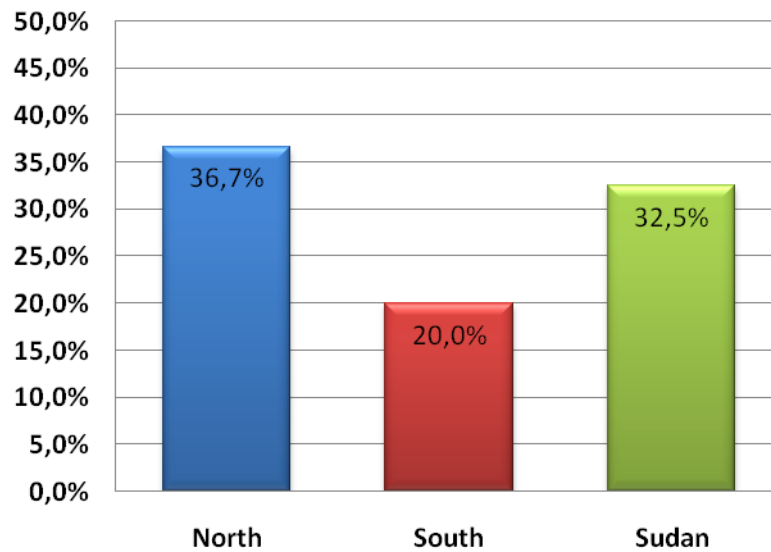
17. Validity of ballots not determined in accordance with the procedures
(scale:50%)



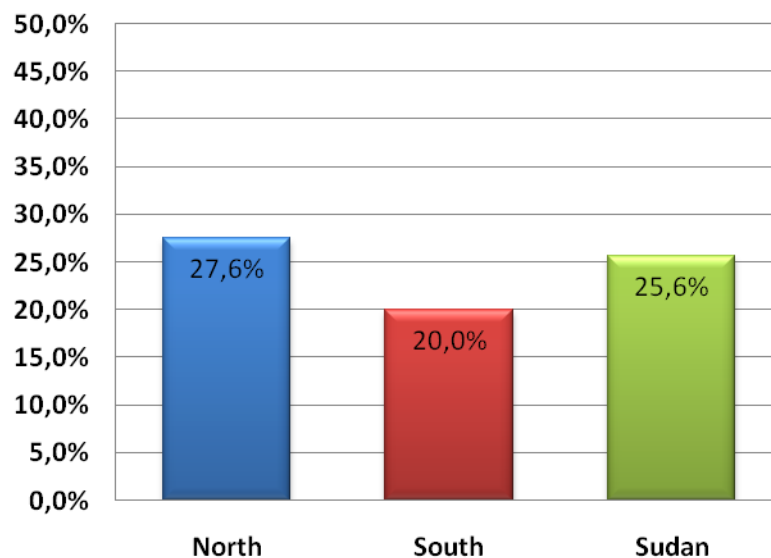
18. Polling stations where valid ballots were not counted accurately (scale:20%)



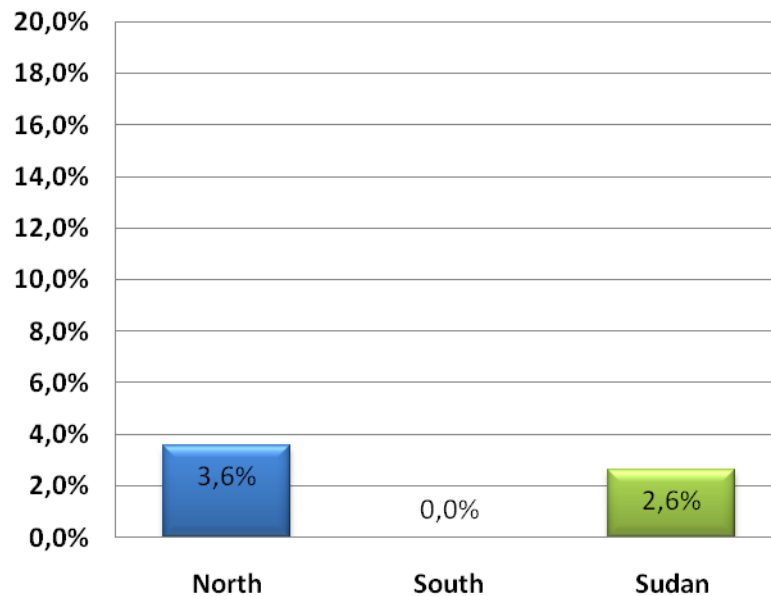
**19. Head of PS did not complete the
'Reconciliation and RESULTS' Forms No.9
correctly (scale:50%)**



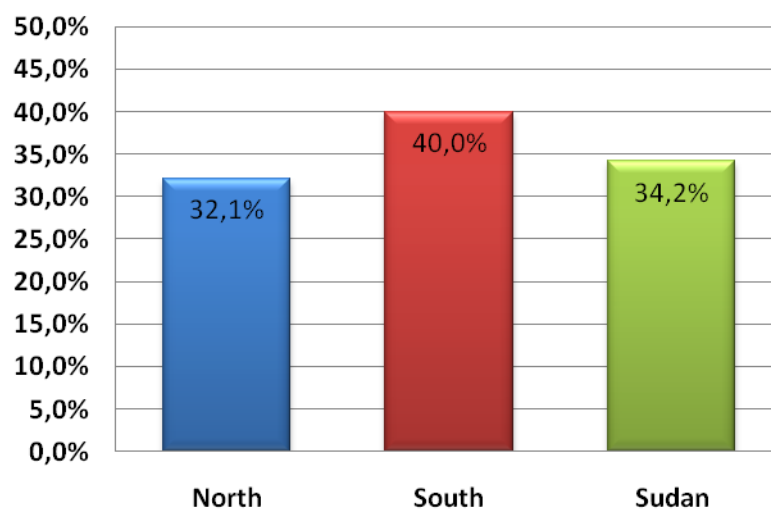
**20. No party/cand. agents signed the
'Reconciliation and RESULTS' Forms No.9
(scale:50%)**



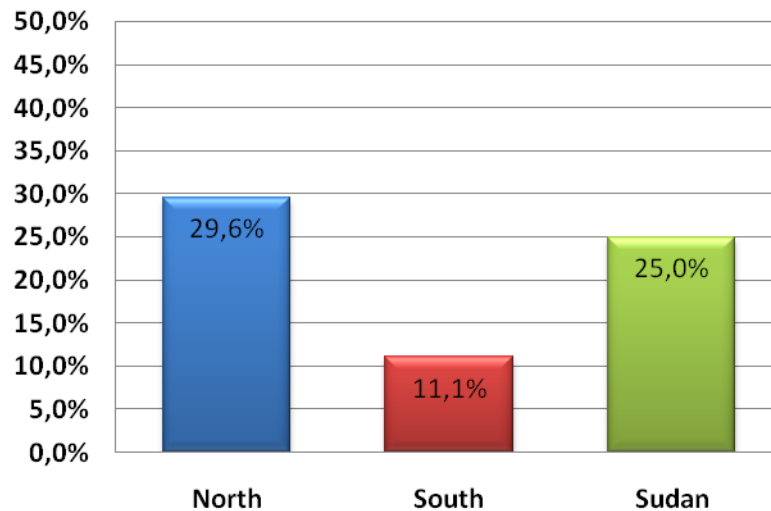
21. Head of PS did not announce all counting results (scale:20%)



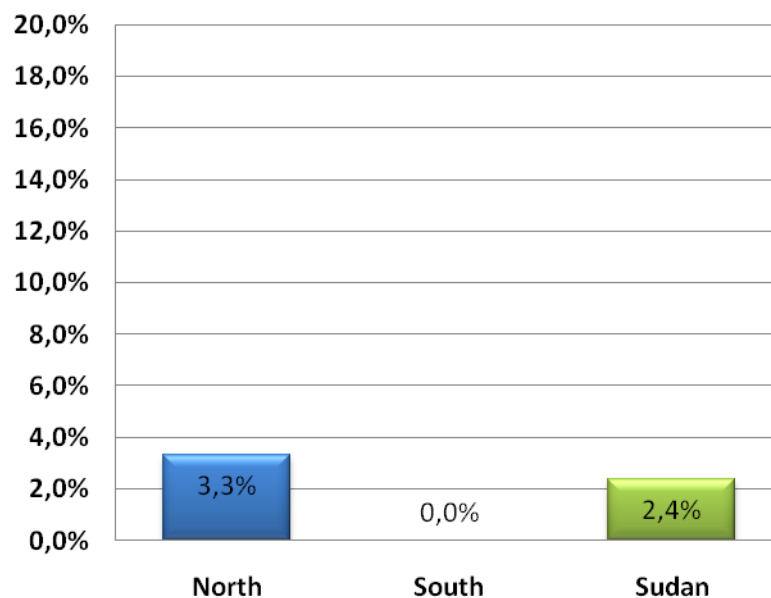
22. Head of PS did not ensure that one copy of each 'Reconciliation and RESULTS' Forms No.9 was posted outside the PS for public view (scale:50%)



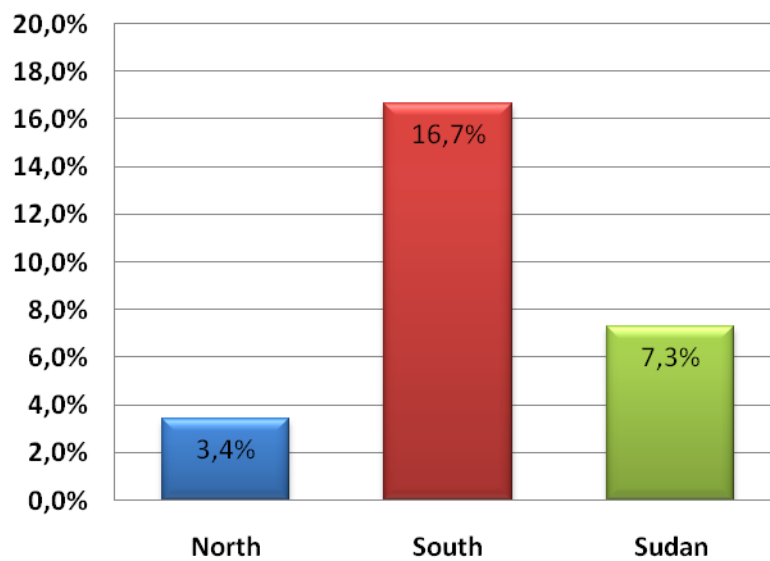
**23. Not all sensitive election materials
was packed in accordance with the
procedures in the tamper-evident bags
(scale:50%)**



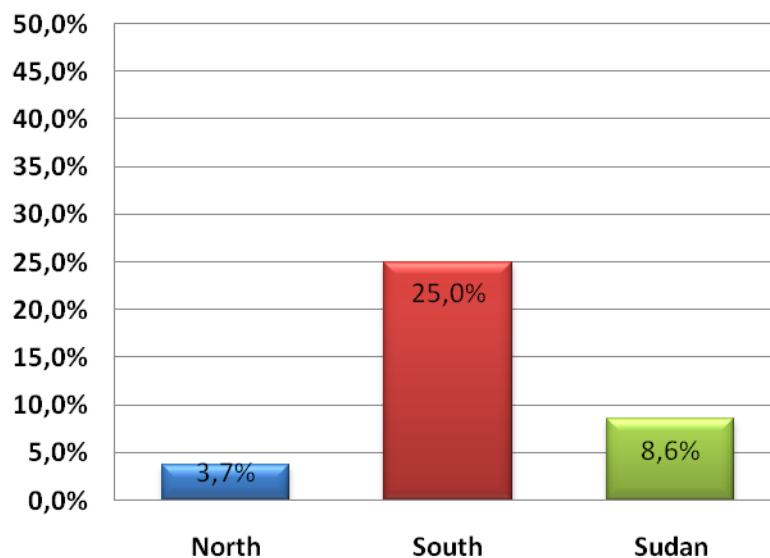
**24. Formal objections recorded on Form
No.7 (scale:20%)**



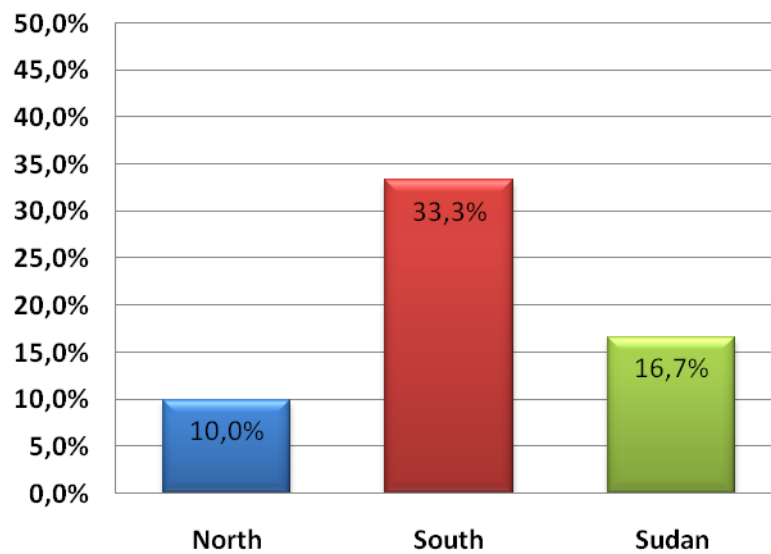
25. Party/cand. agents did not have an unrestricted view of the counting process
(scale:20%)



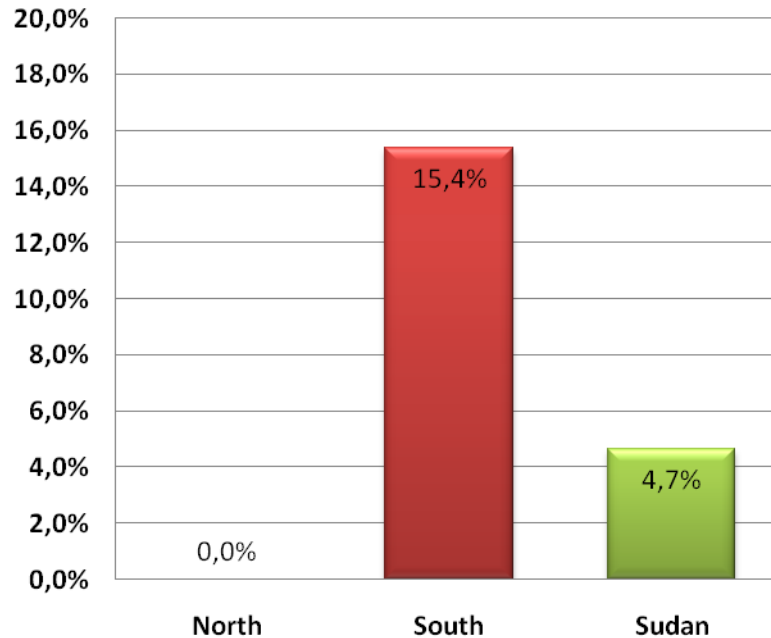
26. Domestic observers did not have an unrestricted view of the counting process
(scale:50%)



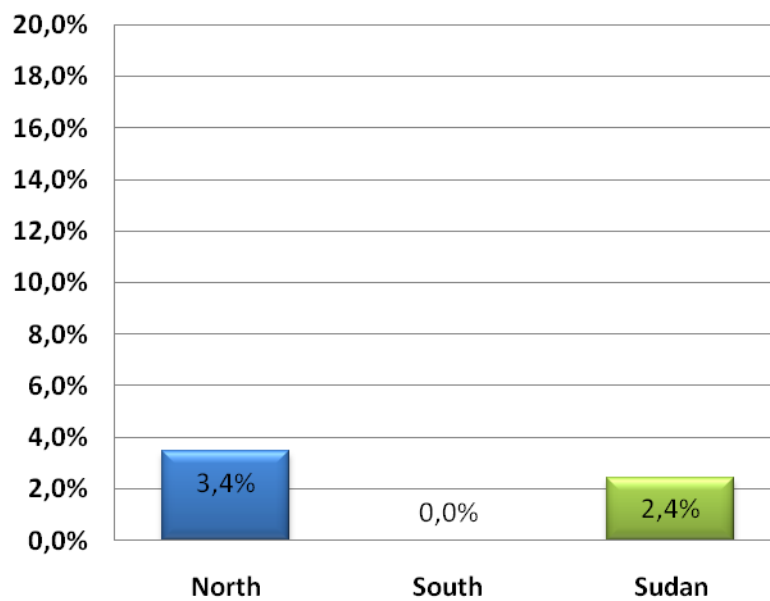
27. Party /cand. agents and domestic observers restricted in accessing the necessary information (scale:50%)



28. Intimidation (Transparency) (scale:20%)

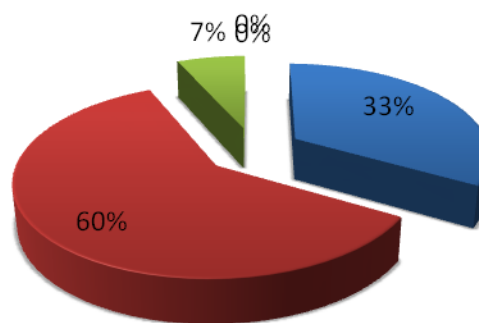


29. Someone disrupted the counting process (scale:20%)



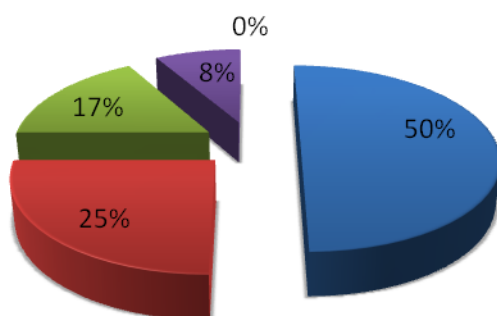
30. North: Evaluate the general environment/atmosphere inside the polling station

■ A. Very good ■ B. Good ■ C. Fair ■ D. Poor ■ E. Very Poor



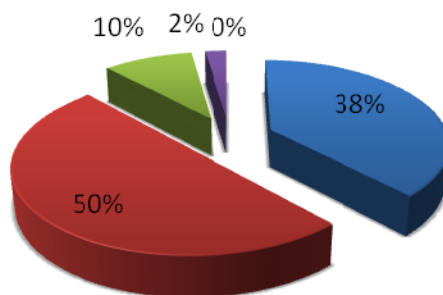
30. South: Evaluate the general environment/atmosphere inside the polling station

■ A. Very good ■ B. Good ■ C. Fair ■ D. Poor ■ E. Very Poor



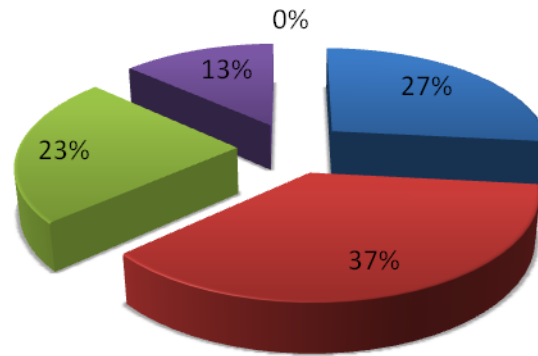
30. Sudan: Evaluate the general environment/atmosphere inside the polling station

■ A. Very good ■ B. Good ■ C. Fair ■ D. Poor ■ E. Very Poor



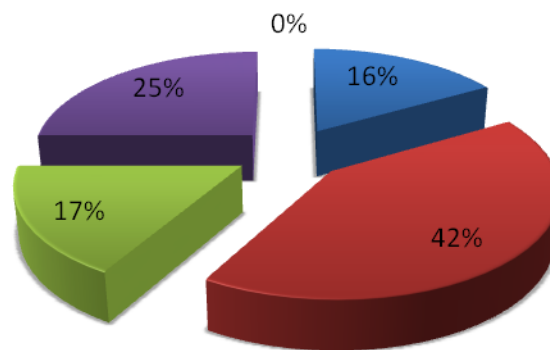
31. North: Evaluate the performance of the PS staff

■ A. Very good ■ B. Good ■ C. Fair ■ D. Poor ■ E. Very Poor



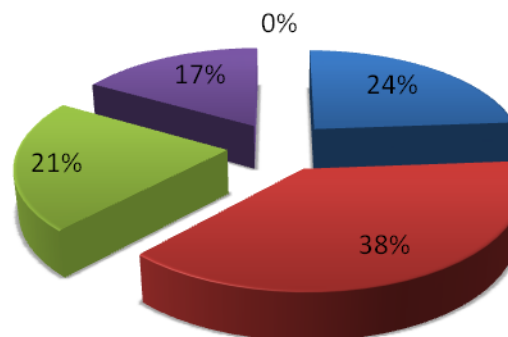
31. South: Evaluate the performance of the PS staff

■ A. Very good ■ B. Good ■ C. Fair ■ D. Poor ■ E. Very Poor



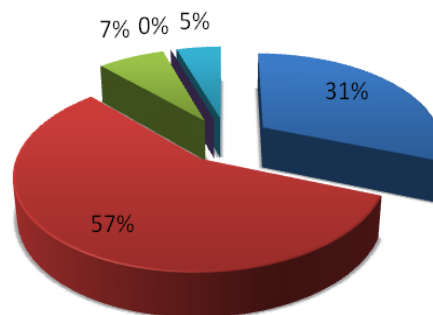
31. Sudan: Evaluate the performance of the PS staff

■ A. Very good ■ B. Good ■ C. Fair ■ D. Poor ■ E. Very Poor



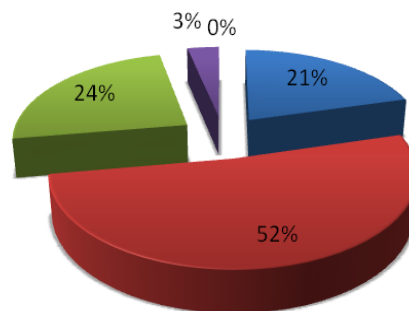
32. Sudan: Transparency of the counting process

■ A. Very good ■ B. Good ■ C. Fair ■ D. Poor ■ E. Very Poor



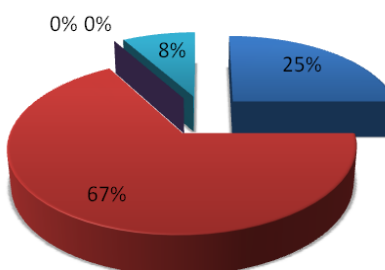
33. North: performance of the domestic observers

■ A. Very good ■ B. Good ■ C. Fair ■ D. Poor ■ E. Very Poor



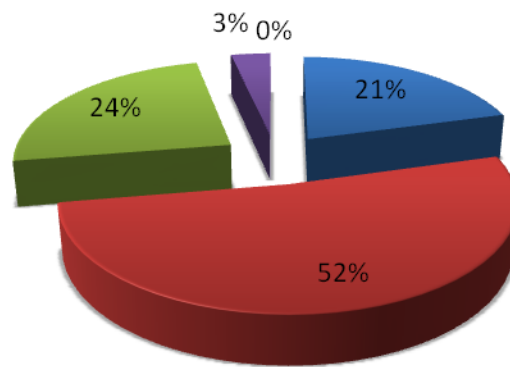
32. South: Transparency of the counting process

■ A. Very good ■ B. Good ■ C. Fair ■ D. Poor ■ E. Very Poor



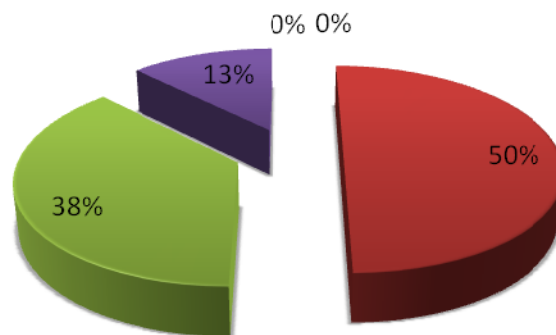
33. North: performance of the domestic observers

■ A. Very good ■ B. Good ■ C. Fair ■ D. Poor ■ E. Very Poor



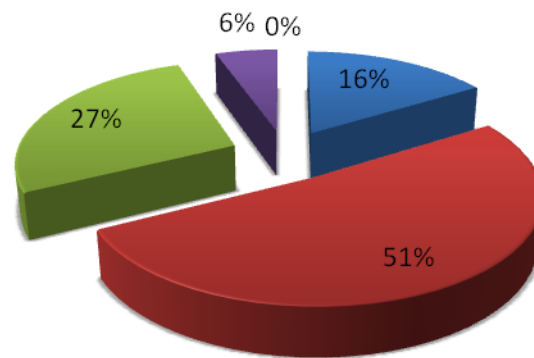
33. South: performance of the domestic observers

■ A. Very good ■ B. Good ■ C. Fair ■ D. Poor ■ E. Very Poor



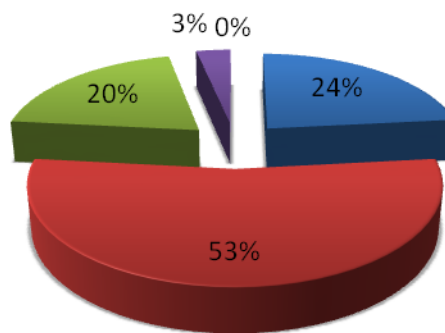
33. Sudan: performance of the domestic observers

■ A. Very good ■ B. Good ■ C. Fair ■ D. Poor ■ E. Very Poor



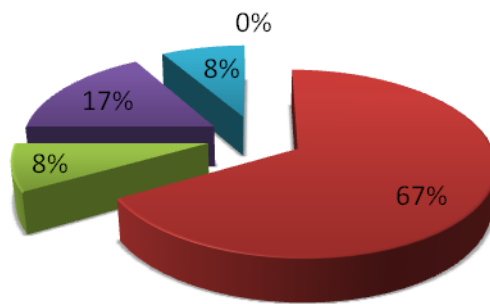
34. North: Evaluate the performance of the party/cand. Agents

■ A. Very good ■ B. Good ■ C. Fair ■ D. Poor ■ E. Very Poor



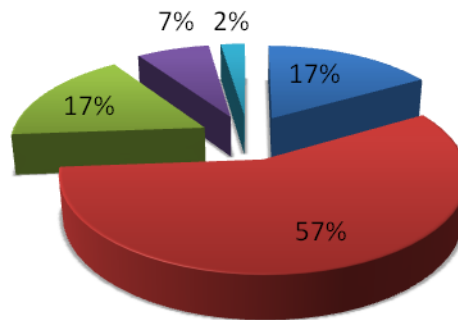
34. South: Evaluate the performance of the party/cand. Agents

■ A. Very good ■ B. Good ■ C. Fair ■ D. Poor ■ E. Very Poor



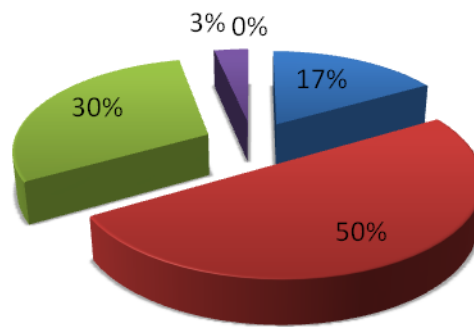
34. Sudan: Evaluate the performance of the party/cand. Agents

■ A. Very good ■ B. Good ■ C. Fair ■ D. Poor ■ E. Very Poor



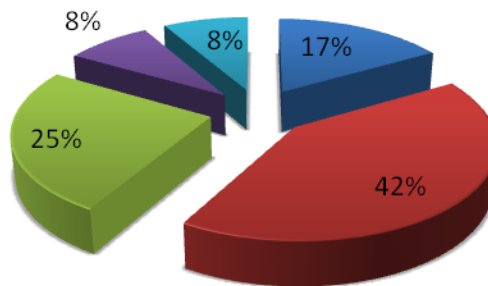
35. North: Your overall assessment of the counting process

■ A. Very good ■ B. Good ■ C. Fair ■ D. Poor ■ E. Very Poor



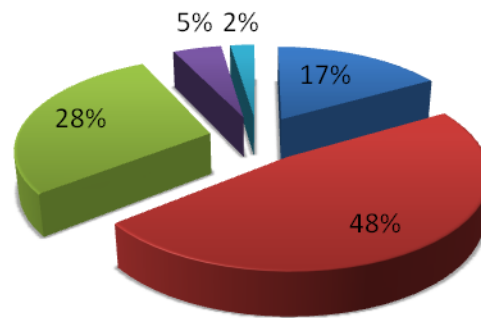
35. South: Your overall assessment of the counting process

■ A. Very good ■ B. Good ■ C. Fair ■ D. Poor ■ E. Very Poor



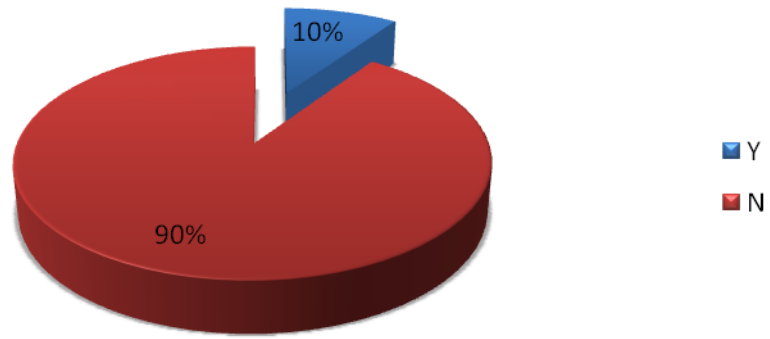
35. Sudan: Your overall assessment of the counting process

■ A. Very good ■ B. Good ■ C. Fair ■ D. Poor ■ E. Very Poor

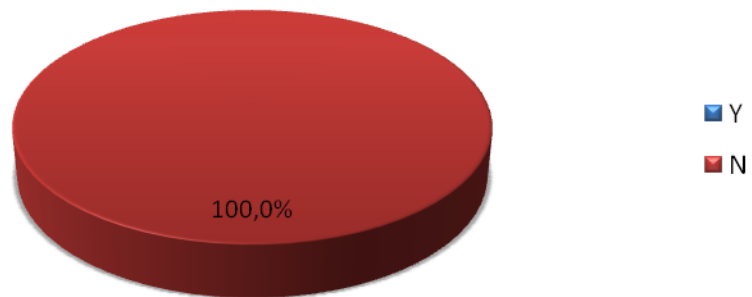


Aggregation at HC/RO

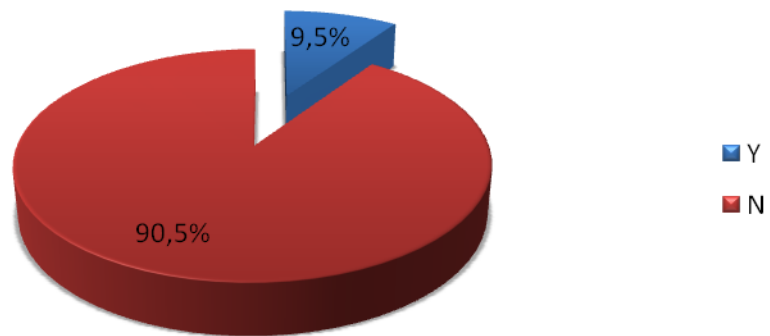
1. Did you observe any form of intimidation inside the HC/RO aggregation site?



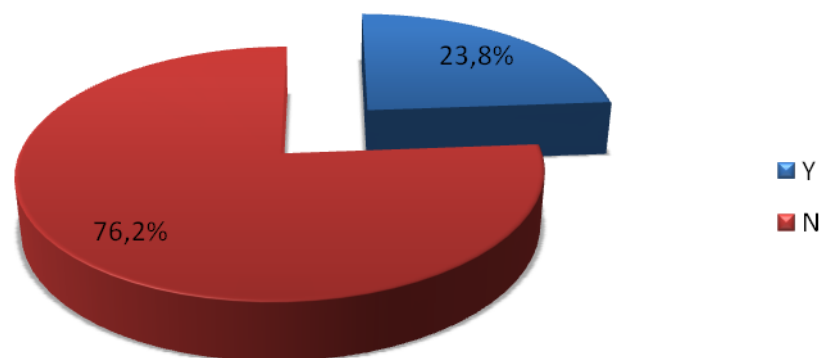
2. Did you observe any form of campaigning inside the HC/RO aggregation site?



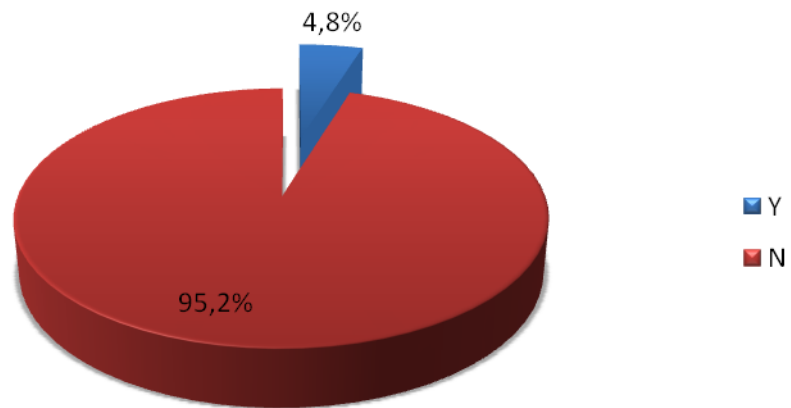
3. Were all five HC members present? (If NO, pls comment)



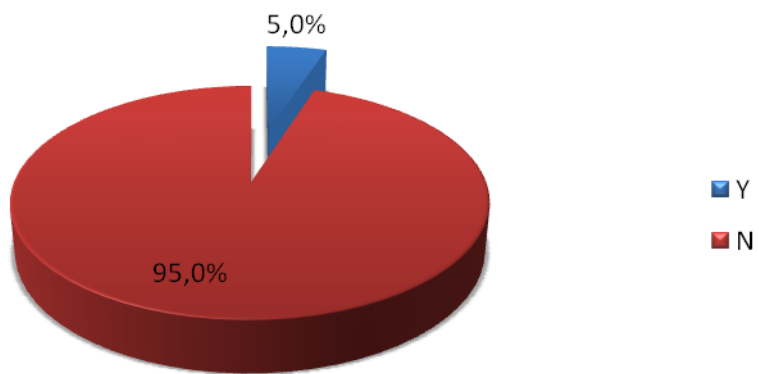
5. Was the Returning Officer (RO) present?



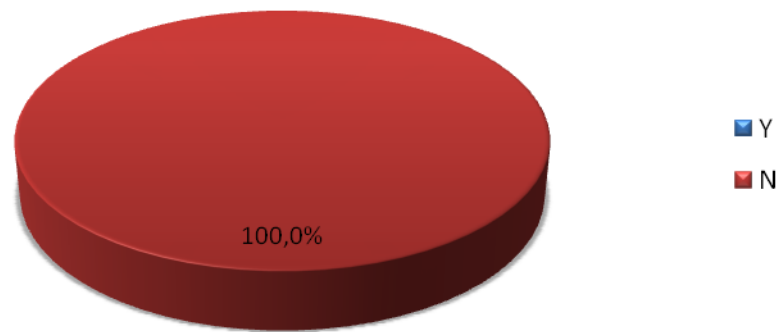
6. Is the RO a woman?

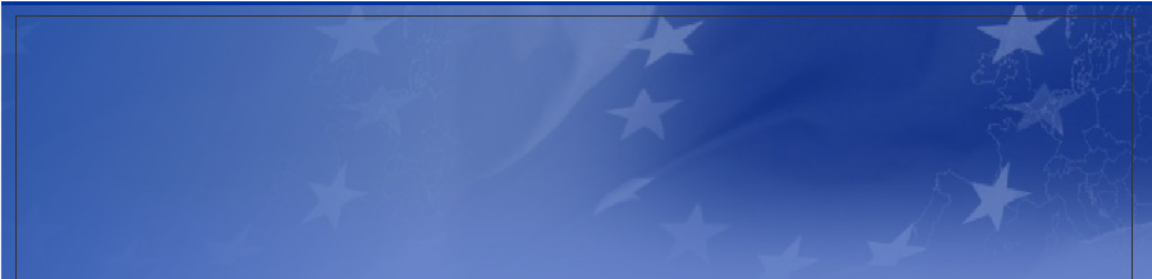


7. Were party/ cand. agents present during the consolidation and aggregation of results?



8. Were domestic observers present?





EUROPEAN UNION

Election Observation Mission to Sudan